المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية
- ٦٦ -

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس

إعداد

د. محمد بن عمار درين

الجزء الثانى

١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية
- ٦٦ -

تأثير الكوفيين
في نحاة الأندلس

إعداد

د. محمد بن عمار درين

الجزء الثاني

١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

ح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

درين، محمد بن عمار

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس. محمد بن عمار درين.

الرياض، ١٤٢٧هـ .

٢٧٨ ص؛ ١٧×٢٤سم .

٢ مج. - (سلسلة الرسائل الجامعية ، ٦٦)

ردمك: ٠- ٦٧١- ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٧- ٦٧٣- ٠٤- ٩٩٦٠ (ج٢)

١- النحاة ٢- اللغويون العرب أ. العنوان ب- السلسلة

ديوي ٩٢٤,١ ١٤٢٧/٢٢٠٧

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٢٢٠٧

ردمك: ٠- ٦٧١- ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٧- ٦٧٣- ٠٤- ٩٩٦٠ (ج٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

القسم الثاني

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس
في الأصول والمنهج والاحتجاج بالأدلة النحوية

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: العوامل التي أدت إلى تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس.

الفصل الثاني: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في المصطلحات.

الفصل الثالث: تأثر الكوفيين في نحاة الأندلس في التصنيف.

الفصل الرابع: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في العامل النحوي.

الفصل الخامس: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في التعليلات.

الفصل السادس: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في الاحتجاج بالأدلة النحوية.

الفصل السابع: أثر الأندلسيين في استعمال النحو الكوفي.

الفصل الأول

العوامل التي أدت إلى تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس

بين الأندلسيين والمشرق علاقة من نوع خاص، فقد تعددت الوشائج التي تربطهم بالمنبع، وشد المشرق أنظار الأندلسيين بسياساته ومذاهبه وعلومه. وذلك واضح، ليس عند من صرح بإعجابه وهيامه بالمشرق فحسب، بل - وربما بشكل أوضح وأوفى- عند من سعى جاهداً لإبراز الشخصية الأندلسية المتميزة؛ فهذا ابن بسام يصرخ قائلا: «...إن أهل هذا الأفق -أي: الأندلس- أبوْا إلا متابعة أهل المشرق، يرجعون إلى أخبارهم المعتادة، رجوع الحديث إلى قتادة، حتى لو نعق بتلك الآفاق غراب، أو طنّ بأقصى الشام والعراق ذباب، لجثَوْا على هذا صنماً، وتلوا ذلك كتابا محكما. وأخبارهم الباهرة وأشعارهم السائرة، مرمى القصية، ومناخ الرذية...»[1].

ولا أظنني بحاجة إلى إثبات تأثر -بل تعلق- أهل الأندلس بالمشرق؛ إذ إن ذلك من الثبات بحيث لا يمكن أن تخطئه عين الدارس، ولكن ما يجب العناية به بيان تأثير المذهب الكوفي في نحاة الأندلس؛ حيث تعددت عوامل هذا التأثير وتنوعت بتنوع طرق الاتصال المتاحة في تلك الحقبة الحضارية، ولعل من أهم هذه العوامل:

[١] الرحلة إلى المشرق والعكس:

لكثير من العلماء والمشايخ الأندلسيين رحلات علمية، يدفعهم إليها الحرص على ملاقاة مشاهير الشيوخ المعاصرين، والرغبة في نيل الإجازة، والحصول على الأسانيد العالية، والاستكثار من الشيوخ، وقد كان ابن خلدون يقول: «إن حصول الملكات عن المباشرين والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً، فعلى قدْر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها.... فالرحلة لا بد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال»[2].

---

(١) الذخيرة ق١، م١/٢. والقصي والقصية من الناس والمواضع: المتنحى البعيد، والقصايا أيضا: جمع قصية: خيار الإبل. والرذي من الإبل: المهزول الهالك الذي لا يستطيع براحا، والأنثى: رذية، اللسان(قصي).

(٢) المقدمة٤٠٦، وانظر: فهرس ابن عطية٤١-٤٢.

ولما كان الأندلسي العائد إلى وطنه بعد قضاء رحلة علمية يشرف في نظر قومه؛ لأنه غدا يروي عن الشيوخ، لم تعد الرحلة العلمية أمراً منوطاً بالنية الدافعة إلى الحج فحسب، بل سرعان ما أصبحت هي نفسها ضرورة لازمة، بخاصة لدى الطلبة القادرين على تحمل أعباء السفر(١).

وقد كان للرحلة أبلغ الأثر - بخاصة في العصور الأولى من التاريخ الأندلسي- في نقل مختلف فنون العلم والمعرفة السائدة في المشرق؛ وقد كانت الرغبات العلمية للمرتحلين متباينة ومتنوعة؛ فمنهم من يؤثر رواية الحديث، ومنهم من يعنى بتفسير القرآن، ومنهم من يطلب الفقه، ومنهم من يلقى الشعراء المشارقة، كما أن منهم من يطلب اللغة والنحو، وكثير منهم يجمع عددا من هذه الفروع العلمية والأدبية. ويهمني في هذه الدراسة التركيز على أولئك النفر الذين أسهموا في نقل النحو متمثلا في المذهب الكوفي إلى ديار الأندلس.

فقدكان أول من عمل على نشر هذا المذهب جودي بن عثمان، فقد رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي، والفراء، وغيرهما، وظل يدرّس كتاب الكسائي بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة، وألّف كتابا في النحو(٢).

كما رحل قاسم بن أصبغ إلى المشرق عام ٢٧٤هـ فلقي المبرد وثعلبا وابن قتيبة، وغيرهم، وانصرف بعلم كثير، وكان نبيلا في النحو والعربية، ومال إليه الناس لما رجع إلى بلده(٣).

وممن رحل إلى المشرق من أهل الأندلس أيضا أبو موسى الهواري، وهو من أهل الفقه في الدين، وأول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس، رحل إلى المشرق فلقي مالكا ونظراءه من الأئمة، ولقي الأصمعي وأبا زيد الأنصاري

---

(١) انظر: الحركة اللغوية في الأندلس٥٤-٥٥.

(٢) توفي جودي عام١٩٨هـ، واسم الكتاب الذي ألفه: منبه الحجارة، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي. انظر: طبقات الزبيدي٢٠٨، التكملة١/٢٤٩، البغية ١/٤٩٠، أبو موسى الجزولي٢٩.

(٣) انظر: نفح الطيب٢/٤٧، بغية الملتمس.

ونظراءهما، وداخل الأعراب في محالّها[1].

ومنهم كذلك محمد بن عبدالله بن غازي، فقد رحل إلى المشرق، فلقي أبا حاتم والرياشي، كما لقي جماعة من أهل الحديث، وجلب إلى الأندلس علما كثيرا من الشعر والعربية والأخبار، وعنه روى المشايخ الأشعار المشروحات كلها، توفي بعد سنة خمس وتسعين ومائتين[2].

كما رحل إلى المشرق أبو عبدالرحمن عثمان بن المثنى، حيث لقي جماعة من رواة الغريب وأصحاب النحو والمعاني، وأخذ عن محمد بن زياد الأعرابي[3] وغيره. توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وهو ابن تسع وتسعين[4].

وممن رحل إلى المشرق محمد بن عبدالسلام بن ثعلبة الخشني، كان فصيح اللسان بصيرا بكلام العرب، رحل إلى المشرق، وقد أقام في رحلته متجولا خمسا وعشرين سنة، فلقي بالبصرة أبا حاتم السجستاني والرياشي وأبا إسحاق الزيادي[5]، فأخذ عنهم كثيرا من كتب اللغة رواية عن الأصمعي وغيره، ودخل

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٥٣.

(٢) انظر: المرجع السابق ٢٦٧.

(٣) أبو عبدالله محمد بن زياد بن الأعرابي، النحوي اللغوي، كان إماما في النحو واللغة، نسابة، كثير السماع والرواية، قرأ على المفضل الضبي، وسمع من الأعراب، روى عنه يعقوب بن السكيت، وثعلب وغيرهما. له كتاب النوادر. توفي سنة ٢٣١هـ. (انظر: طبقات الزبيدي٢١٢-٢١٥، مراتب النحويين١٤٩-١٥٠، إنباه الرواة٣/١٢٨-١٣٨، بغية الوعاة ١/١٠٥-١٠٦).

(٤) انظر: طبقات الزبيدي ٢٦٦، تاريخ ابن الفرضي ١/٢٤٦، المغرب ١/٢١٢، البغية ٢/١٣٦.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر الزيادي، كان نحويا لغويا راوية، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان شاعرا. صنف الأمثال، وشرح نكت سيبويه. توفي سنة ٢٤٩هـ. (انظر: طبقات الزبيدي٩٩، معجم الأدباء ١/١٥٨-١٦١، بغية الوعاة١/٤١٤).

بغداد، فسمع بها من غير واحد، وأدخل الأندلس كثيرا من كتب اللغة والشعر الجاهلي، إضافة إلى كثير من كتب الحديث. توفي سنة ست وثمانين ومائتين وهو ابن ثمان وستين سنة[١].

ومنهم أيضا ثابت بن عبدالعزيز السّرقسطي وابنه قاسم اللذان كانا من أهل العلم بالعربية والحفظ للغة. رحلا إلى المشرق، فلقيا رجال الحديث واللغة، وجمعا هنالك علما كثيرا[٢].

ومن هؤلاء الراحلين إلى المشرق أيضا محمد بن أبي علاقة البواب القرطبي، حيث أخذ عن الزجاج وابن الأنباري ونفطويه، وسمع من الأخفش كتاب الكامل للمبرد[٣].

وممن رحل إلى المشرق أيضا يحيى بن مالك بن عائذ بن كيسان من أهل طرطوشة، يكنى أبا زكريا، رحل إلى المشرق، وقال عنه ابن الفرضي[٤]: «حدثني أنه سمع ببغداد من سبعمائة رجل ونيف، وجمع علما عظيما لم يجمعه أحد قبله من أصحاب الرحلة إلى المشرق. وسمعته يقول: لو عددت أيام مشيي في المشرق، وعددت كتبي التي كتبت هناك بخطي، لكانت كتبي أكثر من أيامي به...»، توفي أبو زكريا سنة ٣٧٥هـ[٥].

ولئن تواصلت الرحلة إلى المشرق في العصور التالية؛ إلا أنها لم تكن بالوتيرة نفسها التي كانت عليها في الفترة الأولى، ولعل مرد ذلك أن «الأندلس قد

---

(١) انظر: طبقات الزبيدي ٢٦٨، تاريخ ابن الفرضي ٢/١٦، جذوة المقتبس ٦٣، بغية الوعاة١/١٦٠.

(٢) انظر: طبقات الزبيدي٢٨٤، تاريخ ابن الفرضي١/١١٩، ٤٠٣، إنباه الرواة٣/١٢.

(٣) انظر: التكملة٣٦٢.

(٤) أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي، ولد بقرطبة، وتولى قضاء بلنسية، مؤرخ حافظ أديب. من مؤلفاته: المؤتلف والمختلف في الحديث، أخبار شعراء الأندلس، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس. توفي سنة ٤٠٣هـ. (انظر: الصلة ٢٤٨، نفح الطيب١/٣٨٩، الذخيرة٢/١/١٣٠).

(٥) انظر: تاريخ ابن الفرضي٢/١٩١.

أصبحت قادرة على أن تخرّج أعلاماً في اللغة والنحو دونما حاجة كبيرة إلى الأخذ عن الشيوخ في المشرق»[1].

فمن أبرز علماء النحو واللغة في القرن الرابع وما بعده الذين لم يرتحلوا إلى المشرق الزبيدي، وابن القوطية[2]، وابن سيده، وغيرهم... وهم من العلماء الذين برزوا مع أنهم لم يتخطوا بلاد الأندلس نحو المشرق.

ولعل مما هيأ لذلك أيضا لجوء بعض العلماء المشارقة إلى الأندلس في رحلة معاكسة للثانية. وليس من المهم في هذا المقام الوقوف على الأسباب التي دفعت بكثير من أهل المشرق لأن ييمّموا وجوههم نحو بلاد الأندلس، فالثابت أن عددا غير قليل من المشارقة - من بينهم علماء ورواة- وفدوا على الأندلس واستقروا بها، فأسهموا بذلك في نقل علوم الشريعة واللغة إلى هذه الرقعة النائية.

ولعل من أشهر الراحلين من المشرق إلى الأندلس أبا علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي الذي تتلمذ في العراق لأشهر الشيوخ هناك، وقد كان يميل إلى منهج البصريين، ولكن ذلك «يجب أن لا يحجب عنا وجه الحقيقة الثاني، وهو أن أبا علي كما قرأ وتأثر بشيوخه البصريين في النحو واللغة، كان تلميذا أيضا لغيرهم من الكوفيين، فقد روى عن أصحاب ثعلب وفي مقدمتهم أبو بكر بن الأنباري، وأبو عبدالله نفطويه، كما روى عن أبي عمر المطرز اللغوي الكوفي الذي حدثه بكتب ثعلب، وما ألفه في شرح فصيحه ورد به على البصريين. وروى عن ابن شقير الذي كان يخلط بين المذهبين. ولذلك نراه في كتبه لا يقتصر على الاستشهاد بأقوال البصريين وحدهم، بل أخذ

---

(١) الحركة اللغوية في الأندلس١٠٦.

(٢) أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بابن القوطية القرطبي، كان إماما في اللغة والعربية، حافظا لهما، مقدما فيهما على أهل عصره، وكان حافظا لأخبار الأندلس. صنف تصاريف الأفعال، والمقصور والممدود، تاريخ الأندلس. توفي سنة ٣٦٧هـ. (انظر: تاريخ ابن الفرضي٣٥٤-٣٥٥، بغية الوعاة١ /١٩٨).

أيضا عن الكسائي، والفراء، وابن الأنباري، وثعلب، وأمثالهم، ويستعير أيضا بعض مصطلحاتهم الخاصة»[1].

وممن رحل إلى الأندلس كذلك صاعد البغدادي نزيل الأندلس: وهو أبو العلاء صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي البغدادي اللغوي، أصله من الموصل ثم انتقل إلى بغداد، روى عن شيوخ عصره كأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، ورحل إلى الأندلس في حدود سنة ٣٨٠هـ، أيام هشام بن الحكم وولاية المنصور بن أبي عامر، فحظي عنده بحظوة عظيمة، إذ أكرمه وقدمه على نظرائه من العلماء والأدباء واصطفاه نديما مقربا إليه، ثم انتقل إلى دانية واتصل بمجاهد العامري وحضر مجلسه. وممن أخذ من صاعد ابن سيده[2].

وممن رحل إلى الأندلس من المشارقة أيضا عبدالله بن حسن بن عبدالرحمن بن شجاع المروزي أبو بكر النحوي الحنبلي، قال عنه السيوطي: «فاضل أديب، عالم بالنحو على مذهب الكوفيين، ألف في النحو على مذهبهم، دخل الأندلس، وحمل أهلها عنه. مات في حدود أربع وعشرين وأربعمائة»[3]، ويقول في موضع آخر -مترجما لعبدالله بن الحسين (هكذا) بن عبدالرحمن بن شجاع المروزي يكنى أبا بكر-: «...واسع الرواية قديم الطلب، وكان عالما بالعربية على مذهب الكوفيين، وله تأليف في النحو على مذهبهم سماه الابتداء، ... وكان ممتّعا بذهنه وجميع جوارحه. مولده سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة»[4].

وممن قيل إنه دخل الأندلس كذلك أبو البركات كمال الدين الأنباري، فقد ذكره ابن الزبير في صلة الصلة، كما ذكر ابن الزبير في تاريخه أن أبا البركات الأنباري دخل الأندلس، ووصل إلى إشبيلية وأقام بها زمانا[5].

---

(١) انظر: أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس٩٢-٩٣.

(٢) انظر: الذخيرةق٤م١ص٢٦، بغية الوعاة٢/٧-٨.

(٣) بغية الوعاة٢/٣٨، ترجمة رقم١٣٧٤.

(٤) بغية الوعاة٢/٤٠، ترجمة رقم١٣٧٨، وواضح أن المترجم له هنا هو السابق نفسه.

(٥) انظر: إنباه الرواة١/١٧١، بغية الوعاة٢/٨٦.

ولا حاجة إلى تعداد أمثلة أخرى من المشارقة الوافدين، إذ لا يكاد يخلو واحد من كتب التراجم الأندلسية، من ذكر باب أو جملة أبواب تخصّص (للغرباء) والطارئين على الجزيرة من أصقاع المشرق والمغرب. وهذا ابن بسام في كتاب الذخيرة، يخصص القسم الرابع من المجلد الأول لذكر الكتاب والوزراء، والأعيان والأدباء والشعراء الوافدين على جزيرة الأندلس، والطارئين عليها من أول المائة الخامسة من الهجرة إلى سنة ٥٠٢هـ[١].

ولم تقتصر الرحلة إلى الأندلس على العلماء فحسب، بل تعدى ذلك ليشمل الأعراب أهل اللغة أنفسهم، ويروي الزبيدي قصة أبي محمد الأعرابي العامري الذي لحن في مجلس صاحب إشبيلية، فقال له شاكرا على شيء اصطنعه إليه: تالله ما سيدتك العرب إلا بحقك، فرد عليه أبو الكوثر الخولاني بأن العلماء بالعربية يقولون: سودتك، فقال الأعرابي: السواد: السُّخام... وتنتهي القصة بإفحام يزيد بن طلحة العبسي للأعرابي، إلا أن هذا الأخير لجّ قائلا: يا أهل الأمصار، ماذا صنعتم بالكلام؟[٢].

[٢] تلمذة بعض الأندلسيين للكوفيين:

ذكرت في الفقرة السابقة رحلة كثير من أهل الأندلس إلى المشرق، حيث اجتمعوا بعدد كبير من علماء المشرق، ولا شك أن من هؤلاء علماء ونحويين كوفيين، وهو ما يهمني الإشارة إليه في هذا المقام.

فمن الذين شدوا الرحال نحو المشرق، والتقوا بالكوفيين، جودي بن عثمان، الذي لقي مؤسسي المذهب الكوفي علي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء، ثم رجع إلى الأندلس حاملا معه كتابا للكسائي، ليعتمده في تدريسه في الأندلس.

كما رحل قاسم بن أصبغ فلقي عددا من العلماء، منهم إمام الكوفيين ثعلب. ومن هؤلاء الراحلين إلى المشرق أيضا محمد بن أبي علاقة البواب القرطبي، حيث أخذ عن جملة من العلماء منهم ابن الأنباري ونفطويه الكوفيان.

---

(١) انظر: أبو علي القالي١١١ .

(٢) انظر: طبقات الزبيدي٢٧١-٢٧٢.

ولم تقتصر التلمذة للكوفيين على الأخذ المباشر فحسب، بل تعدى ذلك ليشمل التلمذة غير المباشرة، وأعني بها إفادة كثير من الأندلسيين من عدد من العلماء الذين تتلمذوا للكوفيين أو أفادوا منهم، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما نقله أبو علي القالي عن شيوخه الكوفيين، أبرزهم أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، فقد أثنى عليه أبو علي بقوله: «كان يحفظ فيما ذُكر ثلاثمائة ألف بيت شاهد من القرآن، وله أوضاع شتى كثيرة، وكان ثقة ديِّنا صدوقاً، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين»(١).

وقد أثمرت دراسة أبي علي على ابن الأنباري رواية كثير من الكتب اللغوية والأدبية، ودواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين. فمما قرأه عليه: الغريب المصنف لأبي عبيد، وكتاب المعاني الكبير لابن السكيت، وكتاب المقصور والممدود من تأليف ابن الأنباري.

وقد وجد القالي في قائمة كتب ابن الأنباري الطويلة زاداً معيناً له على تأليف كثير من كتبه التي شابهت في عناوينها ومحتوياتها بعض كتب ابن الأنباري، كما كان له في شخصه وعلمه وما امتاز به من الضبط والأمانة والخلق العلمي قدوة حسنة ومثال يحتذى(٢).

ومن الذين أفاد منهم القالي من الكوفيين ونقل علمهم إلى الأندلس نفطويه فقد روى عنه القالي أكثر ما كان يحكيه عن أبي العباس ثعلب، وما كان يقرئه من الأشعار والدواوين والكتب.

وممن تتلمذ للكوفيين ونقل علمهم إلى الأندلسيين بعد رحيله إليها أبو بكر بن شجاع المروزي، الذي وصفه السيوطي بأنه «فاضل أديب، عالم بالنحو على مذهب الكوفيين، ألف في النحو على مذهبهم، دخل الأندلس، وحمل أهلها عنه. مات في حدود أربع وعشرين وأربعمائة»(٣).

---

(١) المرجع السابق١٥٣-١٥٤.

(٢) انظر: أبو علي القالي٦٩.

(٣) بغية الوعاة٢/٣٨، ترجمة رقم١٣٧٤.

والمتتبع للدراسة النحوية في الأندلس يدرك بوضوح أن العناية بالمذهب الكوفي متمثلا في آراء أصحابه وكتبهم ومنهجهم لا يكاد يخلو منها عصر من عصور الدرس النحوي في هذه البلاد، يقول الدكتور عياد الثبيتي: «...على أن كتب النحو الكوفي وما يتصل بها لم ينقطع الاهتمام بها، بل ظلت تجد من العناية ما يحفز خطّاباً[1] على معارضة كتاب شيخ شيخه، كما يدل صنيعه على أنه وجد في هذا الكتاب الأندلسي من القيمة والأهمية ما حمله على معارضته؛ لاختلاف مشربيهما، إذ كان دُرَيْوِد ينهج نهج الكوفيين، وانتصر خطّاب لسيبويه والبصريين»[2].

فلم يزد مرور السنين إلا وضوحا لنزعة الإفادة من آراء الكوفيين، وقد برز هذا المنحى عند من انتصر للكوفيين وعند من رد آراءهم على حد سواء، بخاصة عند نحويي الأندلس في فترة ازدهاره، وأعني بذلك القرن الخامس والسادس والسابع من الهجرة، حيث تميز الأندلسيون من أمثال ابن السِّيد وابن الطراوة والسهيلي وابن خروف والشلوبين وابن عصفور إضافة إلى ابن مالك وأبي حيان وغيرهم بالإفادة من كتب الكوفيين وكتب غيرهم ممن نقل آراءهم وعُني بها، مثل ابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم، حتى غدت مدونات النحو الأندلسي مراجع مهمة جداً لا يستغني عنها الباحث في آراء الكوفيين وتوجيهاتهم النحوية.

[٣] الخصائص المميزة للنحو الكوفي:

سبق لي الإشارة إلى أهم الخصائص التي تميز المذهب النحوي الكوفي عن المذهب البصري، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه الخصائص لا تعني حتماً تميزاً كاملا للمذهب الكوفي عن البصري، فغاية ما تشير إليه التميز النسبي للدرس النحوي في الكوفة عن ذلك الذي نشأ في البصرة.

---

(١) هو خطاب بن يوسف الماردي الذي له كتاب (الترشيح) عارض فيه كتاب دُرَيْوِد الذي شرح فيه كتاب الكسائي.

(٢) الدرس النحوي في الأندلس، ضمن مجموع بعنوان: الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الرابع، ص ٦٢٧.

ولعل أبرز ما يميز المذهب الكوفي ما اتسم به من غلبة الرواية، والعناية بالمسموع قياسا بما عليه الأمر عند البصريين، يقول طه الراوي - موازناً بين المنهجين البصري والكوفي-: «أجلى ما ينماز به مذهب البصرية، ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب، وتحكيم المقاييس العقلية في الكثير من شئونه، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور، فزع إلى التأويل والتوجيه، أو رمى المسموع بالشذوذ أو الندور، بل بالتخطئة أحيانا... أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة، ولا ينقض له عهدا، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الأكثرين»[1].

ومن ينظر في الثقافة الناشئة بالأندلس - ومنها البحث النحوي- يلحظ نزوعا عاما للأندلسيين إلى (منهج الرواية)، يقول أحد الباحثين - مثبتاً هذه النزعة-: «تعد الثقافة الأندلسية في أصولها وليدة الثقافة المشرقية أو مشتقة منها هاجرت إلى الأندلس مع من هاجر إليها من أهل المشرق إبان الفتح وبعده، لكنها لم تكن مع ذلك نسخة مكررة أو صورة لها حاكية، ولكن كانت نمطا متميزا فيه مشابهة من أصله وسماته، فإذا كانت ثقافة المشرق تصطبغ في جملة الأمر بصبغة الفلسفة في تعمقها وطرائق تفكيرها، فإن ثقافة الأندلس تصطبغ هي كذلك بصبغة الرواية والأثر تحتكم إليهما وتقوم على أسس منهما في الأصول والأحكام. ولأمر ما كثر بينهم القراء والمحدثون، وشاع في دراستهم المناداة بالسماع والدعوة إلى التعويل عليه قبل غيره في مختلف العلوم، ولأمر ما أيضا غلب على شعرهم سماحة الفطرة والطبع يرسلونه سهلا يسيرا يقل فيه تكلف الفلسفة والإمعان في الطلب»[2].

لذلك فلا غرابة أن يتوجه الأندلسيون إلى الكوفيين للإفادة منهم في منهجهم النحوي، إذا كان يحقق رغبة ما فتئت تتأصل في أعماق النفس الأندلسية، قوامها الاعتداد الكامل بالنص والاحتفاء به. ولا يعني ذلك أن المنهج البصري لم يلق

(١) نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق(م١٤ج٩ص٣١٩).

(٢) كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، مقدمة المحقق د. محمد محمد أحيد ولد ماديك ص٣٥.

قبولاً من الأندلسيين، بل العكس هو الصحيح، ولكن مع ملاحظة مهمة مفادها أن أولئك المحتفين بالمنهج البصري لم يمنعهم ذلك من رد بعض الآراء لأئمة البصريين إذا رأوا أن المسموع عن العرب لا يسندها. والمتتبع للمسائل النحوية المدروسة في القسم الأول من هذه الرسالة يقف على نماذج غير قليلة من المسائل التي وافق فيها بعض أكثر الأندلسيين انتصاراً للبصريين، مثل أبي علي الشلوبين وابن عصفور، علماء الكوفة عندما رأوا أن السماع يسندهم.

بقي أن أشير إلى جزئية أخرى اتسم بها المنهج الكوفي في دراسته النحوية، يمكن أن يكون لها أثرها في تأثر الأندلسيين بالكوفيين، وأعني بها مزج الدرس النحوي بغيره من الفنون مثل القراءات والحديث والأدب وغيرها، فعند الرجوع إلى ما وصل إلينا من مصنفات الكوفيين، يجد الباحث أنها أبعد ما تكون عن الخلوص للنحو بمعناه الاصطلاحي، ففيها روايات في القراءات، ومعاني القرآن، ونوادر أدبية، وغرائب ألفاظ، وأقوال نحوية منثورة، لا يربط موضوعاتها رابط. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك: كتاب (معاني القرآن) للفراء، وأمالي ثعلب... ولعل من أسباب ذلك أن كثيراً من الكوفيين كانوا يجلسون إلى الخلفاء، ويقومون بتأديب أولادهم، أو أنهم كانوا يشتغلون بالتدريس، وطبيعة عملهم - بوصفهم معلمين ومؤدبين- تتطلب منهم هذا المنهج الذي يقوم على المزج بين فنون مختلفة[1].

ولا يبعد بي القول إذا قلت: إن الأمر نفسه يجده الباحث عند كثير من النحويين الأندلسيين، بخاصة الأوائل منهم، حيث كان منطلق الدرس النحوي على يد طبقة من المعلمين سميت في ذلك الوقت بالمؤدبين، اختص بعضهم بتأديب أبناء الخاصة، يقول الدكتور أمين علي السيد: «وقد رأينا من النحاة الأندلسيين من احتل مكانة الكسائي من هارون الرشيد وابنيه، ورأينا ذلك من كثيرين يشتغلون بالتأديب لأبناء الأكابر وعلية القوم»، ثم يضرب على ذلك أمثلة من هؤلاء المؤدبين المعلمين[2].

---

(١) انظر: المدرسة الكوفية ١٦٣.

(٢) انظر: الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطور النحو ٩٨ وما بعدها.

هذا بالإضافة لارتباط الدرس النحوي في الأندلس ارتباطاً كاملاً بالقرآن والحديث والأدب؛ فمن يعود لتراجم النحويين الأندلسيين عند الزبيدي وابن الفرضي وغيرهما يدرك أن السمة الغالبة على علماء النحو في الأندلس عدم اقتصارهم على التبحر في هذا الفن فحسب، بل كان منهم راوي الحديث، والعالم بالقرآن وقراءاته وتفسيره، والعالم بالفقه والفتيا، والأديب والشاعر، بل إن بعضهم ليجمع بين العلم باللغة والنحو، والإلمام بمختلف الفنون الأخرى.

[٤] الانفتاح الفكري بالأندلس وعدم التعصب:

اتسمت الحياة الفكرية في الأندلس - في الغالب- بسمة التسامح التي مكنت من تداول مختلف الآراء الفكرية في شتى المجالات، وقد اشتهر بعض الحكام أكثر من غيرهم بالتسامح، لعل من أبرزهم المستنصر، (٣٥٠هـ-٣٦٦هـ)، حيث كان «أكثر الخلفاء الأندلسيين تسامحاً وحرية فكر»[١].

ففي المجال الفقهي، وبعد أن استقر الأمر للمذهب المالكي في الأندلس، أراد بقي بن مخلد أن يلقن الناس أصول مذاهب فقهية أخرى غير المالكية، كالمذهب الشافعي، فلم يسلم من المعارضة، إلا أن الأمير أقر بقياً على التدريس كما يريد، وأتاح الفرصة بذلك للمذهب الشافعي لينتشر في الأندلس، ويظل مذكورا فيه حتى سقوط الخلافة[٢].

إلا أن هذا التسامح لم يكن على مستوى واحد طيلة فترة الحكم الإسلامي الطويلة في الأندلس، فقد شهد فترات مد وأخرى جزر، ضُيِّق فيها على الفكر - أو بعض أنواع منه على الأقل-، إلا أن ما يهمني الإشارة إليه مما له صلة بموضوعي، أنه لم يضق الأندلسيون بمذهب نحوي معين، فيقصروا نظرهم عليه، بصرياً كان هذا المذهب أم كوفياً، بل اتجهت عنايتهم للإفادة منهما معاً، ولم يمنع من انتصر للبصريين، أن يفيد من الكوفيين عندما رأى أن الدليل يسندهم، كما أن ميله لاتجاه معين لم يجعله ينتصر له على أي حال.

(١) تاريخ الفكر الأندلسي١٠.

(٢) انظر: المرجع السابق.

ولم يقتصر تسامح الأندلسيين وقبولهم للآراء النحوية التي ظهرت في المشرق على القرون الأربعة الأولى فحسب كما قد يفهم من كلام بعض الدارسين، بل تجاوز الأمر ذلك ليكون هذا التأثير في القرون التالية، فالدارس للنحو بالأندلس يدرك أن «النحو الكوفي كان له الأثر المستمر في نحاة الأندلس طوال القرون الأربعة الأولى التي وجد النحو فيها هناك... وأنه بقي مؤثرا في نحاة الأندلس حتى بعد ظهور النحو البصري والاتجاه البغدادي هناك»[1].

على أنه لا بد من التنبيه إلى أن المقصود بالتسامح المشار إليه في هذه الفقرة ليس مجرد قبول العلوم المسماة بالعقلية كالفلسفة والمنطق وغيرها، وإن كان ذلك مظهرا من مظاهر هذا التسامح، ولكن المراد الإفادة من مختلف التوجهات والمذاهب في الحقل المعرفي الواحد، فهذا أحد أعلام النحاة بالأندلس، وأعني به ابن طاهر الإشبيلي له تعاليق على كتاب سيبويه وأخرى على كتاب معاني القرآن للفراء[2]. وقد قيل عن ابن طاهر نفسه إنه كان «قائما على كتاب سيبويه، وأصول ابن السراج، ومعاني القرآن للفراء، والإيضاح للفارسي، يعتني بها ويرى أن ما عداها في الصناعة مطرح»[3].

وفي موقف ابن طاهر هذا ما يوضح اعتماد علماء النحو في الأندلس على مصادر مختلفة المذاهب. فقد أصبحت مصادر الدرس النحوي متاحة للأندلسيين شيئا فشيئا، فأفادوا منها، وقد كانوا يكنون لعلماء العربية الأوائل احتراماً كبيراً مهما كانت انتماءاتهم المذهبية، ولم يتحرجوا في الاختيار والترجيح والرد أحيانا[4].

---

(١) خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري٤٢.

(٢) انظر: الذيل والتكملة٥/٦٥٠-٦٥١.

(٣) التكملة٢/٥٣٢. وانظر: الذيل والتكملة٥/٦٤٩.

(٤)انظر: الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري٢٤٣.

والمتبع لما حُقق من مؤلفات نحوية أندلسية يقف على مظاهر كثيرة هي بلا شك ناتجة عن نبذ الأندلسيين لفكرة التعصب التي تمنع من الإفادة من الرأي والرأي الآخر مهما كانت حجته وأدلته، فلا نكاد نجد نحويا ممن رأت مؤلفاتهم النور إلا ونجد له متابعات - قد تقل أو تكثر - لكلا المذهبين البصري والكوفي.

يقول نعمة العزاوي عن علماء الأندلس: إنهم «عكفوا على كتب المدرستين، فدرسوها، واختاروا منها، ولكنهم كانوا إلى المذهب البصري أميل، ولم يكن منهم في عصر الزبيدي من عرف بمشايعة إحدى المدرستين أو التعصب لها، وإنما كان منهجهم الاختيار من المذهبين، وإن كان اختيارهم من المذهب البصري أكثر من اختيارهم من المذهب الكوفي، ولعل الاختيار من المدرستين ومزج المذهبين مع إعطاء البصرة شيئا من التفضيل والتقدير، لم يكن سمة المنهج النحوي في الأندلس في عصر الزبيدي فقط، بل ظل أساس منهجهم في جميع العصور»(١).

ثم تقول عن الزبيدي: «فالزبيدي رأس المذهب الأندلسي في النحو، ورائد كبير نهج النحاة بعده سبيله، فلم يتقيد بأقوال البصريين، ولم يلغ عقله بإزائها، بل رجح عليها أقوال الكوفيين في بعض المسائل حين رأى الرواية الموثوقة تؤيدهم، وتعزز آراءهم، ولم يمنعه إعجابه بسيبويه، وإكباره لكتابه، من أن يخالفه، ويزن آراءه بميزان النقد ويؤلف في الاستدراك عليه ونقده، والنص على مواطن سهوه وغلطه وتناقضه. وهكذا بدأت شخصية الأندلس تتألق وتظهر على يدي الزبيدي. وبات لمؤلفات اللغة والنحو طابعها الذي يتميز بالاجتهاد والأخذ من المذهبين»(٢).

والموقف نفسه يلحظه الدارس فيما كتبته الدكتورة خديجة الحديثي عن أبي حيان، فهي تصفه بأنه «لا يقف من المذهب الكوفي موقف المعارض دائما، بل يوافقهم في بعض المسائل التي يرى أنهم على حق فيها... فأبو حيان يفضل من يراه على الحق والصواب حتى ولو كان من مخالفيه في مذهبه، ويرد على المخطئ وإن كان ممن يناصر مذهبهم، ولا يتبع غيره فيقلده تقليدا أعمى، بل يمحص ويقرر

---

(١) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة٢١٠-٢١١.

(٢) المرجع السابق٢١١.

ويختار... ومما تقدم نرى أن أبا حيان يقف موقف المخالف من الكوفيين متى رأى آراءهم شاذة لا يسندها سماع من شعر أو لغة أو قياس معتمد عليه، ويقف منهم موقف المؤيد عندما يرى آراءهم صحيحة راجحة»[١].

فالعلم في الأندلس لم يكن من جهة التعصب أو المغالبة، بل من جهة الدليل والقناعة، يقول ابن طلحة رادا على أبي محمد الأعرابي -في القصة التي نقلها الزبيدي[٢]-: «إن العلم ليس من جهة المغالبة، ولكن من جهة الإنصاف والحقيقة».

[٥] عوامل أخرى:

لئن كانت العوامل السابقة مهمة - في نظري- في تأثر الأندلسيين بالمذهب الكوفي، فإن ذلك لا يعني أنها الأسباب والعوامل الوحيدة التي أدت إلى إحداث هذا التأثر، بل وُجدت أسباب أخرى أسهمت في النهوض بالحركة العلمية العامة، متأثرة بمختلف المذاهب والنزعات في الأندلس، وبلغت بها أوجها؛ لعل من أهمها تشجيع كثير من الخلفاء والأمراء للعلم وأهله، فمما يروى عن الحكم المستنصر أنه كان «يستجلب المصنفات من الأقاليم والنواحي، باذلا فيها ما أمكن من الأموال، حتى ضاقت عنها خزائنه، وكان ذا غرام بها، قد آثر ذلك على لذات الملوك»[٣]. ويذكر عنه ابن حزم أنه «كان محبا في العلم، ملأ الأندلس بجميع كتب العلوم، وأخبرني تليد الفتى - وكان على خزانة العلوم بقصر بني مروان بالأندلس- أن عدد الفهارس التي كانت فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة، في كل فهرسة خمسون ورقة، وليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين فقط»[٤].

وتذكر الروايات أنه كان للمستنصر في القاهرة وبغداد ودمشق وغيرها عمال مكلفون باستنساخ كل الكتب القيمة قديمة كانت أو حديثة. وقد تسامع الناس

---

(١) أبو حيان النحوي ٣٠١-٣٠٣.

(٢) انظر: طبقات الزبيدي ٢٧٢.

(٣) نفح الطيب ١/ ٣٧١.

(٤) جمهرة أنساب العرب ١٠٠. وانظر: المرجع السابق ١/ ٣٦٢.

بشغفه بالكتب ونفاقها عليه، فحملت من كل جهة إليه[1].

كما برز دور الحكم في النهوض بالحركة العلمية في تشجيعه العلماء على التأليف، فقلما وجدنا كتاباً من كتب هذا العصر في الأندلس، لم ينهض صاحبه لإهدائه إلى الحكم، أو لم يكن الحكم حافزا على تأليفه. وقلما وجدنا من أمهات الكتب والمصادر، ما مر بالأندلس دون أن يكون عليه خط الحكم أو تعليقه. وخطه -كما يقول الحميدي- حجة عند أهل العلم؛ لأنه كان بالأندلس عالما ثبتا[2].

والأمر نفسه نشهده مع ملوك الطوائف؛ حيث قامت بينهم منافسة حامية في ميادين العلوم والآداب وتكريم العلماء وضمهم إليهم. ونشأ من هذا التنافس أن نهضت الآداب والعلوم نهضة بلغت بها أقصى درجات ازدهارها في تاريخ الأندلس، بخاصة أن كثيرا من هؤلاء الملوك كانوا ذوي باع طويل في العلوم والآداب؛ كالمعتمد بن عباد في قرطبة، والمظفر بن الأفطس، والمعتصم بن صمادح في المرية، وغيرهم.

وقد نتج عن الانقسام السياسي في عهد ملوك الطوائف تعدد مراكز الثقافة بالأندلس، فبعد أن كانت قرطبة المركز الثقافي الرئيس الذي يجلب إليه العلماء والأدباء، أصبح ينافسها في هذا العصر كثير من المدن، مما نتج عنه ظاهرة تنقل العلماء بين هذه المدن، مما زاد في إشاعة العلم بمختلف فنونه، واستغنى الطلاب عن الارتحال الدائب من أجل طلب العلم.

ولعل مما أسهم في إشاعة العلوم بالأندلس أيضا تلك العناية الكبيرة بجمع الكتب وإنشاء المكتبات التي عمت مختلف مدن الأندلس، فقد «كان من أثر الفتنة البربرية أن بيع ما كان بمكتبة الحكم من كتب ومحفوظات بأوكس الأثمان، فانتشرت تلك الكتب في مدن الأندلس المختلفة، وزاد إقبال الناس على القراءة بعد أن كانت فائدة هذه الكتب مقصورة على قرطبة أو على العلماء والدارسين المقربين

---

(١) انظر: طبقات صاعد٦٦، الحلة السيراء١/٢٠١-٢٠٢، نفح الطيب١/٣٦٢، تاريخ الفكر١٠.

(٢) انظر: جذوة المقتبس٩٤، أبو علي القالي١١٢.

من الحكم... وقضت الفتنة أيضا ببيع تلك المكتبة الكبيرة التي كانت تنافس مكتبة الحكم فيما احتوته من أصول أعني مكتبة القاضي عبدالرحمن بن فطيس، ودام إخراج الكتب وبيعها منها مدة عام كامل»[1].

وقد اشتهر أناس بأعيانهم في شتى مدن الأندلس بجمعهم للكتب وإنشائهم للمكتبات، منهم محمد بن يحيى الغافقي المعروف بابن الموصّل القرطبي، الذي قيل عنه: «كان جماعاً لدفاتر العلم من لدن صباه، منتقياً لكرائمها، بصيراً بخيارها، عارفاً بخطوطها، يُحتَكَم إليه في ذلك، مؤثراً لها على كل لذة، حتى اجتمع منها عنده ما لم يجتمع مثله لأحد بالأندلس بعد الحكم الخليفة»[2].

وهكذا تظافرت هذه الأسباب وغيرها لتجعل من الحركة العلمية – بما في ذلك البحث اللغوي- مزدهرة غاية الازدهار، فشاعت العلوم في شتى المدن الأندلسية، وكثر العلماء والشيوخ، وكثر طلاب العلم، وأقبل الناس على العلوم بمختلف فنونها تعلماً وتدريساً وتأليفاً.

---

(١) طبقات صاعد٦٧. وانظر: الحركة اللغوية في الأندلس٢٦٤.

(٢) التكملة ٣٨٧.

الفصل الثاني

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في المصطلحات

المصطلح لغة: مشتق من الصلاح، والصلاح لغة: ضد الفساد، وتصالح القوم بينهم، واصّلحوا، واصّالحوا[1].

وفي الاصطلاح: هو اتفاق طائفة معينة على إخراج اللفظ اللغوي عن معناه اللغوي الأصلي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما؛ لبيان المراد[2].

فعلى هذا لكل فن من فنون العلم مصطلحاته الخاصة. ولا شك أن وجود مصطلحات علمية تعني وجود عرف لغوي خاص بين أرباب العلم ودارسيه يختلف عن العرف اللغوي العام. «وليس من فضول القول التنبيه على ضرورة تحديد مدلولات مصطلحات كل علم وفهمها فهماً دقيقاً من قبل العلماء والدارسين، ذلك أن مصاعب جمة تواجه الباحثين بسبب من عدم تحديد معاني المصطلحات أو غموض يكتنفها لم يتح له من يجليه»[3].

فكثير من المشكلات والمصاعب التي تواجه الباحثين في العلوم ناتجة عن عدم تحديد مفهوم كل مصطلح، فمن أهم الأسباب الداعية إلى الخلط بين العلوم والفنون عند الدارسين اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به إذا لم يعلم لا يتيسر الاهتداء إليه ولا سبيل إلى فهمه[4].

فليس بدعاً أن يكون للنحو –كغيره من الفنون– مصطلحاته الخاصة به، إذ «لا بد للنحو بصيرورته صناعة، من مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعات ومعان يطلقها أصحاب الصناعة، فيفهمها الدارسون من أهلها»[5].

---

(١) انظر: القاموس المحيط(صلح)١/ ٢٣٥، اللسان(صلح)٢/ ٥١٦.

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني ٥٠، الكليات للعكبري ١٢٩، كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢١٧.

(٣) مصطلحات النحو الكوفي٥.

(٤) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون١/ ٢.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو٣٠٣.

وكما كان للنحو الذي نشأ وازدهر بالبصرة مصطلحاته الخاصة به، فإن لأهل الكوفة كذلك مصطلحاتهم التي نشأت واستعملت في مراحل الدرس النحوي الأولى.

ويعد كل من الكسائي والفراء هما اللذان رسما صورة المذهب الكوفي النحوي ووضعا أسسه وأصوله، فهما المؤسسان الحقيقيان لهذا المذهب، فقد أفادا من نحو البصرة ونهجا في دراسته نهجاً مستقلاً، مما يدل على أنهما كانا يقصدان قصداً إلى أن يكون لهما في النحو مذهب خاص سار عليه أتباعهما ومن تأثر بهما في مختلف الأمصار[1].

ولم تقتصر محاولات الكوفيين للتفرد على غيرهم – بخاصة نحاة البصرة- على وضع القواعد والأحكام فحسب، بل تجاوز الأمر ذلك ليشمل كذلك وضع المصطلحات الخاصة المستخدمة في الدرس النحوي، حتى لقد قال أبو الطيب اللغوي[2] عن الفراء: «وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه، وأما على مذاهب سيبويه، فإنه يتعمد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف»[3]. كما أبان أبو حاتم السجستاني عن هذه الحقيقة في معرض نقده للكوفيين، حيث يقول: «وإنما كان همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيّر اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق»[4].

(١) انظر: مدرسة الكوفة ٨٨، أبو حيان النحوي ٢٩٥-٢٩٦، مصطلحات النحو الكوفي ١٨.

(٢) أبو الطيب عبدالواحد بن علي الحلبي اللغوي، أحد العلماء المبرزين بعلمي اللغة والعربية، أخذ عن أبي عمر الزاهد، له تصانيف عدة، منها: الإبدال، مراتب النحويين، الإتباع. توفي بعد سنة ٣٥٠هـ. (انظر: البلغة ١٣٢، إشارة التعيين ١٩٧-١٩٨، بغية الوعاة ١٢٠/٢).

(٣) مراتب النحويين ٨٨.

(٤) المرجع السابق ١٠١. وانظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٩-٢٠.

على أنه مما يجب التنبيه إليه من صعوبة متصلة بالبحث في مصطلحات النحو الكوفي، أنه بقدر ما كُتب للفكر النحو البصري من سيادة تاريخياً، بقدر ما ابتُلي الفكر النحوي الكوفي بالانكماش[1]؛ وذلك لأسباب عدة لا يتسع المجال لعرضها في هذا الموضع. وقد أثرت هذه الظاهرة في المصطلحات الكوفية أيضاً، مما جعل بعض العلماء حين يتناولون المصطلحات الكوفية، يترجمونها بألفاظ ومصطلحات النحو البصرية، وممن عمد إلى ذلك أبو القاسم الزجاجي حين قال: «وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم، إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها، لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط[2] وابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء، ومن جرى مجراهم، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم»[3].

وللحديث عن تأثير المذهب الكوفي في نحاة الأندلس في مجال المصطلح النحوي، سأشير إلى هذا التأثير في مصطلحات الإعراب والبناء، ثم في مصطلحات الأبواب النحوية، ثم في مصطلحات الأجناس النحوية، ثم في مصطلحات الحروف، وانتهاء بمصطلحات التصريف.

---

(١) انظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٦.

(٢) محمد بن أحمد بن منصور النحوي السمرقندي، المعروف بابن الخياط، أحد النحاة المشهورين، اجتمع بالزجاج، وجرت بينهما مناظرة، تتلمذ له الفارسي، كان يخلط بين المذهبين. له من المصنفات: معاني القرآن، كتاب النحو الكبير، كتاب المقنع. توفي قبل سنة ٣٣٠هـ. (انظر: معجم الأدباء ١٧/١٤١-١٤٢، إنباه الرواة ٣/٥٤، إشارة بلغة ٢٠٤، التعيين ٢٩٣، بغية الوعاة ١/٤٨).

(٣) الإيضاح في علل النحو ١٣١-١٣٢.

[1] **مصطلحات الإعراب والبناء:**

جاء في شرح الكافية للرضي[1]: «والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين، متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع. وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس، ولا يفرقون بينهما».

والظاهرة نفسها يمكن أن يلحظها المطلع على بعض مدونات النحو عند الأندلسيين؛ فهذا الزبيدي مثلاً «لم يلتزم بالتفريق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، بل استعمل أحيانا بعضها في محل بعض، شأنه في ذلك شأن غيره من قدامى النحاة، الذين عُرف عنهم مثل هذا الخلط»[2].

على أنه مما ينبغي الإشارة إليه أن هذا الخلط بين ألقاب الإعراب والبناء لم يكن خاصا بالكوفيين وحسب، بل شمل أيضا بعض النحويين البصريين، بخاصة المتقدمين منهم. فمع أن سيبويه فرق نظريا بين ألقاب الإعراب والبناء، كما في قوله في باب: مجاري أواخر الكلم من العربية: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف... فالرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير»[3].

---

(١) ٢/ ٣.

(٢) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة١٦٨ -١٦٩.

(٣) الكتاب١ /١٣-١٥.

فمع هذا التفريق النظري إلا أنه لم يلتزم ذلك في كتابه[1]. ومن أمثلة ذلك ما ذكره في باب: النداء؛ حيث يقول: «والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب... ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد»[2]، فقد عبر عن الضم بالرفع. والأمر نفسه يُلحظ عند المبرد[3]؛ مما يدل على أن «التزام هذه المصطلحات على هذا الوجه الدقيق الذي يفرق بين ألقاب الإعراب والبناء، لم يكتب له الاستقرار إلا عند البصريين المتأخرين حيث ظل الخلط في استخدام هذه المصطلحات وارداً عندهم في بعض المواضع جرياً -فيما يبدو- على ما اعتاده أسلافهم الذين لم يخصصوا هذه المصطلحات»[4].

من المصطلحات التي لها صلة بمصطلحات الإعراب والبناء، والتي عُرف بها الكوفيون، مصطلح الخفض، وهو يقابل الجر عند البصريين. وقد شاع عند النحاة أن التعبير بالخفض من عبارات الكوفيين، والتعبير بالجر من عبارات البصريين[5]. وإنما سميت حروف الخفض كما قال الزجاجي: «لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين»[6].

ومن الأمثلة على استعمال الكوفيين لهذا المصطلح ما ذكره الفراء عند إعرابه لقول الله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾[7]: «فأما من رفع الهاء فإنه يقول: أصلها رفعٌ في نصبها وخفضها ورفعها»[8].

---

(١) انظر مثلا: المرجع السابق ٢/٢٢١، ٢٢٢، ٣/٣١٩.

(٢) المرجع السابق ٢/١٨٢-١٨٣.

(٣) انظر: المقتضب ٣/١٠، ٤/٨٣، ٢٠٧.

(٤) مصطلحات النحو الكوفي ٨٩.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٨٢.

(٦) الإيضاح في علل النحو ٩٣.

(٧) سورة الفاتحة، الآية [7].

(٨) معاني القرآن ١/٥.

وقد شاع استعمال هذا المصطلح عند كثير من الأندلسيين؛ ولعل مرد ذلك اقتناعهم بصحة دلالة هذا المصطلح على المعنى المقصود؛ وممن استعمله من الأندلسيين: أبو بكر الزبيدي[1]، ومكي بن أبي طالب القيسي الذي يقول - مفسرا قول الله تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[2]: «رحمة: مخفوضة بالباء وما زائدة للتوكيد، وقال ابن كيسان: ما نكرة في موضع خفض بالباء، ورحمة بدل من ما أو نعت لها»[3].

كما استعمل المصطلح نفسه ابن خروف الذي يقول في باب حروف الخفض: «تقدم أن الخفض من خواص الأسماء. وله أدوات، حروف وأسماء، ظروف وغير ظروف. ومنها ما يلزم الإضافة، ومنها ما لا يلزمها... والأصل في الخفض للحروف مظهرة ومقدرة في الإضافة»[4]. كما استعمل هذا المصطلح كذلك ابن عصفور، إلا أنه راوح بينه وبين الجر، يقول: «والخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء: حروف الجر، والإضافة، والإتباع، فأما الإتباع فقد تقدم حكمه، فيبقى حكم الإضافة وحروف الخفض»[5].

[٢] مصطلحات الأبواب والأجناس النحوية:

من المصطلحات النحوية الكوفية، مصطلح التفسير، وهو يقابل مصطلح التمييز عند البصريين، يقول أبو حيان: «يطلق على التمييز التبيين والتفسير والمميز

(١) انظر: أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة ١٦٧-١٦٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية [١٥٩].

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٧٨.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ١/٤٧٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٨. وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور دراسة وتقويماً ١٠٤.

والمبين والمفسر»[1]. وذكر أبو حيان كذلك أن الفراء أول من سمى التمييز تفسيراً[2].

ومن استعمال الفراء لهذا المصطلح قوله عند إعراب قول الله -تعالى-: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[3]، قال: «نصبت الذهب لأنه مفسر، لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهما، ولك خيرهما كبشاً... وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله، مثل ملء الأرض، أو عدل ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر؛ كقولك: عندي قدر قفيز دقيقاً، وقدر حملة تبناً، وقدر رطلين عسلاً، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسراً؛ لأنك ترى التفسير خارجا من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو: كما أنك إذا قلت: عندي عشرون، فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره، وجُهل جنسه وبقي تفسيره، فصار هذا مفسّرا عنه، فلذلك نُصب»[4].

ومما يدل على إفادة بعض نحاة الأندلس من هذا المصطلح الكوفي، ما ذكره مكي بن أبي طالب القيسي من أنه إذا كان التمييز في الأعداد، فالأفضل في الاستعمال مصطلح التمييز، وفي غيره يصح التعبير بالتفسير والتمييز والبيان[5].

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/ ٥٢٠. وقد رد الدكتور الخثران مقالة أبي حيان بأن فيها نظرا؛ لأن سيبويه وبعض البصريين كالمبرد وابن السراج قد عبروا بالتفسير في مقابل التمييز. (انظر: مصطلحات النحو الكوفي ٢٩). وظاهر أن أبا حيان -رحمه الله- قد وقع في متاهة المجازفة بدعوى الأوليات. وهي مجازفة غير معصومة من الزلل في الغالب.

(٣) سورة آل عمران، الآية [٩١].

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٩٣-١٩٤، ومصطلحات النحو الكوفي ٣١.

وممن استعمل هذا المصطلح من الأندلسيين -إضافة لمن ذُكر- الزبيدي، يقول في إعراب (رجلا) من قولك: هؤلاء أحد عشر رجلا: «ونصبت رجلا على التفسير لأنك حين قلت: هؤلاء أحد عشر، لم يعرف ما هذا المعدود، حتى قلت: رجلا، ففسرت المعدود»[1].

كما استعمله كذلك ابن خروف، الذي يقول: «وتفسير المركب والمعطوف بواحد منصوب... وتفسير المائة والألف بواحد مخفوض؛ لأنه اجتمع فيه ما فُسر بالجمع المخفوض، والمفرد المنصوب»[2]. ويقول: «وقد جاءت صفةُ المفرد مفسَّرة على المعنى في مثل ما ذكرنا... وقد جاءت المائة مفسَّرة بجميع... وكذلك مفسَّر الألف في موضع جمع»[3].

ومن المصطلحات الأخرى التي نُسبت للكوفيين مصطلح النسق، قال ابن يعيش: «ويسمى عطفاً بحرف، ويسمى نسقاً، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين»[4]. ثم فسر هذا المصطلح بقوله: «وسمي هذا القبيل عطفاً لأن الثاني مثنى إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه. والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم: ثغر نسق، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق: إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه، سمي نسقاً»[5].

ومن استعمال الفراء لهذا المصطلح قوله في إعراب قول الله تعالى: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الْأَشْرَارِ ۝٦٢ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ﴾[6]: «وقد

(١) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة١٧٢.

(٢) شرح الجمل لابن خروف٢/٦٣٤-٦٣٥.

(٣) المرجع السابق٢/٨٣٤.

(٤) شرح المفصل٣/٧٤.

(٥) شرح المفصل٨/٨٨.

(٦) سورة ص، الآيتان [٦٢-٦٣].

قرأ بعض القراء: (أتخذناهم سخريا) يستفهم في (أتخذناهم سخريا) بقطع الألف لينسق عليه (أم)؛ لأن أكثر ما تجيء مع الألف؛ وكل صواب... وربما جعلت العرب (أم) إذا سبقها استفهام لا تصلح أي فيه على جهة بل، فيقولون: هل لك قِبَلَنا حق أم أنت رجل معروف بالظلم؟ يريدون: بل أنت رجل معروف بالظلم... وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقاً مفرّقة لمعنى ما صلحت فيه أحد وإحدى، كقولك: اضرب أحدهما زيدا أو عمرا، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحد وإن صلحت جعلوها على جهة بل؛ كقولك في الكلام: اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. فقد دلك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل (أو) في معنى بل»[1].

وممن استعمل هذا المصطلح من الأندلسيين: ابن خروف، يقول: «وهو - أي العطف- في عبارة النحويين على وجهين: عطف بيان، ونسق»[2]. وابن مالك، الذي يقول: «المجعول تابع يعم الأقسام الخمسة، وتقييد الجعل بأحد الحروف مخرج للأربعة، وقاصر العبارة على المقصود، وهو المعطوف عطف النسق. والضمير في قولي: بأحد حروفه، عائد على النسق»[3].

كما استعمله أبو عبدالله القرطبي في تفسيره[4]. واستعمله أيضا أبو حيان، يقول في باب عطف النسق: «تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حد، والنسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقول سيبويه: باب الشركة»[5].

---

(١) معاني القرآن للفراء١ /٧٢.

(٢) شرح الجمل١ /٣١٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٣ /٣٤٣. وانظر: شرح عمدة الحافظ٦٠٦، وشرح الكافية الشافية ١١٩٨.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن١٩ /١٦٦.

(٥) ارتشاف الضرب٢ /٦٢٩.

وقد قُدر لهذا المصطلح أن يسود، بخاصة عند النحويين المتأخرين؛ وربما يعود ذلك لأن هذا المصطلح «مناسب لموضوعه؛ فاللفظ في اللغة فيه دلالة على المساواة، وهذه الأحرف تدخل نوعا من الشركة أو التنسيق على ما دخلت عليه... وللنسق ميزة التحديد أو التخصيص بالحروف، ولهذا السبب استعمله كثير من النحاة الخالفين، وكان له قدر من السيادة في الاستعمال لا سيما في الكتب التعليمية التي تحرص على التحديد وتتجنب الإلباس ما أمكن، ففي هذا المصطلح تعبير عن العطف بواسطة الحروف دون أن ينصرف الذهن إلى التابع المسمى بـ(عطف البيان)»[1].

ومن المصطلحات الكوفية الأخرى (الكناية والمكني)، وهو يقابل مصطلح الضمير والمضمر عند البصريين. ولعل تسمية الكوفيين مردها ما يُلحظ من معنى الخفاء والاستتار في الضمير، وهي تسمية مقبولة؛ «لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر، وإن كان المكني أعم من الضمير واسم الإشارة، والاسم الموصول؛ لأنهن جميعا كنايات عن الأسماء الظاهرة»[2].

وعند تأمل مصطلحي الكوفيين والبصريين، يمكن الخلوص إلى أن «البصريين نظروا إلى لفظ الضمير أو شكله، فعبروا عنه بهذا المصطلح، لما لاحظوه فيه من ضمور لفظه حال الظهور، واختفائه أحيانا أخرى. على حين نظر الكوفيون إلى الجانب الدلالي، حيث تعد الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة، فعبروا بالكناية والمكني»[3].

ومن استعمال الفراء لهذا المصطلح قوله في أول كتابه (معاني القرآن): «وأما من قال: (عليهِم)، فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: عليهِم، لكثرة دور المكني في الكلام»[4].

---

(١) مصطلحات النحو الكوفي٧٩.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو٣١٤.

(٣) مصطلحات النحو الكوفي٦١.

(٤) معاني القرآن للفراء١/٥. وانظر: معاني القرآن١/٤٣.

وقد ذكر صاحب إنباه الرواة أن للكسائي كتابا يسمى (هاءات الكناية في القرآن الكريم)[1].

وقد أكثر نحاة الأندلس من استعمال هذا المصطلح ؛ ومنهم الزبيدي الذي يقول: «فإذا أوقعت حروف الخفض على الأسماء المكنيات تركتها على حالها وصارت في موضع خفض، إلا أن الخفض لا يظهر فيها، وكذلك سائر الحروف، تقول: قعدت عندنا، فالكناية خفض بـ(عند)»[2]. بل إنه «يسمي الضمير كناية في كتابه كله»[3].

كما استعمله أيضا أبو عبدالله القرطبي في تفسيره، من ذلك ما أورده في حديثه عن قول الله –تعالى-: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[4]، فقال: «أي لا يعذب كعذاب الله أحدٌ، ولا يوثق كوثاقه أحد، والكناية ترجع إلى الله تعالى»[5].

كما أشار إليه أبو حيان على عادته في ذكر مصطلحات نحاة المذهبين في بداية الأبواب النحوية، قال في باب المضمر: «هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكني، ولا يحتاج إلى حد ولا رسم»[6].

من المصطلحات الأخرى التي عُرف بها الكوفيون كذلك مصطلح العماد، ويقابله عند البصريين الفصل، قال أبو حيان: «والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين عمادا، وبعض الكوفيين يسميه دعامة، ويسميه المدنيون صفة»[7]. ويقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ

---

(١) انظر: إنباه الرواة٢ /٢٧١، ومصطلحات النحو الكوفي٦٢.

(٢) انظر: أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة١٧١.

(٣) انظر: كتاب الواضح في علم العربية، ت. أمين علي السيد، قسم الدراسة٩٥.

(٤) سورة الفجر، الآية [٢٥].

(٥) الجامع لأحكام القرآن٢٠ /٥٢. وانظر: المصدر نفسه٢ /٢٢، وأبو عبدالله القرطبي وجهوده في النحو واللغة١٦٣.

(٦) ارتشاف الضرب١ /٤٦٢.

(٧) ارتشاف الضرب١ /٤٨٩. وانظر: معاني القرآن للفراء١ /٥١، ٣ /٣٧، الإنصاف٢ /٧٠٦.

وخبر. قال ابن يعيش – معللاً تسمية البصريين لهذا الضمير بالفصل -: «فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير»[1]. ويقول ابن عصفور: «وتسمية أهل البصرة له فصلا، خلافا لما سماه أهل الكوفة؛ لأن الفصل عندنا هو البيان، أو لأنه قد فصل بين المبتدأ والخبر، وأيضا فإنهم يستغنون عنه بالبدل، والتأكيد، فاستغناؤهم عنه دليل على أنه أريد به التأكيد مع تبيين أن الثاني ليس بتابع للأول»[2].

كما علل ابن عصفور كذلك لتسمية الكوفيين لهذا الضمير بالعماد بقوله: «وإنما يسميه أهل الكوفة عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يتبين أن الثاني ليس بتابع للأول. فإن قيل: إنك إذا قلت: أنت القائم، معلوم أن الثاني ليس بصفة للأول. فالجواب: أنه لما اضطر إليه في موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعد) لعلة، حملوا (أعد، ونعد) عليه وإن لم تكن فيه تلك العلة»[3].

وقيل: إنما سُمي كذلك «كأنه عمّد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده»[4]. فسبب تسمية الكوفيين لضمير الفصل عماداً، أنه يُعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع، أو كونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. ولذلك سماه بعض الكوفيين (دعامة)؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقويه به ويؤكد به، إذ التأكيد من فوائد مجيئه[5].

---

(١) شرح المفصل٣/١١٠.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٥. وانظر: الإنصاف ٢/٧٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور٢/٦٥.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش٣/١١٠.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٢٤، مصطلحات النحو الكوفي٤٨.

وقد وضع الفراء ضابطاً للعماد فقال: «وهو يوضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل، صلح في ذلك العماد»[1].

وممن استعمل هذا المصطلح من الأندلسيين – إضافة لأبي حيان وابن عصفور كما مر آنفاً- ابن خروف[2]، وابن مالك الذي يقول: «من المضمرات المسمى عند البصريين فصلا، وعند الكوفيين عمادا... وسمي عماداً لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان»[3].

كما استعمله القرطبي في تفسيره، منفرداً حيناً، ومقترناً بالمصطلح البصري حيناً آخر؛ من ذلك ما ذكره في إعرابه لقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[4]، حيث قال: «زعم الفراء أن (هو) عماد، وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له؛ لأن العماد لا يكون في أول الكلام»[5].

[٣] مصطلحات الحروف:

سبقت الإشارة في الفقرة السابقة إلى بعض المصطلحات الكوفية التي لها صلة بالأبواب والأجناس النحوية، وفي الوقت نفسه لها صلة بمصطلحات الحروف، منها مصطلح (الخفض) الذي يعنى بحروف الخفض المعروفة، ومصطلح (النسق) الذي له صلة بحروف النسق المعروفة. وفيما يلي إشارات لبعض المصطلحات الأخرى التي لها صلة بالحروف.

فمن المصطلحات الكوفية: حروف الجحد، ويقابله عند البصريين حروف النفي.

---

(١) معاني القرآن للفراء١ / ٥١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف٢ / ٦٧١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك١ / ١٦٧.

(٤) سورة البقرة، الآية [٨٥].

(٥) الجامع لأحكام القرآن٢ / ٢٢. وانظر: المصدر نفسه١ / ١٨١، ١٤ / ٢٦٢.

وهذا الفصل مخصص لبيان أوجه تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في التصنيف النحوي، على مستوى الكلمة ونوعها، ثم على مستوى الكلام المركب الذي هو الجملة؛ وذلك من خلال المسائل الفرعية التي دُرست في القسم الأول من هذا البحث.

أولاً: نوع الكلمة:

المقصود بالكلمة عند النحويين: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف[1].

وسوف أعرض في هذه الفقرة للتأثير في التصنيف على مستوى الكلمة؛ حيث تتردد الكلمة أحيانا بين الفعلية والحرفية، ومرة بين الاسمية والحرفية، ومرة بين الإعراب والبناء، ومرة بين التعريف والتنكير، ومرة بين التصرف والجمود، وأخرى بين البساطة والتركيب. ومرة بين الأصالة والفرعية. وسأضرب بعض الأمثلة الدالة على ذلك اعتمادا على المسائل المدروسة.

[1] تردد الكلمة بين الفعلية والحرفية:

من الأمثلة على الخلاف في نوع الكلمة وترددها بين الفعلية والحرفية، خلاف النحويين في (حاشا)؛ حيث ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى القول بأنها حرف دال على الاستثناء يجر ما بعده دائما، ولا يكون فعلا ناصبا في الاستثناء. ومما استدلوا به لذلك عدم جواز دخول (ما) المصدرية عليها، ولو كانت (حاشا) فعلا ناصبا لما امتنع ذلك كما دخلت على (خلا) و(عدا).

أما الكوفيون فذهبوا إلى إجازة النصب بـ(حاشا) في الاستثناء، فتكون عندئذ فعلا ماضيا. وتابعهم أبو بكر الزبيدي وابن خروف وابن مالك من الأندلسيين. ومما استدلوا به لمذهبهم ثبوت النصب بـ(حاشا) في الاستثناء بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته. إضافة لكون (حاشا) تتصرف، وإذا كانت متصرفة وجب أن تكون فعلا؛

---

(1) انظر: المفصل في علم العربية٦، شرح المفصل لابن يعيش١/١٨-٢٠، أوضح المسالك ١/١٢.

لأن التصرف من خصائص الأفعال[1].

وذهب بعض الكوفيين إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل استُعمل استعمال الحروف، فحذف فاعلها[2].

[٢] تردد الكلمة بين الاسمية والحرفية:

من الأمثلة الخلافية التي ترددت فيها الكلمة بين الاسمية والحرفية الخلاف في (رب)؛ حيث ذهب جمهور البصريين إلى القول بحرفيتها. ومما استدلوا به لذلك خلو (رب) من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، إضافة إلى أنه لا تحسن فيها علامات الأفعال، مما يجعل القول بحرفيتها متعيناً. كما استدلوا كذلك بمساواة (رب) للحرف في دلالتها على معنى في غيرها، وهذا المعنى هو تقليل ما دخلت عليه.

أما الكوفيون ومن تابعهم من الأندلسيين كابن الطراوة، فقد ذهبوا إلى القول باسمية (رب)، ومما استدلوا به لذلك حمل (رب) على (كم)؛ لأن (كم) للعدد والتكثير، و(رب) للعدد والتقليل. و(كم) اسم بإجماع، فكذلك (رب) اسم وليست حرفا. كما استدلوا أيضا على اسمية (رب) بأنها تباين الحروف وتشبه الأسماء في أشياء، منها: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة، وأنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به بخلاف الحروف[3].

ومن الأمثلة على هذه المسألة كذلك الخلاف في (إذا) الفجائية؛ حيث ذهب الزجاج والرياشي إلى القول بأنها ظرف زمان، وقيل: إن ذلك ظاهر كلام سيبويه؛ واستدلوا لهذا القول باستصحاب الحال؛ فقد ثبت أن (إذا) الظرفية تدل على الزمان، فالتي للمفاجأة كذلك إبقاءً لها على ما ثبت لها.

---

(١) انظر: مسألة: النصب بـ(حاشا) مجردة من (ما)، والمراجع المثبتة هناك، وحاشية الصبان على الأشموني٢/١٦٥.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٢٧٨، ارتشاف الضرب ٢/٣١٧، همع الهوامع ٣/٢٨٥.

(٣) انظر: مسألة: (رب) بين الاسمية والحرفية والإحالات التي فيها.

وذهب المبرد إلى القول بأنها ظرف مكان، وارتضى ذلك ابن جني، ونُسب كذلك إلى سيبويه. ومما استدلوا به لهذا القول وقوع (إذا) الفجائية خبرا عن الجثة في نحو: خرجت فإذا زيد. ومعلوم أن ظرف الزمان لا يصلح الإخبار به عن اسم ذات إلا في ضرب من التأويل.

وذهب الكوفيون إلى القول بأن (إذا) حرف، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك، كما نسب القول بذلك إلى الشلوبين في أحد قوليه. ومما استدلوا به على ذلك أن (إذا) الفجائية كلمة تدل على معنى في غيرها، فهي غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال. كما أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف. ثم إنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية، مع انتفاء علامات الأفعال عنها، ولا يكون ذلك إلا في الحروف(١).

ومن الأمثلة على هذه المسألة كذلك الخلاف في (ما) المصدرية؛ حيث ذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين إلى أنها حرف. ومما استدلوا به لقولهم: ورود نصوص فصيحة لا يتأتى فيها تقدير ضمير عائد على (ما)، مما يدل على حرفيتها، ومن هذه النصوص قول الله -تعالى-: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾(٢)، قال ابن الشجري: «فهذا - أي قول من ذهب إلى اسمية (ما) المصدرية مطلقا- قد أفسده النحويون بقوله -تعالى-: -الآية..- وإن أعدنا الضمير إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب، كانوا بذلك مؤمنين»(٣).

كما أن من الأدلة على حرفية (ما) المصدرية، أنها تُؤَوّل مع ما بعدها بمصدر، كما أنّ (أنْ) الناصبة للفعل كذلك، وليس لنا اسم مؤول مع ما يليه بمصدر.

---

(١) انظر: مسألة: الخلاف في (إذا) الفجائية، والإحالات المثبتة هناك.

(٢) سورة البقرة، الآية [١٠].

(٣) أمالي ابن الشجري٢/٥٥٩.

وذهب جماعة من الكوفيين إلى أن (ما) المصدرية اسم، وتابعهم من الأندلسيين: السهيلي وابن الحاج. ومما استدلوا به على ذلك عدم إعمال (ما) في الفعل الذي وليها، مع أنها مختصة به وليست جزءاً منه، ولو كانت (ما) المصدرية حرفاً كـ(أنْ) لعملت في الفعل كما عملت (أنْ). ثم لو كانت (ما) حرفاً، لجاز أن يقال: يعجبني ما لا يقوم زيد، كما يقال: يعجبني أن لا يقوم زيد. إضافة إلى أن القول باسمية (ما) دائما فيه -كما يقول ابن هشام-: «تخلص من دعوى اشتراك لا داعي له؛ فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل»[1].

[٣] تردد الكلمة بين الإعراب والبناء:

من الأمثلة التي ترددت فيها الكلمة بين الإعراب والبناء من المسائل السابقة، الخلاف في فعل الأمر؛ حيث ذهب عامة البصريين إلى القول ببنائه، واستدلوا لذلك بأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فبقي على أصله في البناء. ومما يدل على عدم مشابهة الأمر للأسماء أن لام التأكيد لا تدخله كما تدخل على الفعل المضارع.

كما استدلوا بأنه لا يجوز أن يكون فعل الأمر مجزوماً بإضمار اللام؛ لما في ذلك من كثرة الحذف لغير موجِب، ولضعف حروف الجزم التي هي من عوامل الأفعال، وهي أضعف من حروف الجر العاملة في الأسماء، وحرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب، فهو فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة، وممن تابعهم من الأندلسيين: أبو علي الحسين بن أبي الأحوص، وابن عطية. ومما استدلوا به قولهم: إن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام نحو: لِتَفْعَلْ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب،

---

(١) المغني٤٠٣. وانظر: مسألة: الخلاف في (ما) المصدرية، والإحالات المثبتة فيها.

استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها كما حذفوا تاء المضارعة طلباً للتخفيف. وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها.

ومن أدلتهم كذلك على أن أصل صيغة (افعل) هو (لِتفعل)، مجيء ذلك في جملة من النصوص الفصيحة، منها قول الله -تعالى-: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[1]، حيث قرأها الجمهور بالياء، في حين قرأها جماعة منهم زيد بن ثابت (فلتفرحوا) بالتاء على الخطاب[2]. قال الفراء: «وقوى قول زيد أنها في قراءة أبيّ: فبذلك فافرحوا، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه»[3].

كما أن من أدلتهم حمل فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم في الإعراب؛ لأن الفعل المعتل الآخر يُجزَم بحذف حرف العلة، وكذلك الشأن إذا كان مأموراً به، نحو: اغزُ، وارمِ، واخشَ[4]. ثم إن الأمر معنى حقه أن يُؤَدَّى بالحرف[5].

[٤] تردد الكلمة بين التصرف والجمود:

من الأمثلة الخلافية حول تردد الكلمة بين التصرف والجمود، الخلاف في (دام)؛ حيث ذهب البصريون إلى القول بأنها تتصرف؛ مستدلين بقولهم: أدوم لك ما تدوم لي.

في حين ذهب الفراء إلى القول بعدم تصرف(دام)، وتابعه على ذلك كثير من المتأخرين، منهم ابن عصفور وابن مالك من الأندلسيين؛ واستدلوا بأن قولهم:

---

(١) سورة يونس، الآية [٥٨].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩، المقتضب ٢/١٣١، اللامات للزجاجي ٩٣، المحتسب ١/٣١٣، حجة القراءات ٣٣٣، أسرار العربية ٣١٨، النشر ٢/٢٨٥، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢، البحر المحيط ٦/٧٦.

(٣) معاني القرآن ١/٤٦٩.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: مسألة: فعل الأمر بين الإعراب والبناء. وانظر ما فيها من إحالات.

أصحبك ما دام زيد صديقك، في قوة: أصحبك إن دام زيد صديقك، وكل شرط حُذف جوابه التُزم مضيه، يقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز: إن تفعل، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب. ثم إن المقصود من (دام) طول المدة، والماضي أطولها لعوْد المستقبل إليه[1].

ومن الأمثلة على هذه المسألة كذلك الخلاف في (دون) الظرفية؛ حيث ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى القول بعدم تصرفها مطلقا، سواء أكانت دلالتها على الظرفية حقيقية، نحو: جلست دون زيد، أم مجازية، نحو: هو دونك في الشرف.

أما الكوفيون فقد أجازوا تصرف (دون) الظرفية قليلا، واختار ذلك ابن مالك من الأندلسيين. ومما استدلوا به لقولهم: قول الله -تعالى-: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[2]، حيث قالوا: إن (دون) في محل رفع مبتدأ، وقد بني على الفتح لإضافته إلى مبني، وهو (ذلك)، والجار والمجرور (منا) خبر مقدم. وغير ذلك من الأدلة المسموعة.

أما من منع تصرف (دون)، فقد خرج الأدلة المسموعة التي عضد بها المجيزون رأيهم إما على الشذوذ، أو على تقدير حذف (ما) الموصولة، كما قالوا في آية الجن السابقة، حيث قالوا: إن التقدير: ومنا ما دون ذلك[3].

[٥] تردد الكلمة بين الإفراد والجمع:

يُختَلف في الكلمة أحيانا بين مثبت لدلالتها على الجمع، وقائل بدلالتها على المفرد، ومن أمثلة ذلك: الخلاف في (أيمن) في القسم؛ حيث ذهب البصريون إلى القول بأنه مفرد مشتق من اليُمْن. ومما استدلوا به لذلك أن همزته همزة وصل، ولو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع. ومما يدل على ذلك أيضا أنهم

---

(١) انظر: مسألة: تصرف دام، والمراجع المثبتة المشار إليها فيها.

(٢) سورة الجن، الآية [١١].

(٣) انظر: مسألة: الخلاف في تصرف (دون)، والإحالات المثبتة فيها.

قالوا في (أيمن الله): (مُ الله)، ولو كان جمعا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا؛ إذ لا نظير لذلك في كلامهم، فوجب أن يكون مفردا.

وذهب الكوفيون إلى القول بأن قولهم في القسم: (أيمن الله) جمع يمين، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو بكر الزبيدي. ومما استدلوا به أن (أيمن) على وزن (أفْعُل)، وهو وزن مختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدل عليه أن التقدير في قولهم: (أيمن الله): عليّ أيمن الله، أي أيمان الله عليّ فيما أقسم به. وقد جاء في نصوص فصيحة في جمع يمين: (أيمن). والأصل في همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع؛ لأنه جمع، إلا أنها وُصلت لكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل. ومما يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم: (أم الله لأفعلنّ) فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها[1].

ومن الأمثلة الأخرى على هذه المسألة الخلاف في (الذي)؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنه كما يصح أن يكون (الذي) للواحد، فإنه يكون أيضا للجمع، ووافقهم على ذلك ابن مالك إذا لم يقصد بـ(الذي) مخصص. واستدلوا بعدة نصوص فصيحة جاءت فيها (الذي) دالة على الجمع، منها قول الله - تعالى-: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[2]، قال الفراء: «(الذي) غير مؤقت، فكأنه في مذهب جماع في المعنى، وفي قراءة عبدالله[3]: ﴿ والذين جاءوا بالصدق وصدقوا به﴾، فهذا دليل على أن (الذي) في تأويل جمع»[4].

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٠٤ وما بعدها، أبو بكر الزبيدي ومنهجه ٢١٨-٢١٩.

(٢) سورة الزمر، الآية [٣٣].

(٣) هو عبدالله بن مسعود. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٥٤، الكشاف ٣/٣٩٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٤١٩.

كما استدلوا أيضا بأن (الذي) مبهم، فصحت دلالته على المفرد والجمع على السواء، قال الفارسي: «وإنما جاءت هذه الأسماء على هذا الذي ذكرت من دلالتها مرة على الواحد، ومرة على الكثرة لإبهامها، وأن شيئا منها لا يختص المسمى بعينه، فهو في ذلك شبيه باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة»[1].

و ذهب سيبويه والمبرد وعامة البصريين إلى أن (الذي) لا يكون إلا للمفرد فقط، وخرجوا الأدلة المسموعة التي استدل بها من أثبت الدلالة على الجمع على تقدير موصوف محذوف، وهذا الموصوف مفرد لفظاً مجموع معنىً، نحو: وإن الجمع الذي، أو الفريق الذي... فيكون له جهتان: بحسب اللفظ والمعنى، فروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة[2].

[٦] تردد الكلمة بين البساطة والتركيب:

يختلف في الكلمة أحيانا بين قائل إنها بسيطة، وذاهب إلى أنها مركبة. ومن الأمثلة على ذلك من المسائل السابقة، الخلاف في (لكنّ)؛ حيث ذهب عامة البصريين إلى أنها حرف بسيط. ومما استدلوا به لذلك: أن ا لأصل في الكلمات البساطة، والتركيب خلاف الأصل، ولا ضرورة توجبه، ومن ثم كان الالتفات إلى الأصل أحسن. كما أنه لا دليل على دعوى الزيادة والحذف والنقل، بالإضافة إلى أنه لا معنى لهذه الدعوى.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن (لكنّ) حرف مركب، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو القاسم السهيلي. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن قول الكوفيين لم يكن واحدا في دعوى التركيب؛ حيث ذهب الفراء إلى أصل (لكنّ): (لكنْ) مخففة النون، و(أنّ) المفتوحة المشددة، طُرحت الهمزة، فحذفت نون (لكن) لملاقاتها الساكن. في حين ذهب غيره من الكوفيين والسهيلي من الأندلسيين إلى أن (لكنّ) مركبة من (لا) و(إنّ)، والكاف زائدة، وقد حُذفت الهمزة تخفيفاً.

---

(١) المسائل البغداديات٢٤٩-٢٥٠.

(٢) انظر: مسألة: دلالة (الذي) على الجمع، وما ورد فيها من إحالات.

ومما استُدل به على تركيب (لكنّ)، وأن أصلها (إنّ) أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إنّ)، فدل على أن الأصل فيها (إنّ) زيدت عليها الكاف واللام[1].

وقبل تناول التصنيف على مستوى الجمل لا بد من الإشارة إلى أنه قد يكون الخلاف بين النحويين في وجه آخر من وجوه التصنيف الخاص باللفظة المفردة؛ من ذلك تردد الكلمة بين الأصالة والفرعية؛ كما هو الحال مع الفعل المبني للمجهول، حيث ذهب الكوفيون إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصلية، وليست مغيرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن الطراوة. ومما استدلوا به على ذلك وجود أفعال مبنية للمجهول ولم ترد مبنية للمعلوم، نحو: جُنّ، وغُمّ، ولا يقال: جنّ الله زيدا، ولا غمّ الله الهلال، فثبت بذلك أنه غير مغير من شيء، إذ لم يسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون (غُمّ) و(جُنّ) مغيرا منه. ولو كانت صيغة المبني للمعلوم هي الأصل، لَلَزم وجود فرع ليس له أصل، وهذا غير ممكن.

وذهب جمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول مغيرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم. ومما استدلوا به على ذلك أن العرب قد تستغني بالفرع عن أصله، والدليل على ذلك ورود بعض الجموع التي لا مفرد لها. مما يوجب أن تقدر الأفعال المبنية للمجهول مأخوذة من فعل مبني للمعلوم، وإن لم يُنطَق به[2].

ومن الخلاف التصنيفي الخاص باللفظة المفردة أيضا: تردد الكلمة بين الزيادة والأصالة؛ حيث اختلف النحاة في بعض المسائل بين قائل بزيادة الكلمة ومدعٍ لأصالتها. ومن أمثلة ذلك الخلاف في (أصبح) و(أمسى). حيث أجاز زيادتهما

---

(١) انظر: مسألة: (لكنّ) بين البساطة والتركيب والإحالات المثبتة فيها.

(٢) انظر: مسألة: الفعل المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية والإحالات المثبتة فيها.

الكوفيون وتابعهم ابن مالك، مستدلين بعدة أدلة مسموعة وقياسية، منها قول العرب: ما أصبح أبْرَدَها، وما أمسى أدْفَأها[1]، بزيادة (أصبح) و(أمسى) بين (ما) التعجبية وخبرها.

كما استدلوا أيضا بقياس زيادة (أصبح) و(أمسى) على زيادة (كان)، فكما جاز زيادة (كان) في قولهم: ما كان أحْسَنَ زيدا، فلا مانع من زيادة (أصبح) و(أمسى).

ومنع عامة البصريين زيادة (أصبح) و(أمسى)، مستدلين بأن المسموع عن العرب في ذلك قليل فلا يصح القياس عليه. ثم إن القياس في اللفظ أنه لا يزاد. أما قياس (أصبح) و(أمسى) على (كان) فهو قياس مع الفارق؛ وذلك لأن (كان) «أم الأفعال فلا ينفك فعل من معناها»[2]؛ ولذلك تُوُسِّع فيها بالزيادة والحذف، وحذف نونها، مما لم يتوسع في غيرها من أخواتها[3].

والأمر نفسه يصح في (كاد)؛ حيث أجاز الكوفيون زيادتها، وتابعهم من الأندلسيين أبو حيان، مستدلين بعدة نصوص نثرية وشعرية، منها قول الله - تعالى -: ﴿لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[4]، قال أبو حيان - بعد أن ذكر جملة من الأعاريب لهذه الآية وما يترتب عليها من إشكالات: «ويخلّص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مراد، لا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: ﴿من بعد ما زاغت﴾ بإسقاط (كاد)»[5].

---

(١) انظر: الأصول ١/١٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٠، ٣٦٢، شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٥، المساعد ١/٢٦٨. والمقصود بالمثل: الدنيا.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٧/١٥١

(٣) انظر: مسألة: زيادة (أصبح) و(أمسى)، وما أثبت فيها من إحالات.

(٤) سورة التوبة، الآية [١١٧].

(٥) البحر المحيط٥/٥١٩. وانظر: الدر المصون٦/١٣٥.

ومنع جمهور البصريين زيادة (كاد)، مستدلين بأنه لا حجة للمجيزين في كل ما استشهدوا به من أدلة مسموعة، حيث يمكن تخريجها تخريجات أخرى تبعدها من أن تكون حجة للمجيز. من ذلك تخريجهم لآية براءة السابقة على أن اسم (كاد) ضمير القوم أو الجمع الذي دل عليه ذكر المهاجرين والأنصار. أو أن (قلوب) اسم (كاد) و(تزيغ) الخبر، وهو موسط بينهما. أو أن اسم (كاد) ضمير الشأن، و(قلوب) مرفوع بـ(يزيغ)، والجملة في محل نصب خبر لها[1].

ثانياً: نوع الجملة:

لم يقتصر خلاف العلماء التصنيفي على مستوى الكلمة المفردة فقط، بل تعدى ذلك ليشمل التصنيف على مستوى الجملة أيضاً. مما ترتب عنه خلاف في نوع الجملة من حيث البساطة والتركيب، وأحيانا في المعنى المراد بالجملة مثل التفخيم وغيره، وأحيانا أخرى يكون الخلاف في نوع الجملة من حيث الخبر والإنشاء، وغير ذلك من الأغراض والأوجه التي يؤدي إليها الخلاف في التصنيف على مستوى الجملة.

وسأعرض فيما يلي لنماذج من هذا الخلاف، ثم أتبعه باستنتاجات مستخلصة من استقراء الخلاف التصنيفي بين العلماء على مستوى اللفظة المفردة والجملة، ودلالات ذلك على الموضوع المدروس، وأعني به تأثر النحاة الأندلسيين بالمذهب الكوفي.

من النماذج على الخلاف التصنيفي على مستوى الجمل من حيث الاسمية والفعلية، المسألة المتعلقة بالخلاف على القسم على فعل الحال؛ حيث اختلف النحويون في الجملة المجاب بها القسم، أتكون جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع مراد به الحال أم لا؛ فقد ذهب بعض النحويين إلى عدم إجازة القسم على الحال،

---

(١) انظر: مسألة: زيادة (كاد)، وما ورد فيها من إحالات.

ونسب ذلك إلى المبرد[1]. في حين أجاز الكوفيون القسم على الفعل المضارع الدال على الحال على لفظه، فيؤكد عندهم حينئذ باللام، نحو قولهم: والله ليفعل زيد الآن[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3]، وأبو حيان[4]. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز القسم على الفعل المضارع الدال على الحال على لفظه، وإنما يبنى من الفعل اسم فاعل، ثم يُصَيَّر خبرا لمبتدأ، ثم يُقسم على الجملة الاسمية، فيقال: والله إن زيدا لقائم[5]. واختار هذا القول ابن عصفور[6].

استدل من لم يجوّز القسم على فعل الحال بأن مشاهدته تغني عن أن يقسم عليه، فهو متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم[7].

أما من أجاز القسم على لفظ الفعل المضارع على لفظه بتوكيده باللام، فقد استدل بعدة أدلة منها: قول الله -تعالى-: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[8]، حيث قرئت: لَأقسم بيوم القيامة، بغير مد[9].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٣٣٩، المساعد٢/٣١٦، وفي المقتضب ما يوحي بذلك حيث يقول المبرد: «...فإنما ذلك لأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال» (المقتضب٢/٣٣٣).

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم٦٢١، حاشية الصبان على الأشموني٣/٢١٥-٢١٦، خزانة الأدب١٠/٦٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٢٠٨، المساعد٢/٣١٦.

(٤) انظر: البحر المحيط١٠/٩١.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم٦٢١، حاشية الصبان على الأشموني٣/٢١٥-٢١٦، خزانة الأدب١٠/٦٨.

(٦) انظر: شرح الجمل١/٥٢٨، البحر المحيط١٠/٩١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٢٧-٥٢٨، شرح الكافية للرضي٢/٣٣٩، المساعد ٢/٣١٦.

(٨) سورة القيامة، الآية [١].

(٩) وهي قراءة ابن كثير في رواية قنبل، وقيل: هي قراءة الحسن والأعرج والزهري وابن هرمز، انظر: معاني القرآن للفراء٣/٢٠٧، المحتسب٢/٣٤١، إعراب القراءات السبع وعللها٢/٤١٤، إعراب القرآن للنحاس٥/٧٧، الجامع لأحكام القرآن١٩/٦١.

كما استدلوا أيضا بقول الشاعر:

يميناً لأبْغضُ كلَّ امرئٍ   يُزَخرفُ قولاً ولا يَفْعلُ

حيث جاء الفعل المضارع الواقع في جواباً للقسم مقرونا باللام، وهو دال على الحال.

أما الذين منعوا القسم على الفعل المضارع على لفظه، فحجتهم أن إدخال اللام على لفظ الفعل المضارع يؤدي إلى اللبس في بعض المواضع، يقول ابن عصفور: «وإنما لم يجز أن تبقي الفعل على لفظه وتدخل اللام؛ لأنك لو قلت: والله ليقوم زيد، لأدى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع، وذلك إذا قلت: إن زيدا والله ليقوم، لم تدر هل (يقوم) خبر (إن) أو جواب للقسم، ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول: إن زيدا والله ليقومن؛ لأن النون تخلص للاستقبال»[1].

لذلك عمدوا إلى تصيير المضارع خبراً لمبتدأ محذوف، فتصير الجملة اسمية، فيقسم عليها[2]. أو أن يبنى من الفعل اسم فاعل، فيكون خبراً لمبتدأ، ويكون الإقسام على الجملة الاسمية، فيقال: والله إن زيدا قائم، ووالله لزيد قائم[3].

وخرج البصريون ومن وافقهم أدلة الكوفيين على تقدير مبتدأ محذوف، فيكون التقدير في آية القيامة السابقة: فلأنا أقسم[4]، وكذلك الشأن مع بقية الشواهد.

فالبصريون يعدون هذه الجملة اسمية ويؤولون ما ظاهره يخالف ذلك، في حين أجاز الكوفيون ومن وافقهم من الأندلسيين المسألة على ظاهرها.

ومن الأمثلة على تردد الجملة بين البساطة والتركيب خلاف النحاة في قول العرب: لهنَّك قائم، ولهنَّك لقائم؛ حيث ذهب سيبويه وابن السراج وغيرهم إلى

---

(١) شرح الجمل ١/٥٢٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠/٩١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠/٩١، حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢١٥.

لغرض التفخيم أم لغيره، وسواء أكان بلفظ الأول أم بخلافه. وتابعه من الأندلسيين ابن عصفور، وابن هشام الخضراوي.

ومما استدلوا به لمذهبهم قول الله -تعالى-: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾[1]، قال أبو حيان: «إن كانت - أي (ما) في (أنما)- بمعنى (الذي) فصلتها ما بعدها، وخبر(أن) هي الجملة من قوله: (نسارع لهم في الخيرات).. وقال هشام بن معاوية الضرير: الرابط هو الظاهر، وهو (في الخيرات)، وكأن المعنى: نسارع لهم فيه، ثم أظهر فقال: (في الخيرات)، فلا حذف على هذا التقدير»[2].

وأجاز سيبويه المسألة إذا كان الغرض منها التفخيم، بشرط أن يكون الربط بلفظ الأول، نحو قول الله -تعالى-: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[3]، وقوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[4]. أما إذا لم يفد التعبير التفخيم فإن الجواز عندئذ خاص بالشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كذلك.

وذهب الأعلم الشنتمري إلى منع المسألة مطلقاً نثراً وشعراً.

وعلل المانعون والمقيّدون للمسألة لرأيهم بأن ذكر الضمير بدل الظاهر إذا احتيج لتكرير هذا الظاهر في الجملة الواحدة «أخف وأنفى للشبهة واللبس... لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية، وتكون الثانية مستأنفة»[5].

---

(١) سورة المؤمنون، الآيات [٥٥-٥٦].

(٢) البحر المحيط٧/٥٦٧-٥٦٨. وانظر: مشكل إعراب القرآن٢/٥٠٤.

(٣) سورة القارعة، الآيات [١-٢].

(٤) سورة الحاقة، الآيات [١-٢].

(٥) شرح السيرافي للكتاب١/١٧٢أ. وانظر: النكت١/١٩٧، خزانة الأدب١/٣٧٧-٣٧٨.
وراجع مسألة: الربط بالاسم الظاهر بدل المضمر، وما أثبت فيها من إحالات.

ومما لـه صلة بالتصنيف على مستوى الجمل ما يلحظ من الخلاف بين النحويين أحياناً في التعبير الواحد، فيعده بعضهم جملة، ويرى آخرون أنه في تقدير المفرد؛ ومن الأمثلة على ذلك من المسائل السابقة، ما قيل في نحو قول الشاعر:

إذا مـــا الغانِـيَاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمــاً ... وَزَجَّجْـــنَ الحَواجِـــبَ والعُـــيُونا

حيث يمتنع أن يكون (العيون) مفعولا معه؛ لانتفاء فائدة الإعلام بالمعية، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب، وبذلك يتعين أن تكون الواو عاطفة. لكن اختلف النحويون في العطف في هذا البيت وما شاكله: أمن باب عطف المفردات هو أم من باب عطف الجمل؛ فذهب الجرمي والمازني والمبرد إلى أن التالي للواو (العيون) معطوف على الأول، وذلك على تأويل العامل وتضمينه معنى يتسلط به على المتعاطفين. وبذلك تكون المسألة من عطف المفردات. ومما استدلوا به لمذهبهم أن ذلك مسموع عن العرب في نصوص أخرى كثيرة. فيكون معنى (زججن) في البيت: حسّنّ. إضافة إلى أنه يسوغ أن يكون من عطف المفرد على المفرد وإن لم يكن الثاني شريك الأول في المعنى؛ وذلك أنه يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد. والعرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما.

وذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أن البيت وما شاكله محمول على إضمار فعل مناسب بعد الواو، وتابعهم على ذلك ابن مالك. فتكون المسألة من باب عطف الجمل لا المفردات. ومما استدلوا به لمذهبهم أنه لو كانت المسألة من باب التضمين لجاز: زججن العيون والحواجب، وهو غير جائز؛ ولذلك كان تقدير فعل مناسب بعد الواو أنسب، نحو: وكحّلْن العيون[1].

دلالات وتنبيهات:

بعد ذكر الأمثلة والنماذج من المسائل التي ظهر فيها الخلاف في التصنيف بين النحويين على مستوى الكلمة والجملة، وما يبدو فيها من تأثير للكوفيين في نحاة

---

(١) انظر: مسألة: وجوب العطف بالواو وامتناع المفعول معه، وما أثبت فيها من مراجع.

الأندلس، أرى من الضروري الوقوف على بعض الدلالات التي توحي بها هذه الأمثلة، و(القانون) الناظم لمسائلها؛ إذ إن الغاية ليست مجرد سرد لهذه الأمثلة.

لعل أول ما يجب الإشارة إليه أن الأمثلة المذكورة تثبت وجود نوع من التأثير الكوفي في نحاة الأندلس على مستوى التصنيف، سواء أكان ذلك على مستوى الكلمة المفردة، أم على مستوى الجملة؛ حيث تعددت أسماء النحاة الأندلسيين في المسائل والأمثلة السابقة، ولم تقتصر على نحوي واحد أو بعضهم فحسب.

من الملحوظات المهمة التي تدل عليها المسائل المذكورة سابقا وغيرها، ما اشتهر به الكوفيون عند الدارسين من توسع في الرواية، موازنة بما عليه الحال عند البصريين، ولعل من الأمثلة الموضحة لذلك ما مر في مسألة زيادة (أصبح) و(أمسى)، حيث اعتد الكوفيون بالمسموع عن العرب في هذه المسألة فأجازوها، أما البصريون فقد منعوا زيادة (أصبح) و(أمسى)، مستدلين بأن المسموع عن العرب في ذلك قليل فلا يصح القياس عليه. وقد ظهر من الأندلسيين من يميل إلى الكوفيين في هذه المسألة، وهو ميل إلى الأصول قبل أن يكون ميلا إلى الفروع، فما المانع من الاعتداد بالمسموع - وإن كان قليلا- إذا لم يوجد ما يعارضه أو ينقضه؟

يقول أحد الدارسين موازنا بين الثقافتين المشرقية والمغربية: «فإذا كانت ثقافة المشرق تصطبغ في جملة الأمر بصبغة الفلسفة في تعمقها وطرائق تفكيرها، فإن ثقافة الأندلس تصطبغ هي كذلك بصبغة الرواية والأثر تحتكم إليهما وتقوم على أساس منهما في الأصول والأحكام. ولأمر ما كثر بينهم القراء والمحدّثون، وشاع في دراستهم المناداة بالسماع والدعوة إلى التعويل عليه قبل غيره في مختلف العلوم»[1].

---

(١) مقدمة كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٣٤-٣٥.

وليس مهما الاتفاق مع هذا القول على إطلاقه، وما يوحي به من نفي لصبغة التعمق في البحث وطرق التفكير عند أهل الأندلس، وهو ما يبدو أنه مجانب للصواب، إذ غاية ما أريده هو إثبات صبغة الرواية، والعناية بالسماع والتعويل عليه لدى أهل الأندلس، وهو أمر لا يبدو أنه يوجد خلاف كبير حول إقراره وتأكيده.

من الإشارات الأخرى المهمة المستوحاة من المسائل الواردة في هذا الفصل، توسع البصريين في التأويل والتقدير عند وجود نصوص تعارض القاعدة الموضوعة. يقابله التزام أوسع من الكوفيين بظاهر النص، وقلة ميل إلى التأويل. ولعل من الأمثلة الواضحة على ذلك مسألة القسم على فعل الحال؛ حيث أجاز الكوفيون ذلك، في حين منعه البصريون لما فيه من اللبس؛ لذلك عمدوا إلى تأويل المسموع الذي استشهد به الكوفيون وذلك بتصيير المضارع خبراً لمبتدأ محذوف، فتصبح الجملة اسمية، فيقسم عليها. أو أن يبنى من الفعل اسم فاعل، ليكون خبراً لمبتدأ، ثم تقسم على الجملة الاسمية، فتقول: والله إن زيدا قائم، ووالله لزيد قائم.

فالبصريون يعدون هذه الجملة اسمية ويؤولون ما ظاهره يخالف ذلك، في حين أجاز الكوفيون ومن وافقهم من الأندلسيين المسألة على ظاهرها.

ومن الأمثلة السابقة الدالة على هذا أيضا ما أجازه الكوفيون من إجازة دلالة (الذي) على الجمع إضافة لدلالتها على المفرد، في حين منع عامة البصريين ذلك وذهبوا إلى أن (الذي) لا يكون إلا للمفرد فقط، وخرجوا الأدلة المسموعة التي استدل بها من أثبت الدلالة على الجمع على تقدير موصوف محذوف، وهذا الموصوف مفرد لفظاً مجموع معنىً، نحو: وإن الجمع الذي، أو الفريق الذي... فيكون له جهتان: بحسب اللفظ والمعنى، فروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة. وغني عن البيان تأثر الأندلسيين الموافقين للكوفيين في هذه المسألة وغيرها من المسائل المشابهة بهذا المنهج الكوفي الذي يسعى إلى النأي عن التأويل ما أمكنه.

إلا أن ذلك لا يجب أن يغر الباحث المنصف، فينفي عن الكوفيين ومن وافقهم في منهجهم أي توجه نحو التأويل، إذ غاية ما أريد الإشارة إليه أن الأمر نسبي،

وأن لجوء الكوفيين للتأويل يبدو أنه أقل، موازنة بما عليه الأمر عند البصريين. وبعض المسائل التي مر ذكرها قريبا تفيد لجوء الكوفيين ومن وافقهم للتأويل في حين تمسك مخالفوهم بظاهر النص، ومن الأمثلة القريبة على ذلك ما ذهب إليه الكوفيون في تأويلهم لقول العرب: لهنَّك لقائم، حيث قدروا أن أصلها: والله إنك لقائم.

الفصل الرابع

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في العامل النحوي

.نعمل لغة: المهنة والفعل، والجمع: أعمال. والعامل في العربية: ما عمل عملا ما، فرفع أو نصب أو جزم أو جر، كالفعل، والحروف الناصبة، والحروف الجازمة، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الأفعال. وقد عمل الشيء في الشيء: أي أحدث فيه نوعاً من الإعراب(١).

فالعامل النحوي: هو ما أحدث الأثر الإعرابي في الكلمة لفظاً أو محلاً، ظاهراً أو مقدراً(٢).

وقد ارتبط العامل النحوي في نشأته بنشأة النحو، ثم تطور بتطوره. وكانت العوامل النحوية وأثرها في المعمولات موضع عناية النحويين على اختلاف عصورهم، إذ ما لبثت فكرة العامل أن ظهرت جلية عند الخليل بن أحمد(٣). ثم ازداد وضوحها عند سيبويه الذي صرح بفكرة العامل في أكثر من موضع في كتابه، يقول مثلا: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»(٤). ويقول في موضع آخر: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول»(٥). ويقول أيضاً: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه»(٦).

---

(١) انظر: لسان العرب١١/ ٤٧٥-٤٧٦(عمل).

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي١/ ٢٥، تعليق الفرائد١/ ١٢٣، تاريخ النحو وأصوله٢٨٢.

(٣) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه٢٣٩ وما بعدها.

(٤) الكتاب١/ ١٣.

(٥) المرجع السابق١/ ٤٤.

(٦) المرجع السابق١/ ٧٢.

ثم ما لبثت فكرة العامل أن أصبحت الفكرة الرئيسة في النحو العربي، وفي ضوئها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيبويه إلى أيامنا هذه[1]، فقد تناول النحاة - البصريون والكوفيون على حد سواء- ومن جاء بعدهم العوامل النحوية، وأسندوا إليها الآثار الإعرابية التي تظهر في نهاية الكلمات في أحوالها المختلفة.

ولئن بدت فكرة العامل واضحة وذات طابع لغوي في نشأتها في طورها الأول، إلا أنها ما لبثت أن اكتسبت عند كثير من النحويين - بسبب تأثير الفلسفة وعلم الكلام- قوة العلة المنطقية بضوابطها وحدودها ورسومها المختلفة.

وفي حديثي عن تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس على مستوى العامل النحوي، سأركز على مظاهر هذا التأثير في العوامل اللفظية، ثم أتبعه بالحديث عن هذه المظاهر على مستوى العوامل المعنوية.

أولا: في العوامل اللفظية:

لا يجد الباحث في المذهب النحوي الكوفي عنتاً يذكر للاستدلال على أن الكوفيين تناولوا العوامل النحوية على النحو نفسه الذي تناوله به نحاة البصرة، ولعل من مظاهر نضج فكرة العامل النحوي عند الكوفيين وبالتالي عند من تأثر بهم من الأندلسيين ما يلي:

١- تقسيم العوامل النحوية إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية؛ والعوامل اللفظية في المسائل المدروسة بالقسم الأول كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر: ما ذهب إليه الكوفيون من أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما عندهم مترافعان، وممن تابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو حيان الذي يقول - بعد أن أورد مختلف الأقوال في المسألة -: «الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب

---

(١) انظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي٦٣.

الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر»[1]. في حين ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن رافع المبتدأ عامل معنوي، وهو الابتداء، واختلفوا بعد ذلك في رافع الخبر[2].

٢- ذهابهم إلى القول بتفاضل العوامل فيما بينها قوةً وضعفاً؛ من أمثلة ذلك ما ذكروه من كون خبر (إنّ) وأخواتها باقيا على رفعه الذي كان له قبل دخولها عليه، ولم تعمل فيه (إن) وأخواتها شيئا، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين السهيلي. في حين ذهب البصريون إلى أن (إن) وأخواتها ناصبة للاسم رافعة للخبر. ومما استدل به الكوفيون ومن وافقهم لمذهبهم ضعف هذه الحروف موازنة بالأفعال، فقد نصبت هذه الحروف الأسماء لمشابهتها للأفعال، وإذا كانت كذلك فهي فرع عن الأفعال، وإذا كانت فرعاً، فهي أضعف منها؛ لأن الفروع تكون دائما أضعف من الأصول، فينبغي أن لا تعمل في الخبر، جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ إذ لو أعملت في الاسم والخبر، لأدى ذلك إلى التسوية بينها (أي الفروع) والأفعال (أي الأصول)، وذلك لا يجوز[3].

كما يظهر هذا الأمر كذلك في مسألة إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين حال تقدمها؛ حيث أجاز ذلك الكوفيون، وتابعهم الزبيدي وابن الطراوة من الأندلسيين، في حين منع جمهور البصريين الإلغاء إذا كانت هذه الأفعال مقدمة. ومما استدل به الكوفيون -إضافة إلى بعض الأدلة المسموعة- أن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، ومعمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة -كما يذكر الرضي[4].

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان٢/٢٩.

(٢) انظر مسألة: رافع المبتدأ والخبر، حيث ذكرت أقوال النحويين في المسألة وأدلتها.

(٣) انظر: الإنصاف١/١٧٦، التبيين عن مذاهب النحويين٣٣٦. وانظر مسألة: عامل الرفع في خبر (إن) وما فيها من إحالات.

(٤) انظر: شرح الكافية٢/٢٨٠.

ومع هذا التشابه الذي يبدو في تناول الكوفيين لفكرة العامل النحوي مع البصريين، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب عن الدارس كثيرا من أوجه الخلاف البارزة بين الكوفيين ومن وافقهم من النحويين موازنة بما عليه الأمر عند نحاة البصرة ومن تابعهم، حيث بدت دراسة الكوفيين للعامل ونظرتهم له أقرب إلى النظرة اللغوية، ولم يصل بهم الأمر - نسبياً- لإلباس فكرة العامل النحوي لبوس العلة المنطقية المحدثة ضرورة للأثر -كما شاع ذلك عند نحاة البصرة ومن تأثر بمسلكهم.

وإذا كان لكل حق حقيقة، فإن مما يمكن أن يشهد للدعوى السابقة مما له صلة بالمسائل المدروسة في القسم الأول من هذا البحث ما يلي:

١- ليس من الممتنع عند الكوفيين أن يجتمع عاملان على معمول واحد، كما ذهب إلى ذلك الفراء من الكوفيين في مسألة تنازع العاملين في الإعمال، وذلك إذا أعمل الثاني منهما واحتاج الأول إلى مرفوع، نحو: أكرمني وأكرمت عمراً؛ حيث ذهب الفراء إلى أنه إذا استوى الفعلان في طلب المرفوع، فالعمل عنده لهما معاً. وقد رُدّ قوله بأن «اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية»[1]. ويجب التوقف كثيرا عند عبارة (المؤثرات الحقيقية) التي ذكرها الرضي في هذا النص؛ لأنها تعبر بوضوح شديد عن مفهوم العامل النحوي عند البصريين -على الأقل كما فهمه الرضي-.

٢- ليس من الممتنع عند الكوفيين أيضاً أن يتبادل العاملان العمل، ومما يدل على ذلك من المسائل السابقة قول الكوفيين بترافع المبتدأ والخبر؛ حيث عمل كل واحد منهما الرفع في الآخر، وقد تابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو حيان[2].

---

(١) شرح الكافية للرضي١/ ٧٩-٨٠. وانظر بقية الأقوال في المسألة وأدلتها في مسألة: الخلاف في مرفوع الأول عند إعمال الثاني.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٢/ ٢٩. ومسألة: رافع المبتدأ والخبر.

٣- قد يوجد العامل ولا يكون له عمل عند الكوفيين ومن وافقهم، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الكسائي في (كان) إذا تلاها مرفوعان؛ حيث إنها عنده ملغاة لا عمل لها، وتابعه على ذلك من الأندلسيين ابن الطراوة النحوي. في حين ذهب سيبويه والجمهور إلى أن اسم (كان) في هذه الحال ضمير الشأن المقدر، والجملة المثبتة في محل نصب خبر، ومما استدل به أن هذا الضمير برز مع (إنّ) لأنه في موضع نصب، واستتر مع (كان) لأنه في موضع رفع[١].

ومن الأمثلة على ذلك أيضا أن الفاعل في نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، محذوف عند الكسائي وهشام بن معاوية، وتابعهم من الأندلسيين السهيلي وابن مضاء. في حين ذهب سيبويه والبصريون إلى إضمار الفاعل في العامل الأول، فيستكن في فعل الواحد ويبرز في التثنية والجمع[٢].

كما أجاز الكوفيون إلغاء (ظن) متقدمة، ومما استدلوا به لذلك قول بعض الفزاريين:

كَـذاكَ أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقي ... أنّـي وجَدْتُ مِلاكُ الشّيمَةِ الأدبُ

ومن الأندلسيين الذين تابعوا الكوفيين في هذه المسألة: الزبيدي وابن الطراوة وابن مالك.

واستدل المانعون بعدة أدلة منها أن قولهم: إن تقدم الفعل يدل على قوته والعناية به، والإلغاء يدل على ضعفه وإهماله، فلو ألغي لَلَزم الجمع بين متضادين[٣].

٤- مع التسليم بتفاضل العوامل النحوية قوةً وضعفاً، إلا أن ذلك لم يمنع الكوفيين ومن وافقهم من القول أحياناً بأن الفرع لا يقل تأثيره في المعمول عن الأصل، ومن أمثلة ذلك إجازتهم الابتداء بالوصف دون اعتماد على نفي أو

---

(١) انظر مسألة: إلغاء (كان) وأخواتها وما أثبت فيها من إحالات.

(٢) انظر مسألة: الخلاف في مرفوع الأول عند إعمال الثاني وما أثبت فيها من إحالات.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٢٨٠، شرح ألفية ابن معط١/٥٠٥. وانظر مسألة: إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين متقدمة.

استفهام، وتابعهم على ذلك ابن مالك من الأندلسيين. في حين ذهب عامة البصريين إلى منع ذلك وعد ما جاء منه قبيحاً، ومما استدلوا به أن الوصف فرع عن الفعل في العمل، والفعل يعمل مطلقا من غير اشتراط اعتماده، ولما كان اسم الفاعل فرعاً، وجب أن يكون معتمداً ليعمل؛ ليظهر قوة الأصل على الفرع[1].

٥- القول بمنع ظاهرة لغوية ما اعتماداً على القول بضعف العامل أمر غير مسلم دائما عند الكوفيين ومن وافقهم، من ذلك إجازة الكوفيين تقديم معمول خبر كان وأخواتها وإيلائه الفعل الناقص، وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور إذا قدم معمول الخبر مع الخبر نفسه. أما سيبويه وجمهور البصريين فقد منعوا ذلك مستدلين بأن (كان) وأخواتها عوامل ضعيفة، فلا يفصل بينها وبين معمولها من الأجنبيات إلا بالظرف، ووصم أبو بشر ما قد يرد من ذلك بالقبح، يقول: «لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحا»[2].

٦- قد يعمل العامل وهو محذوف عند الكوفيين ومن وافقهم. ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من القول بإعراب فعل الأمر بلام محذوفة، وتابعهم من الأندلسيين أبو علي بن أبي الأحوص وابن عطية. في حين ذهب البصريون إلى أنه مبني. ومما استدل به الكوفيون ومن تابعهم: أن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام نحو: لِتَفْعَلْ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها كما حذفوا تاء المضارعة طلباً للتخفيف. وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها[3].

---

(١) انظر: الإنصاف١/١٧٦، شرح ألفية ابن معط٢/٩٨٠. وانظر مسألة: الابتداء بالوصف دون اعتماد.

(٢) الكتاب١/٧٠. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٣، شرح الكافية للرضي٢/٢٩٩، التصريح على التوضيح١/١٨٩. وانظر مسألة: توسيط معمول خبر (كان) وأخواتها.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/٤٦٩، الإنصاف٢/٥٢٨. وانظر مسألة: فعل الأمر بين الإعراب والبناء.

ومما يدل على أن أصل صيغة (افعل) هو (لِتفعل)، مجيء ذلك في جملة من النصوص الفصيحة، منها قول الله -تعالى-: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[1]، حيث قرأها الجمهور بالياء، في حين قرأها جماعة منهم زيد بن ثابت (فلتفرحوا) بالتاء على الخطاب[2]. قال الفراء: «وقوى قول زيد أنها في قراءة أبيّ: فبذلك فافرحوا، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه»[3].

٧- قد يفصل بين العامل والمعمول، لكن ذلك لا يمنعه من العمل، من الأمثلة على ذلك ما ذهب إليه النحويون من منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إذا كانا غير متعلقين بهما[4]. واختلافهم في المسألة إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بفعل التعجب؛ حيث ذهب بعض النحويين إلى إجازة الفصل نحو قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وهو قول الفراء[5]. وتابعه من الأندلسيين: ابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان[6].

وذهب آخرون إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله، ونسب ذلك إلى سيبويه[7]، كما نسب إلى أكثر البصريين[8].

---

(١) سورة يونس، الآية [٥٨].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء١/٤٦٩، المقتضب٢/١٣١، اللامات للزجاجي٩٣، المحتسب ٣١٣/١، حجة القراءات٣٣٣، أسرار العربية٣١٨، النشر٢/٢٨٥، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢، البحر المحيط٦/٧٦.

(٣) معاني القرآن١/٤٦٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/٤٠، شرح الكافية للرضي٢/٢٨٨، الارتشاف٣/٣٧.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٣/٣٨، شرح الكافية٢/٢٨٨، التصريح على التوضيح٢/٩٠.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٩٢، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٨٧، شرح التسهيل٣/٤٠، ٤٢، شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٦، ارتشاف الضرب٣/٣٨، التصريح على التوضيح٢/٩٠.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة١/٢٦٨، همع الهوامع٣/٤٠.

(٨) انظر: الارتشاف٣/٣٨، المساعد٢/١٥٧.

استدل من أجاز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بثبوت ذلك نثراً ونظماً[1].

أما من منع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، فدليله أن فعل التعجب ضعيف وغير متصرف؛ ولذلك ضعف عن الفصل[2]. ثم إن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والألفاظ في الأمثال مقصورة على السماع[3].

ومن الأمثلة على ذلك أيضا إجازة الكوفيين وبعض الأندلسيين إعمال المضاف في المضاف إليه مع وجود الفاصل؛ فقد اختلف النحويون في الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ حيث ذهب الكوفيون - عدا الفراء- إلى إجازة الفصل بينهما في الشعر وغيره، سواء كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم غير ذلك[4]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك[5]، وأبو حيان[6]. في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط[7].

استدل الكوفيون ومن وافقهم على إجازة الفصل بين المتضايفين في السعة بعدة نصوص مسموعة؛ منها قول الله -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٤٠.

(٢) انظر: المقتضب٤/١٧٨، الأصول١/١٠٧-١٠٨، التبصرة والتذكرة١/٢٦٨، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٨٧.

(٣) انظر: المقتضب٤/١٧٨، شرح المفصل٧/١٥٠، شرح ألفية ابن معط٢/٩٦١.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٤٢٧-٤٢٨، ارتشاف الضرب٢/٥٣٥، التصريح على التوضيح ٢/٥٧. وانظر رأي الفراء في معاني القرآن٢/٨١-٨٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/٢٧٣.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣٥.

(٧) انظر: الكتاب١/١٧٦وما بعدها، المقتضب٤/٣٧٦، الأصول٢/٢٢٦وما بعدها، الإنصاف٢/٤٢٧، التصريح على التوضيح٢/٥٧.

ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1]، حيث قرئت بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم) على الإضافة[2]، وقد فصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول وهو (أولادهم).

أما البصريون فقد استدلوا على قبح الفصل بين المتضايفين بأن الثاني منزل من الأول منزلة جزئه؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه[3].

٨- كما أنه قد يوجد العامل دون أن يعمل عند الكوفيين ومن وافقهم، فقد يحذف العامل عندهم أحياناً مع بقاء عمله، والخلاف بين الكوفيين وموافقيهم من جهة والبصريين وموافقيهم من جهة أخرى ليس في أصل هذه المسألة، وإنما في التوسع فيها. ومن أمثلة ذلك اختلاف النحويين في حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً؛ حيث ذهب البصريون إلى إجازة حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه، كقولهم: ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك. أما في غير ذلك فلا يجوز حذف المضاف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً[4].

في حين ذهب الكوفيون إلى إجازة حذف المضاف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً، سواءً وُجد الشرط السابق أم لم يوجد، وأجازوا القياس على ما ورد عن العرب من الأمثلة الدالة على هذه المسألة[5]. وتابعهم على ذلك من الأندلسيين:

---

(١) سورة الأنعام، الآية [١٣٧].

(٢) هذه قراءة ابن عامر، انظر: السبعة في القراءات٢٧٠، الكشف ٤٥٣/١، التبصرة٥٠٤، حجة القراءات٢٧٣، النشر٢٥٣/٢، المحرر الوجيز١٥٨/٦، الدر المصون١٦١/٥.

(٣) انظر: الإفصاح١٢٨، شرح المفصل لابن يعيش١٩/٣، التصريح على التوضيح٥٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب١/٦٥-٦٦، ارتشاف الضرب٥٣١/٢، البحر المحيط٣٠٧/١.

(٥) انظر: الارتشاف٥٣١/٢، البحر المحيط٣٠٧/١، الدر المصون٣٣٦/١، المساعد٣٦٧/٢، همع الهوامع(ت شمس الدين)٤٣٠/٢، التصريح على التوضيح٥٦/٢.

ابن مالك[1]، وأبو حيان[2]. واستدلوا لذلك بعدة أدلة مسموعة؛ منها قول الله - تعالى-: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾[3]، حيث قُرئت بجر (الآخرة)[4]، وخرجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره، والتقدير: والله يريد عرض الآخرة، وقيل: أعمال أو ثواب الآخرة[5].

أما البصريون فإنهم لم يجيزوا ما أجازه الكوفيون في هذه المسألة، وحملوا ما استدلوا به على الشذوذ إن صح نقله[6].

ثانياً: في العوامل المعنوية:

العوامل المعنوية هي التي يظهر أثرها في بعض الكلمات في الجمل، ولا وجود لها في ظاهر القول، وهي موضع خلاف كبير بين الكوفيين والبصريين؛ حيث إن أبرز العوامل المعنوية وأظهرها عند البصريين عاملان: أحدهما: الابتداء: وهو عامل عندهم في المبتدأ. والابتداء: هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية. وثانيهما: رافع الفعل المضارع؛ حيث يرى البصريون أن الفعل المضارع ارتفع لوقوعه موقعاً يصلح للاسم.

أما النحو الكوفي فهو غني بالعوامل المعنوية، وقد فصل القول فيها بعض الباحثين[7]. ويهمني فيما يلي الإشارة إلى ما ورد من هذه العوامل في المسائل

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٢٧١-٢٧٢، المساعد٢/٣٦٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣١-٥٣٢، البحر المحيط١/٣٠٧.

(٣) سورة الأنفال: آية٦٧.

(٤) وهي قراءة سليمان بن جماز المدني. انظر: الكشاف٢/١٦٨، شرح التسهيل٣/٢٧١، البحر المحيط٥/٣٥٣، الدر المصون٥/٦٣٨، التصريح على التوضيح٢/٥٦.

(٥) انظر: المراجع السابقة، وارتشاف الضرب٢/٥٣٣.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣١، همع الهوامع٢/٤٣٠. وانظر مسألة: حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً.

(٧) انظر مثلا: تاريخ النحو وأصوله٣٠٧، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه٦٠ وما بعدها، مدرسة الكوفة٢٩٢.

المدروسة بالقسم الأول من هذا البحث، ومن ثمّ تلمس ما تدل عليه من ظاهرة التأثير الحاصلة بين المذهب الكوفي ونحاة الأندلس.

١ -من المسائل التي تمت إلى مسألة العوامل المعنوية بصلة، خلاف النحويين في رافع الفعل المضارع؛ وهي مسألة تستحق تفصيل القول فيها لاحتوائها على أمثلة عديدة من العوامل المعنوية. فقد اختُلف في المسألة على أقوال:

- ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الأسماء[١]، وهذا عامل معنوي.

- ذهب الكسائي إلى أن الفعل المضارع مرفوع بحروف المضارعة اللاحقة به[٢]، وهو عامل لفظي.

- ذهب الفراء إلى أنه مرتفع لتعريه من عوامل النصب والجزم[٣]، ونُسب لأكثر الكوفيين[٤]، وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف، ابن مالك[٥]، وهو عامل معنوي، وإن كان مخالفا لقول البصريين السابق.

- قيل إنه ارتفع لتعريه من العوامل مطلقاً، ونُسب ذلك لجماعة من البصريين[٦]، كما عُزي إلى الأخفش والفراء[٧]، وهذا عامل معنوي أيضاً.

---

(١) انظر: الكتاب٣/٩وما بعدها، المقتضب٢/٥، المسائل المنثورة١٣٧، أسرار العربية٢٨، الإنصاف٢/٥٥١، شرح المفصل٧/١٢، شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٠، شرح التسهيل٤/٥.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٥٥١، شرح المفصل٧/١٢، شرح ألفية ابن معط١/٣١٤، همع الهوامع١/٥٢٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/٥٣. وانظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٥٥١، شرح التسهيل٤/٦.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/٢٧٣، شرح التسهيل٤/٦، همع الهوامع١/٥٢٦.

(٦) انظر: شرح المفصل٧/١٢، همع الهوامع١/٥٢٦.

(٧) انظر: المساعد٣/٥٩، همع الهوامع١/٥٢٦.

- ذهب ثعلب إلى أن المضارع ارتفع لمضارعته الاسم، واستحق الإعراب لوقوعه موقع الاسم[1]، وهو عامل معنوي كذلك.

- ذهب الأعلم إلى أنه ارتفع بالإهمال[2]، وهو الآخر عامل معنوي.

استدل جمهور البصريين لما ذهبوا إليه من أن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الأسماء بعدة أدلة منها أن قيام الفعل مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه[3]. ثم إنه بقيام الفعل مقام الاسم يكون قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله، وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع[4].

أما الكسائي فاستدل لمذهبه بأن الفعل قبل الأحرف الزوائد في أول المضارع كان مبنياً، وبها صار مرفوعاً، ولا بد لهذا الرفع من عامل، ولا عامل سوى هذه الأحرف، فوجب أن يضاف العمل إليها[5].

واستدل الفراء ومن وافقه لقولهم بإرجاع الرفع في المضارع إلى التجرد من العوامل، بأنه بدخول هذه العوامل مثل النواصب والجوازم، دخل النصب والجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع، فعُلم بذلك أن الرافع للمضارع هو تجرده من هذه العوامل[6].

٢- من العوامل المعنوية المشتهرة عند الكوفيين كذلك عامل الصرف أو الخلاف، فقد ذهبوا إلى القول بالنصب على الخلاف في مواضع:

---

(١) انظر: شرح المفصل٧/١٢، الهمع١/٥٢٦-٥٢٧، التصريح على التوضيح٢/٢٢٩.

(٢) انظر: همع الهوامع١/٥٢٧.

(٣) انظر: أسرار العربية٢٨، الإنصاف٢/٥٥٢.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٥٥٢، شرح الكافية للرضي٢/٢٣١.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، وشرح المفصل٧/١٢.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٥٥١.

- في المفعول معه، حيث يرون أن المفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ، منصوب على الخلاف. ومعنى الخلاف في المفعول معه: هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها؛ لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كما جرى نحو: قام زيد وعمرو. والدليل على ذلك أنه لا يحسن تكرار الفعل فيقال مثلا: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي[1].

- في الظرف المنصوب الواقع خبراً لمبتدأ؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن الظرف في نحو: زيد أمامك، منصوب على الخلاف، وحجتهم أن خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى، وذلك نحو: زيد قائم، فقائم هو زيد، وهذا بعكس: زيد أمامك، فليس في المعنى هو المبتدأ، فلما حصلت المخالفة نصب الخبر على الخلاف[2].

- في الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية في نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، والواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، كما يدخل مع هذا الفعل المضارع الواقع بعد (أو) إذا كانت بمعنى: إلا أن[3].

وقد تابع الفراء ومن قال بقوله من الكوفيين في هذه المسألة من الأندلسيين ابن خروف[4].

وقد وضح الفراء مصطلح (الصرف) بقوله: «والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوّله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكَرَّ في العطف، فذلك الصرف»[5].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي١/١٩٥، التصريح على التوضيح١/٣٤٤، مصطلحات النحو الكوفي١٠١. وانظر: مسألة: وجوب العطف بالواو وامتناع المفعول معه.

(٢) انظر: الإنصاف١/٢٤٥-٢٤٧، شرح الكافية للرضي١/٨٣، مصطلحات النحو الكوفي١٠٢.

(٣) انظر: الإنصاف٢/٥٥٥وما بعدها، مصطلحات النحو الكوفي١٠٣. وانظر مسألتي: عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف١/١٧٠، ٢/٧٩٩.

(٥) معاني القرآن للفراء١/٢٣٥. وانظر: الإنصاف٢/٥٥٨، شرح الكافية للرضي٢/٢٤١.

وعرفه في موضع آخر بقوله: «أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف»[1].

وفسره ابن جرير الطبري الذي يعد من حذاق الكوفيين -كما قال عنه ثعلب[2]- بقوله: «والصرف أن يجتمع فعلان ببعض حروف النسق، وفي أوله ما لا يحسن إعادته مع حروف النسق، فنصب الذي بعد حرف العطف على الصرف؛ لأنه مصروف عن معنى الأول، ولكن يكون مع جحد، واستفهام، أو نهي أول الكلام»[3].

ورد ابن جني رأي الكوفيين وما ذهبوا إليه من نسبة عمل النصب إلى الصرف فقال: «وقول البغداديين: إننا ننصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم: (الصرف) أي: يُنصَرف بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول، وهذا هو معنى قولنا: إن الثاني يخالف الأول. فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتضٍ له؛ لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما ترفعها المعاني. والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى، أعني الابتداء، لمضارعة الاسم للفعل، فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم في إيجابهما جنس الإعراب لهما، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع، كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع، وكما أن الأسماء لا تنصب إلا بناصب لفظي، فكذلك الأفعال لا تنصب إلا بناصب لفظي. فأما من ادعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ، فقد وجب عليه إقامة الدلالة على ذلك، مثل ما وجب علينا فأقمناه، من الدلالة على ارتفاع الاسم المبتدأ والفعل المضارع بالمعنى»[4].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤. وانظر: ١/ ١١٥.

(٢) معجم الأدباء ٦/ ٤٣٦.

(٣) تفسير الطبري ٤/ ٢٣٥. وانظر: مصطلحات النحو الكوفي ١٠٥-١٠٧.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٥-٢٧٦.

بعد هذه الوقفات مع المسائل ذات الصلة بكل من العامل اللفظي والمعنوي، يمكن الاستنتاج بأن منهج الكوفيين في نظرتهم إلى العامل «أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة»[1]. فحظ العامل من المنطق عند الكوفيين ومن تأثر بهم في منهجهم - سواء كان تأثرا كاملاً أم جزئياً- كان أقل - فيما يظهر لي - مما عليه الأمر عند البصريين ومن ارتضى منهجهم. يقول الدكتور مهدي المخزومي - متحدثاً عن نظرة الكوفيين إلى العامل النحوي-: «كان العامل عندهم أضعف من العامل البصري؛ لأن العامل البصري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها وأحكامها»[2]. ويقول عن الكسائي -إمام الكوفيين-: «فلم يكن للعامل النحوي عنده ما له عند نحاة البصرة، من قوة استعاروها له من العلة الفلسفية، ولم يتصور المعمولات النحوية كما كان البصريون يتصورونها»[3]. وقبله علل الرضي لمقولة البصريين: الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان، فقال: «لأن عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير»[4].

ويحاول أحد الدارسين تلمس الأسباب الكامنة وراء هذا الطابع الخاص الذي طبع به الكوفيون مذهبهم في النظر إلى العامل النحوي، فيرد الأمر إلى طبيعة البيئة والثقافة السائدة التي تربى عليها نحاة الكوفة، يقول: «إن ثقافة الكوفيين الخاصة وما ربوا عليه من منهج دراسي في بيئتهم الكوفية جعل احتفاءهم بالعامل الذي بنى عليه البصريون رأيهم في أحوال الإعراب أقل بكثير مما شاع بين البصريين، وإن كانوا لم ينكروه، وإنما قالوا به وساروا في مذهبهم عليه»[5].

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو٢٦٣.

(٢) المرجع السابق٢٦٢.

(٣) المرجع السابق١١٤.

(٤) شرح الكافية للرضي٢/٣٥٤.

(٥) تاريخ النحو وأصوله٢٨١.

وإذا عُلم أن منهج الرواية هو أهم ما يطبع الحياة العلمية في الكوفة، فلا غرابة أن يتأثر جملة من النحويين الأندلسيين بما سار عليه الكوفيون في نظرتهم إلى العامل النحوي، فالمسائل المذكورة في هذا الفصل، التي وردت لتوضيح منهج نحاة الكوفة في العامل النحوي، تابعهم فيها نحويون أندلسيون، مما يوحي بمتابعتهم لهم في كثير من المسالك الخاصة بالعامل النحوي. وليس ذلك غريبا في البيئة الأندلسية، فثقافة الأندلس تصطبغ هي كذلك بصبغة الرواية والأثر تحتكم إليهما وتقوم على أسس منهما في الأصول والأحكام. ولأمر ما كثر بينهم القراء والمحدّثون، وشاع في دراستهم المناداة بالسماع والدعوة إلى التعويل عليه قبل غيره في مختلف العلوم[1].

---

(١) انظر: كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، مقدمة المحقق د. محمد محمد أحيد ولد ماديك ص٣٥.

الفصل الخامس

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في التعليلات

تعرف العلة لغة بأنها «ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه»(١)، وحُدّت في علم النحو بأنها «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم»(٢). والعلة النحوية نشأت على ألسنة النحويين مع نشأة النحو؛ فقد كان بين رواد النحويين الأوائل من عرف القياس والعلل، وكان منهم من بلغ الغاية في ذلك، ومن هؤلاء عبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي، الذي قيل عنه: «إنه أول من علل النحو»(٣)، وهو «أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل»(٤). ومن هؤلاء الرواد أيضا الخليل بن أحمد الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج العلل(٥). وما لبث الحديث عن العلل والتعليل للأحكام النحوية أن أصبح أمراً لا محيد عنه، حتى لا يكاد يخلو منها مصنف نحوي صغيراً كان أم كبيراً.

ولم يكن غريبا أن تتزامن نشأة العلة النحوية مع نشأة النحو نفسه؛ لأن من طبع الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلل، ومن طبع العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما(٦). كما أن لنشأة العلة علاقة بالظروف المتصلة بنشأة النحو، حيث وُلد بالبصرة، التي عرفت قبل غيرها

---

(١) التعريفات للجرجاني١٩٩. وانظر: الكليات لأبي البقاء٥٠٣.

(٢) النحو العربي- العلة النحوية: نشأتها وتطورها٩٠. وانظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة١٣٩.

(٣) نزهة الألباء٢٣.

(٤) طبقات فحول الشعراء١/١٤.

(٥) انظر: نزهة الألباء٥٥.

(٦) انظر: النحو العربي- العلة النحوية: نشأتها وتطورها٥١.

فلسفة اليونان وحكمة الهنود، وذاعت فيها المذاهب الكلامية، والذي يبدو أنه أثر على النحو منذ البداية[1].

والمتتبع للعلل النحوية يلحظ أنها كانت في أول نشأتها بعيدة عن التكلف، تعتمد في مجملها على المعنى وذوق العرب ونزوعهم إلى طلب الخفة، وفرارهم من القبح والثقل وما إلى ذلك[2]. ثم ما لبث أن اصطبغت بصبغة منطقية مع مرور الزمن، فشاع في كثير من تعليلات النحاة الحديث عن مسالك العلة، ودَوْر العلة، والقوادح في العلة، وغير ذلك من مصطلحات المناطقة[3].

وقبل تناول مجالات التعليل وما قد يظهر فيها من تأثر نحاة الأندلس بنظرائهم الكوفيين، يمكن التوقف عند مسائل مهمة لها علاقة مباشرة بموضوع التعليل وما قد يلمح من تأثر الأندلسيين بالكوفيين، أجملها في النقاط التالية:

أولا: أشرت في مواضع سابقة إلى ميل الأندلسيين عامة عن كل ما يمت إلى المنطق والبحث الفلسفي بصلة؛ حيث اتسم المناخ الفكري بالأندلس بعدائه -النسبي- للفلسفة والنظر العقلي إلى ما وراء الظاهرة[4]. ويمكن أن نلمس ذلك من مواقف كثيرة عرضت لأهل الأندلس من نحويين وغيرهم؛ من ذلك ما أصاب أبا حيان عند قدومه إلى مصر من تعجب، بسبب اشتغال كثير من أهلها بالفلسفة والمنطق؛ لأنه لم يكن أحد في الأندلس في عصره يتجاسر أن ينطق بلفظ المنطق، إنما كانوا يسمونه (المفْعَل) خفية[5].

---

(١) انظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي٢٨٢-٢٨٣.

(٢) انظر: النحو العربي- العلة النحوية: نشأتها وتطورها٦٤-٦٥.

(٣) انظر هذه المصطلحات وغيرها مبثوثة في مواضع متفرقة من الإيضاح في علل النحو للزجاجي، والخصائص لابن جني، ولمع الأدلة للأنباري، والإغراب في جدل الإعراب، والاقتراح للسيوطي.

(٤) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين٢٠٩.

(٥) انظر: البحر المحيط٥/١٤٩-١٥٠، والمرجع السابق٢٠٥.

وقبله رد ابن السيد البطليوسي على اعتراض أبي بكر بن العربي عليه في إيراده بعض المسائل الفلسفية عند شرحه لديوان المعري بقوله: «وكذلك رأيناك قد عتبتنا بذكرنا في هذا الشرح لبعض الفلاسفة المتقدمين من الطبيعيين والإلهيين، وذلك أمر اضطررنا إليه إذ كان شعر هذا الرجل يبعث عليه...»[(١)].

كما ذكر أبو حيان أن بعض شيوخه من أهل المغرب كان يقول: «إياكم وتعاليل الرماني[(٢)] والوراق[(٣)] ونظرائهما». ويضيف – قائلا –: «وكثيرا ما شُحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة، والعلل القاصرة، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يُحتاج في ذلك إلى إمعان فكر، ولا إكداد بصيرة، ولا حث قريحة، ولذلك قال بعض الأدباء:

ترنو بطرف فاتن فاتر ... أضعف من حجة نحويّ»[(٤)]

ثم يقول: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على

---

(١) الانتصار ممن عدل عن الاستبصار، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. حامد عبدالمجيد٤٧.

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي الرماني، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ابن السراج وابن دريد. صنف كتبا كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه، وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف. وكان يمزج كلامه بالمنطق. توفي سنة ٣٨٤هـ (انظر: تاريخ بغداد١٢/١٦-١٧، طبقات الزبيدي ٨٦، معجم الأدباء١٤/٧٣-٧٨، إنباه الرواة٢/٢٩٤-٢٩٦، بغية الوعاة٢/١٨٠-١٨١).

(٣) ذكر الدكتور محمود جاسم الدرويش في دراسته لكتاب (علل النحو) لأبي الحسن الوراق أن المؤلف كان ميالا إلى التعليل والإسراف فيه، وكان يلحق الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل تتراوح في الأعم الأغلب بين ثلاث علل وست علل وقد تتعدى هذا العدد حتى يصل بعضها إلى عشر علل أو يزيد. (انظر: كتاب علل النحو لأبي الحسن الوراق- قسم الدراسة٦٩-٧٠).

(٤) منهج السالك٢٢٩-٢٣٠. وانظر: أبو حيان النحوي٣٩٣، نظرية التعليل في النحو العربي٢٠٥.

بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصا ما صنفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم»[1].

ولعل في هذا الإطار تتنزل دعوة ابن مضاء لإلغاء العلل الثواني والثوالث، حيث قال: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد: لمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك، وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره فسأل: لِمَ حُرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه»[2].

ويقول في موضع آخر: «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً؛ كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رافع المبتدأ، ونصب المفعول... وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً»[3].

وقبل ابن مضاء قال ابن حزم الظاهري: «إن العلل النحوية فاسدة جدا»[4].

ثانياً: هذا المسلك عند الأندلسيين، لم يمنع علماء آخرين - ويهمني منهم النحويين في هذا الموضع - من العناية بالعلة النحوية. والمطلع على مصنفات النحو التي ألفها الأندلسيون يقف على هذه الظاهرة دون عناء يذكر. ومن الأمثلة على هذا المسلك عند الأندلسيين:

---

(١) منهج السالك ٢٣٠. وانظر: أبو حيان النحوي ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) الرد على النحاة ١٣٠.

(٣) المرجع السابق ١٤١.

(٤) التقريب لابن حزم ٢٠٢. وانظر: من تاريخ النحو للأفغاني ١٠٣، ونظرية التعليل في النحو العربي ٢٠٣. وظاهر ما في قول ابن حزم من مبالغة وتعميم؛ إذ النظر السليم يؤدي بالباحث المنصف -كما عمد إلى ذلك بعض الباحثين- إلى تقسيم العلل النحوية إلى علل مقبولة وأخرى دون ذلك أو ضعيفة.

- عناية الأعلم بالعلة والتعليل، ولم تقتصر عنايته على العلل الأول، بل تعدى الأمر ليشمل ما يسمى عند النحويين بالعلل الثواني، حتى لقد قال فيه ابن مضاء: «وكان الأعلم -رحمه الله- على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل»[1]. بل يذهب شوقي ضيف إلى أن الأعلم نهج نهجا بارزا لعامة الأندلسيين في الاهتمام بالعلل الثواني، يقول: «ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلم الشنتمري المتوفى سنة٤٧٦ للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رُفع المبتدأ ولم ينصب»[2].

- وممن عرف بمد أطناب التعليل من الأندلسيين كذلك أبو القاسم السهيلي؛ حتى قال فيه ابن مضاء - بعد حديثه عن الأعلم-: «وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته - رحمه الله- يولع بها - أي العلل- ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها»[3]. فقد كان السهيلي مؤمنا أن كل ما في اللغة من الصوت حتى التركيب يدخل في نطاق التعليل، وإن كتبه جميعها ليبرز فيها هذا الجانب، وإن اختلف موضوعها، ولقد ألف (نتائج الفكر) في هذا الغرض، وقال في المقدمة: «إن معظمه من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة»[4]. كما نبه في (الروض) على أنه كان من مقاصده فيه «تعليل النحو وصنعة الإعراب»[5].

---

(١) الرد على النحاة١٣٧.

(٢) المدارس النحوية٢٩٣.

(٣) الرد على النحاة١٣٧.

(٤) نتائج الفكر٣٥.

(٥) الروض١ /٣. وانظر: أبو القاسم السهيلي٢٨٥.

وليس بعيدا أن يسلك السهيلي هذا المسلك، بخاصة أنه كانت لديه قدرة عقلية بارزة في التوجيه والتعليل، إضافة لتمكنه من اللغة وبصره بها[١]. ولا شك أن مما دعم هذا التوجه لديه تأثره ببعض شيوخه الذين كان منهم أبو القاسم بن دحمان الذي اشتهر بأنه كان: «يذهب كل مذهب في التعليل»[٢].

- وعلى نحو ما عُني السهيلي بالتعليل، اتجه ابن خروف الوجهة نفسها، فرأى العلل النحوية موجبة مطردة، فامتدح الباحث في العلل وفيما وراء العلل أيضاً، يقول – بعد بسطه لعلل منع الصرف-: «فهذه علل موجبة مطردة، وهكذا مقصد النحويين –رحمهم الله- فإذا عُلم هذا جاز أن يوقف عند أصول تلك العلل لأي شيء صُيرت عللا، فإذا وُفق لذلك ناظر فيه وعرفه، كان أعظم قدراً، وأكثر تصرفاً، وأنبه خاطراً، وأوفى علماً من الأول، فكلاهما متبع ما وجد من كلام العرب، متصرف فيما تصرفوا فيه»[٣].

وكأنما ابن خروف يرد في قوله هذا قول السهيلي الذي نقد علل النحويين فيما لا ينصرف من الأسماء فقال: «وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم، فقالوا: أضعف من حجة نحوي»[٤].

---

(١) انظر: أبو القاسم السهيلي ٢٨٥.

(٢) المطرب لابن دحية ٢١٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٨٩٨-٨٩٩. ولعل في هذه العبارة ردا واضحا على عبدالقادر رحيم الهيتي الذي صنف ابن خروف من بين النحاة الذين رفضوا التعليل ونفروا منه. (انظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن ا لسابع الهجري ٢٢٣-٢٢٥).

(٤) أمالي السهيلي ١٩. وانظر: الدراسة التي ضمنتها سلوى محمد عمر عرب تحقيقها لكتاب (شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/١٣٢).

كما أن فيها ردا كذلك على ابن مضاء الذي نادى بإلغاء العلل الثواني والثوالث «واختلاف وجهات النظر هذه تجعلنا نضع أيدينا على شيء من الخلافات والمناظرات التي كانت تدور بين ابن خروف وابن مضاء، وبين ابن خروف والسهيلي، وهي في ذات الوقت تبين مدى اهتمام ابن خروف بالعلة وتتبع أصولها، وعدم اقتناعه بالوقوف عند السماع ما وجد إلى ذلك سبيلا»[1].

- ممن عنوا بالعلة النحوية من الأندلسيين كذلك أبو علي الشلوبين، حيث شاعت العلل في كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير)، حتى إنه ليكاد يعلل لكل قضية عرض لها ولكل مسألة شرحها، مما جعل التعليل -كما يقول الدكتور تركي العتيبي- من أهم سمات هذا الشرح، ولعل ذلك من أهدافه في الشرح الكبير حين قال: «وبعد ما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطنابها وأذكر أسبابها». فقد أشبع المسائل رحمه الله تعليلا ومناقشة، واتخذ من ذلك منهجا سار عليه في شرحه[2].

- والأمر نفسه يلحَظ عند ابن عصفور، حيث اهتم بالعلة اهتماماً كبيراً، ويظهر هذا الاهتمام في حرصه على تعليل كل حكم نحوي. ولعلي لا أبعد النجعة -كما يقول سليمان الضحيان[3]- لو قلت: إنك لست واجداً حكماً نحوياً في شرحه – أي شرحه على جمل الزجاجي- قد خلا من التعليل، ولم يقتصر الأمر عند ذكر العلة الأولى، بل أكثر من إيراد العلل الثواني والثوالث.

ثالثا: عد بعض الباحثين بعض مسالك نحاة الأندلس في التعليل من مظاهر تأثرهم بتوجهات النحو في مذهبه الكوفي، من ذلك ما أشار إليه مهدي المخزومي

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف- قسم الدراسة١ /١٣٣.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١ /٨٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور -دراسة ونقوياً١٢٤.

عن ابن مضاء القرطبي في دعوته لإلغاء العلل الثواني والثوالث، بقوله: «...فإذا كان ابن مضاء قد سلك هذا المسلك، فإنما سلكه لأن النحو الكوفي كان قد عُرف في بيئات الدرس الأندلسية قبل أن يعرف الدرس البصري فيها. وإذا دعا ابن مضاء إلى إبطال القياس وإلغاء العلل الثواني والثوالث وإلغاء التقديرات، فذلك أن النهج الكوفي الذي عرفه قد لقي قبولا عنده، وصادف هوى في نفسه واتفاقا مع مذهب الظاهريين الذي كان ابن مضاء يمثله أتم تمثيل»[1].

ومع أنه لا يمكن إنكار أن يكون للمذهب الكوفي النحوي تأثير في مسلك ابن مضاء وغيره من نحاة الأندلس؛ إلا أن الإغراق في هذا الافتراض، وعد مسلك ابن مضاء نتيجة من نتائجه، لا يسنده هو الآخر دليل مقنع في نظري؛ حيث إن العامل المهم في مسلك ابن مضاء إنما يعود أساسا إلى مذهبه الظاهري، «ذلك المذهب الذي كان يجله ابن مضاء كما كان يجله مولاه يعقوب بن يوسف، الذي أمر بحرق كتب المذاهب التي تعتمد على العلل، ولا تسير في مسائلها سيرة الظاهرية في الاعتماد على الأصول وحدها من القرآن الكريم والحديث الشريف. وقد تبعه قاضي قضاته ابن مضاء يحاول أن ينفي من النحو كل ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية، فهو ينفي منه نظرية العامل، وهو ينفي منه العلل الثواني والثوالث على نحو ما ينفي الظاهرية العلل من الشرع الحنيف»[2].

فابن مضاء يهدف إلى «خدمة فقه الظاهرية أولا، وينظر في النحو من خلال هذا الفقه»[3].

رابعاً: مما يمكن أن يلحظه الدارس للنحو الأندلسي في مجال العلل بناء على الملحوظات السابقة، أن النحاة في هذا الإقليم لم يسلكوا مسلكاً واحدا في موقفهم

(١) الدرس النحوي ببغداد١٨٥.

(٢) من مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب (الرد على النحاة)٣٦-٣٧.

(٣) الكوكب الدري للأسنوي، من دراسة المحقق محمد حسن عواد١٠١.

من العلة النحوية؛ فمما يلاحظ أن «أبرز منتقدي التعليل النحوي أندلسيون، اتخذوا من النحو دليلاً على تميزهم في البحث النحوي، فانتقدوا جوانب من النحو منها العلة النحوية، متأثرين بالمناخ الفكري المعادي للفلسفة، والنظر العقلي إلى ما وراء الظاهرة أياً كانت، وبرغبتهم في مقارعة الشرق بشيء جديد، ولا سيما في القرنين السادس والسابع الهجريين، وإن كان في الأندلس نحاة لم يخرجوا عن موقف الجمهور من التعليل كابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك، فالأندلس كانت مسرح صراع في الفقه والفلسفة والنحو»[1].

مجالات التعليل:

لم يترك النحاة – بخاصة من توسع منهم في ظاهرة التعليل- مجالاً من مجالات الدرس النحوي، إلا حاولوا أن يلتمسوا تعليلا له. فشملت العلة النحوية القواعد والأحكام، وتعدت ذلك لتشمل كذلك المصطلحات النحوية، والترتيب والتصنيف النحويين، إضافة إلى التعليل للظواهر اللغوية المختلفة. وهو ما سأحاول أن أبرز من خلاله بعض ما يظهر لي من خيوط تأثير المذهب النحوي الكوفي في نحاة الأندلس في مجال التعليل، معتمدا في كل ذلك على المسائل المدروسة في القسم الأول.

[١] التعليل للقواعد والأحكام:

ما من قاعدة أو حكم نحوي إلا ويحاول النحاة التماس حكمة صياغته على هذه الصورة أو تلك دون غيرها، وقد تكون هذه الحكمة الوقوف عند المسموع عن العرب، مع ما يعنيه ذلك من استبطان أن العرب أمة حكيمة – على الأقل على المستوى اللغوي- والتسليم بذلك، كما قد تلتمس هذه الحكمة من معايشة هذه اللغة وسبر أغوارها فتكون من باب ما أشار إليه الخليل بن أحمد –رحمه الله- لما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها

(١) نظرية التعليل في النحو العربي٢٠٩.

من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته فيه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك، مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها»[1].

والمتتبع للقواعد والأحكام الواردة بالقسم الأول من البحث يجد عللا كثيرة للكوفيين وموافقيهم من الأندلسيين قُررت من خلالها هذه القواعد؛ ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الفراء من علة الإبهام[2] التي جوزت أن يذهب الكوفيون إلى القول بأن اسم الموصول (الذي) يكون للجمع كما يكون للمفرد، وقد تابعهم على ذلك ابن مالك من الأندلسيين. في حين ذهب سيبويه وعامة البصريين إلى قصر دلالة (الذي) على المفرد دون الجمع مخرجين الأدلة التي عضد بها الكوفيون قولهم تخريجات أخرى[3].

ومن الأحكام المنقولة عن الكوفيين كذلك ما ذهبوا إليه من الترافع بين المبتدأ والخبر، فكل منها يرفع الآخر، وتابعهم على ذلك أبو حيان من الأندلسيين. أما

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي٦٥-٦٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء٢/١٩ ٤.

(٣) انظر: مسألة (دلالة الذي على الجمع).

سيبويه والجمهور من البصريين، فذهبوا إلى أن رافع المبتدأ أمر معنوي وهو الابتداء، واختلفوا بعد ذلك في رافع الخبر؛ فقيل: إن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وقيل: بل العامل فيه الابتداء، كما قيل: إن الرافع له الابتداء والمبتدأ معاً[1].

وما يهمني في هذا الموضع الإشارة إلى العلة التي بنى عليها الكوفيون ومن وافقهم رأيهم في هذه المسألة؛ حيث استدلوا بدليل التلازم، وتفصيله أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضي صاحبه، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه. وما دام كل واحد منهما مؤثراً في صاحبه معنىً، وجب أن يؤثر فيه لفظاً كذلك؛ لأن المؤثر في المعنى مؤثر في اللفظ[2].

وإذا كانت علة الإبهام التي جعلت من (الذي) دالة على الجمع كما دلت على المفرد، إذا كانت هذه العلة قريبة المأتى، وذات صلة بينة بروح اللغة، فإن العلة التي قُوّي بها مذهب الترافع بين المبتدأ والخبر تبدو أقرب إلى روح المنطق وأدواته ومصطلحاته والتزاماته منه إلى روح اللغة وما تتباين به عن روح الالتزامات المنطقية. مما يؤكد على ملحظ عام هو أن الكوفيين لم يبتعدوا في تعليلاتهم ابتعاداً كاملاً عما حاوله كثير من النحويين من تطبيق أحكام المنطق على منهجهم وقواعدهم «وشتان ما بين المنطق العقلي وأحكامه الثابتة، وبين الأسلوب اللغوي ووسائله»[3]. وإن كانت الدقة تقتضي أن هذا التشابه في التوجه العام لا يجب أن يخفي نوعا من التفرد في منهج الكوفيين، سمته الابتعاد - نسبيا- عن التوجه المنطقي في قياساته وتعليلاته في البحث اللغوي.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في مسألة: (رافع المبتدأ والخبر).

(٢) انظر: الإنصاف١/٤٤-٤٥، التبيين عن مذاهب النحويين٢٢٧، شرح المفصل لابن يعيش١/٨٤.

(٣) النحو العربي- العلة النحوية نشأتها وتطورها٧٥.

ويمكن الوقوف على كثير من التعليلات اللغوية التي بنى عليها الكوفيون آراءهم في المسائل المدروسة بالقسم الأول؛ من أمثلة ذلك ما علل به الفراء لزوم المثنى الألف في كل الأحوال؛ حيث يقول: «وذلك أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة... ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين، في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان»[1].

وفي موضع آخر يعلل الفراء نفسه لدخول اللام على خبر (إن) ومعموله، حيث أجاز ذلك الكوفيون وتابعهم ابن مالك وأبو حيان، في حين منعه الزجاج والسيرافي[2]، يقول الفراء: «وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه، كقولك: إن زيدا لإليك لمحسن، كان موقع اللام في (المحسن)، فلما أدخلت في (إليك) أعيدت في (المحسن)... ومثل قول أبي الجراح: إني لبحمد الله لصالح»[3].

[٢] التعليل للمصطلحات:

يعد كل من الكسائي والفراء هما اللذان رسما صورة المذهب الكوفي النحوي ووضعا أسسه وأصوله، فهما المؤسسان الحقيقيان لهذا المذهب، فقد أخذا بنحو البصرة وغيرا فيه ونهجا في دراسته نهجا مستقلا، مما يدل على أنهما كانا يقصدان قصداً إلى أن يكون لهما في النحو مذهب خاص سار عليه أتباعهما ومن تأثر بهما في مختلف الأمصار[4].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤.

(٢) انظر مسألة: دخول اللام على خبر إن ومعموله.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠.

(٤) انظر: مدرسة الكوفة ٨٨، أبو حيان النحوي ٢٩٥-٢٩٦، مصطلحات النحو الكوفي ١٨.

ولم تقتصر محاولات الكوفيين للتفرد عن غيرهم – بخاصة نحاة البصرة– على القواعد والأحكام فقط، بل تجاوز الأمر ذلك ليشمل كذلك المصطلحات المستعملة في الدرس النحوي، حتى قال أبو الطيب اللغوي عن الفراء: «وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه، وأما على مذاهب سيبويه، فإنه يتعمد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف»[1]. كما أبان أبو حاتم السجستاني عن هذه الحقيقة في معرض نقده للكوفيين، حيث يقول: «وإنما كان همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيّر اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق»[2].

ويهمني في هذه الفقرة أن أقف على بعض التعليلات ذات الصلة بالمصطلح والاصطلاح، وما يمكن أن يُلمس من تأثر الأندلسيين بالمذهب الكوفي في هذا المجال، أما عن تأثر نحاة الأندلس بالمذهب الكوفي على مستوى الاصطلاح، فقد سبق بسط القول فيه في فصل (تأثر نحاة الأندلس بالمذهب الكوفي في المصطلحات).

من المصطلحات التي عُرف بها الكوفيون مصطلح الخفض. ويقابل حروف الخفض عند الكوفيين حروف الجر؛ وإنما سميت حروف الخفض كما قال الزجاجي «لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين»[3].

وقد شاع استعمال هذا المصطلح عند كثير من الأندلسيين؛ ولعل مرد ذلك اقتناعهم بصحة دلالة هذا المصطلح على المعنى المقصود؛ وممن استعمله من الأندلسيين: أبو بكر الزبيدي[4]، ومكي بن أبي طالب القيسي الذي يقول –

---

(١) مراتب النحويين٨٨.

(٢) المرجع السابق١٠١. وانظر: مصطلحات النحو الكوفي١٩-٢٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو٩٣.

(٤) انظر: أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة١٦٧-١٦٩.

مفسرا قول الله تعالى -: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(١) : «رحمة: مخفوضة بالباء وما زائدة للتوكيد، وقال ابن كيسان: ما نكرة في موضع خفض بالباء، ورحمة بدل من ما أو نعت لها»(٢)، كما استعمل المصطلح نفسه ابن خروف الذي يقول في باب حروف الخفض: «تقدم أن الخفض من خواص الأسماء. وله أدوات: حروف وأسماء، ظروف وغير ظروف. ومنها ما يلزم الإضافة، ومنها ما لا يلزمها... والأصل في الخفض للحروف مظهرة ومقدرة في الإضافة»(٣). كما استعمل هذا المصطلح كذلك ابن عصفور، إلا أنه راوح بينه وبين الجر، يقول: «والخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء حروف الجر، والإضافة، والإتباع، فأما الإتباع فقد تقدم حكمه، فيبقى حكم الإضافة وحروف الخفض»(٤).

من المصطلحات التي عُرف بها الكوفيون كذلك مصطلح العماد، ويقابله عند البصريين الفصل، قال أبو حيان: «والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين عمادا، وبعض الكوفيين يسميه دعامة، ويسميه المدنيون صفة»(٥). ويقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبراً. قال ابن يعيش – معللاً تسمية البصريين لهذا الضمير بالفصل -: «فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير»(٦). ويقول ابن عصفور: «وتسمية أهل البصرة له

(١) آل عمران، الآية [١٥٩].

(٢) مشكل إعراب القرآن١/١٧٨.

(٣) شرح الجمل لابن خروف١/٤٧٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور١/٤٦٨. وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور دراسة وتقويماً ١٠٤.

(٥) ارتشاف الضرب١/٤٨٩. وانظر: معاني القرآن للفراء١/٥١، ٣/٣٧، الإنصاف٢/٧٠٦.

(٦) شرح المفصل٣/١١٠.

فصلا، خلافا لما سماه أهل الكوفة ؛ لأن الفصل عندنا هو البيان، أو لأنه قد فصل بين المبتدأ والخبر، وأيضا فإنهم يستغنون عنه بالبدل، والتأكيد، فاستغناؤهم عنه دليل على أنه أريد به التأكيد مع تبيين أن الثاني ليس بتابع للأول»[1].

كما علل ابن عصفور كذلك لتسمية الكوفيين لهذا الضمير بالعماد بقوله: «وإنما يسميه أهل الكوفة عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يتبين أن الثاني ليس بتابع للأول. فإن قيل: إنك إذا قلت: أنت القائم، معلوم أن الثاني ليس بصفة للأول. فالجواب: إنه لما اضطر إليه في موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعد) لعلة، حملوا (أعد، ونعد) عليه وإن لم تكن فيه تلك العلة»[2].

وقيل: إنما سُمي كذلك «كأنه عمّد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده»[3]. فسبب تسمية الكوفيين لضمير الفصل عماداً، أنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع، أو كونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. ولذلك نرى بعض الكوفيين يسميه (دعامة)؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقويه به ويؤكد به، إذ التأكيد من فوائد مجيئه[4].

وقد وضع الفراء ضابطاً للعماد فقال: «وهو يوضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل، صلح في ذلك العماد[5].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور٢/٦٥. وانظر: الإنصاف٢/٧٠٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور٢/٦٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش٣/١١٠.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٢٤، مصطلحات النحو الكوفي٤٨.

(٥) معاني القرآن للفراء١/٥١.

وممن استعمل هذا المصطلح من الأندلسيين – إضافة لأبي حيان وابن عصفور كما مر آنفاً- ابن خروف[1]، وابن مالك الذي يقول: «من المضمرات المسمى عند البصريين فصلا، وعند الكوفيين عمادا... وسمي عماداً لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان»[2].

ولا شك أن المطلع على هذه الأمثلة وغيرها مما هو مبثوث في مصنفات النحو الأندلسي، يدرك بوضوح أن نحاة الأندلس لم يقتصروا على الإفادة من آراء الكوفيين وأحكامهم النحوية فقط، بل تجاوز الأمر ذلك ليشمل الإفادة كذلك من مصطلحات الكوفيين. على أن هذه الإفادة لم تكن تقليدا أعمى، بل سلك الأندلسيون سبيل التعليل في قبولهم لما اقتنعوا به من مصطلحات تفرد بها أهل الكوفة، مما يدل على أن اختيارهم لها كان على بصيرة وقناعة، كما هي عادة علماء هذا الصقع الذين اشتهر عنهم – غالباً- التحقيق والمناقشة للرأي قبل اعتماده.

[٣] التعليل للترتيب والتصنيف:

المعروف أن الدرس النحوي يعالج - من ضمن ما يعالجه- الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث أجزاؤها، وما يطرأ على هذه الأجزاء في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، وإظهار وإضمار، وغير ذلك من الظواهر اللغوية المعروفة الموصولة بنظام الجملة.

وسوف أركز في هذه الفقرة على التعليل النحوي في مجال الترتيب، وأعني به ما يطرأ على أجزاء الجملة من تقديم وتأخير، ثم أخلص لتناول التعليل في مجال التصنيف، وأعني به الخلاف الحاصل في تصنيف الكلمات بين الاسمية والحرفية، أو بين الاسمية والفعلية، أو بين الفعلية والحرفية، وغيرها. إضافة للخلاف في الجمل نفسها. كل ذلك من خلال المسائل المدروسة بالقسم الأول.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف٢/٦٧١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك١/١٦٧.

(أ) التعليل للترتيب: للجملة العربية وضع أصلي يقوم على تقديم المسند ثم المسند إليه ثم التوابع في الجملة الفعلية، ومجيء المسند إليه ثم المسند ثم التوابع في الجمل الاسمية. وقد يعرض لهذا الترتيب الأصلي عوارض تستدعي تقديم بعض الأجزاء وتأخير أخرى.

ومن المسائل التي لها صلة بهذا الموضوع مما تم تناوله في القسم الأول مسألة تأخير الفاعل المحصور بـ (إلا)؛ حيث أوجب النحويون تأخير الفاعل المحصور بـ (إنما) ظاهراً كان نحو: إنما يكرم عمراً زيدٌ، أو مضمراً نحو: إنما يعطي الفقيرَ أنت، واختلفوا في المسألة إذا كان الحصر بـ(إلا)؛ فأجاز الكسائي تقديم الفاعل المحصور بـ(إلا) وتأخير المفعول، نحو ما أكرمَ إلا زيدٌ عمراً[1]، وتابعه على ذلك من الأندلسيين أبو حيان[2].

وأوجب البصريون تأخر الفاعل المحصور بـ(إلا)، ولم يجيزوا تقديمه[3]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[4].

استدل المجوّزون لتقديم الفاعل في هذه الحال بمجموعة من الأدلة المسموعة[5]. أما من أوجب التأخير، فحجته حمل الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما)؛ وذلك أن الاسمين بعد (إنما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره، كقولك قاصداً لحصر الفاعلية في زيد: إنما يكرم عمراً زيدٌ؛ فالمراد كون الكرم المتعدي لعمرو مخصوصاً به زيد، ولا يعلم هذا إلا بتأخير (زيد) فامتنع تقديمه. وجعل المقرون بـ(إلا)

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٤، ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠، تعليق الفرائد ٤/٢٧٣، همع الهوامع ٢/٢٦٠، التصريح على التوضيح ١/٢٨٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠، تذكرة النحاة ٣٣٤-٣٣٥.

(٣) انظر: المراجع في الهامشين السابقين، وأوضح المسالك ٢/١٢٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٠٠-١٠١، ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠.

(٥) انظر هذه الأدلة في مسألة: تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا).

متأخراً، وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر- ليجري الحصر على سنن واحد[1].

كما احتج المانعون كذلك بأن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعاً له، فلو قدمت الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول، لزم خلاف ذلك، وهو عمل الفعل في المفعول المتأخر[2].

ولوضوح معنى الحصر وأمن اللبس حتى عند تقديم الفاعل مع (إلا)، فقد كان قول المجوّزين أولى بالقبول؛ حيث إن قياس المسألة على الحصر بـ (إنما) بعيد، حتى قال ابن مالك في رده على دليل المانعين الحاملين للحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما): «ولم يلزم الكسائي ذلك؛ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين»[3].

والخلاف نفسه يلحظ في مسألة (تقديم المفعول به المحصور بـ(إلا)؛ حيث استند المجوّزون والمانعون للحجج نفسها.

كما أن من المسائل الأخرى ذات الصلة بموضوع الترتيب مسألة: تقديم المفعول به مضافاً إلى مفسّر ضمير الفاعل؛ حيث منع النحويون إيقاع فعل فاعله مضمر متصل على ظاهره وهو مفسّر لذلك المضمر، نحو: زيداً أكرم، بمعنى: أكرم نفسه[4].

أما إذا وقع الفعل على مضاف إلى مفسر الضمير، نحو: غلامَ هندٍ أكْرَمَتْ، وثوبيْ الزيدين يلبسان، فقد اختلف فيه النحويون في ذلك؛ فذهب هشام بن

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، همع الهوامع ٢٦٠/٢.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٢٧٢/٤.

(٣) شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(٤) انظر الأصول ٢٤٢/٢، شرح التسهيل ١٥٤/٢، الارتشاف ٢٧٧/٢، التذييل والتكميل ١٥٩/٢ب، ١٦٠أ، المساعد ٤٢٨/١.

معاوية من الكوفيين إلى إجازة المسألة[1]، وتابعه على ذلك من الأندلسيين ابن مالك[2]، وأبو حيان[3]. وذهب الأخفش والفراء إلى المنع، ونقل النحاس المنع عن أكثر البصريين كذلك[4]. في حين اختلف النقل عن الكسائي والمبرد[5].

وعلل المانعون للمسألة بقولهم: إن الفعل تسلط على فاعل ومفعول هو ذات الفاعل، ففي قولهم: غلامَ هند ضربت، أصبحت هند من «تمام الغلام، والغلام مفعول، فقد جعلت المفعول الذي هو فضلة لا بد منه، ليرجع الضمير الذي هو الفاعل إليه»[6].

فهذه المسألة تؤول إلى قولهم: زيداً ضرب، بمعنى: ضرب نفسه. وهي مسألة ممنوعة بلا خلاف[7]؛ وذلك لأن جوازها يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى عنه، وهو الفاعل، على مفهومية ما يُستغنى عنه، وهو المفعول[8].

أما من أجاز المسألة، فقد استدل بأن ذلك ثابت في لسان العرب[9]. وهو ما رجحته في المسألة اعتمادا على الأدلة المسموعة، إضافة إلى أن الضمير المتصل بالفعل إنما عاد على متقدم لفظاً متأخر رتبةً، وذلك غير ممتنع. ثم إن الضمير الذي هو الفاعل وهو عمدة، مفسره ليس المفعول، إنما المضاف إلى المفعول، مما يجعل

---

(١) انظر: المراجع السابقة، وهشام بن معاوية الضرير ٢٠٩-٢١٠..

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٧٧.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق. وقد نقل ابن عصفور عن البصريين الجواز (انظر: الارتشاف ٢/٢٧٧، المساعد ١/٤٣٨).

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) الأصول ٢/٢٤٢.

(٧) انظر: المساعد ١/٤٣٨.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤..

(٩) نص على ذلك أبو حيان. انظر: الارتشاف ٢/٢٧٧.

قولهم: إن هذه المسألة تؤول إلى مسألة: زيداً ضرب، أمراً بعيداً. ثم إن المخاطب بنحو: ضيفَ زيدٍ أكرم، لا يلتبس عليه المعنى المراد، وهو أن زيداً أكرم ضيفه.

ومن المسائل الأخرى من مسائل التقديم والتأخير التي حصل فيها خلاف مسألة تقديم المستثنى أول الكلام؛ حيث أجاز النحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو: ما حضر إلا زيداً أحدٌ، ولكنهم اختلفوا في تقديم المستثنى أول الكلام؛ فذهب الكوفيون -ونُصَّ على الكسائي منهم- إلى إجازة تقديم حرف الاستثناء والمستثنى أول الكلام، نحو قولهم: إلا طعامك ما أكل زيد[1]. وتابعهم على ذلك الأبذي من الأندلسيين مشترطاً أن يُسبق حرف الاستثناء بحرف نفي، نحو: ما إلا زيداً في الدار أحد[2]. وذهب البصريون إلى منع المسألة مطلقاً سواء تقدم حرف نفي أم لم يتقدم[3].

استدل المجوّزون بعدة أدلة مسموعة قدم فيها المستثنى مع أداته في أول الكلام، وكانت أداة الاستثناء في جميع هذه الشواهد (خلا)، وهي فرع (إلا)، فالأصل أولى بذلك[4].

كما احتجوا كذلك بأن تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز، كقولك: ما لي إلا أباك صديق، فكذلك يجوز تقديم المستثنى على العامل فيه لأن العامل في الاستثناء فعل، وتقديم المفعول على الفعل جائز[5].

أما الأبذي الذي قصر الجواز على ما إذا سُبق المستثنى بنفي، فتعليله أن المستثنى لم يتقدم على الكلام بجملته؛ وذلك لسبق أداة النفي[6].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٧٣، التبيين ٤٠٦، شرح الكافية للرضي ١/٢٢٨، ارتشاف الضرب ١/٣٠٧، همع الهوامع ٣/٢٦٠.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/٣٠٧، همع الهوامع ٣/٢٦١.

(٣) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق، وخزانة الأدب ٣/٣١٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/٢٦١.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٢٧٥-٢٧٦، التبيين ٤٠٨.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣/٢٦١.

أما المانعون للمسألة فقد عللوا لقولهم بأن الاستثناء يضارع البدل، ولما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه[1]. ثم إن حرف الاستثناء أتي به وصلة للفعل وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو (مع)، فإنك لو قلت: وزيداً قمت، لم يجز[2].

والذي يلحظ من الأدلة المسموعة التي استدل بها المجوزون، أن أداة الاستثناء المتقدمة هي (خلا)، ومعلوم الخلاف بين النحويين في (خلا): أفعل هي أم حرف؟ حيث أنكر سيبويه وأكثر البصريين حرفية (خلا)، وقالوا: إنها فعل بمعنى المفارقة والمجاوزة وقد ضمنت معنى الاستثناء[3]. وعلى ذلك فلا مانع من تقدمها ما دامت فعلاً.

أما حروف الاستثناء فالراجح أنه لا يجوز أن تتقدم مع المستثنى أول الكلام. قال الرضي بعد أن ذكر قول الكوفيين المجوزين للتقديم: «والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا. ويمنعه القياس أيضاً؛ وذلك لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً كما ذكرنا، ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً؛ لأن الظاهر أنك أخرجت زيداً من حكم المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً... ومرتبة المخرَج أن يكون بعد المخرج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً، لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما، نحو: جاءني إلا زيداً القوم، والقوم إلا زيداً إخوتك، ولم يجز تقدمه عليهما معاً»[4].

وواضح من خلال هذه المسائل وغيرها[5] اعتصام الكوفيين ومن وافقهم بظاهر النصوص، وقياسهم على ما سُمع منها - وإن كانت قليلة- واعتمادها لبناء قاعدة

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٧٦، التبيين ٤٠٦.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وهمع الهوامع ٣/٢٦٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣١٧-٣١٨، همع الهوامع ٣/٢٨٦.

(٤) شرح الكافية ١/٢٢٨.

(٥) انظر مثلا: مسألة: تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها. ومسألة: توسيط معمول خبر (كان) وأخواتها.

وحكم نحوي عليها، في حين يلجأ البصريون إلى تأويل ظاهر هذه النصوص لمخالفتها للقاعدة النحوية التي صاغوها اعتماداً على استقرائهم للنصوص الكثيرة الواردة في المسألة، مما يدعم الفكرة الشائعة عن المنهجين الكوفي والبصري، حيث يعتمد الأول على التوسع في اعتماد المسموع، فيعتد به وإن كان قليلاً ولا يتحرج في القياس عليه، في حين يتشدد أصحاب المنهج البصري، فيعتد أصحابه بالكثير دون القليل، ويتحرجون من القياس على المسموع إذا كان قليلاً، يقول ابن السراج – متحدثاً عن الفراء-: «وهو وأصحابه كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة»[1]، ولا أظن إلا أن أبا بكر عنى بعبارة (الشاذة): القليلة. أما المنهج البصري فيمكن تلمسه من قول أبي عمرو بن العلاء عندما سئل عما وضعه مما سماه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: «لا. فقيل له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفتني لغات»[2].

على أن ذلك لا يجب أن يأخذ الدارس بعيداً، فيحكم على المنهجين بإطلاق يبتعد به عن الحقيقة؛ إذ يلحظ أحياناً أن الكوفيين أنفسهم يتحرجون من القياس على الأدلة المسموعة القليلة، بل قد يتعدى الأمر ذلك ليتحرج الكوفيون من القياس على المسموع وإن لم يكن قليلاً، مما حدا بالدكتور أحمد مكي الأنصاري ليقول عن الفراء: «إذا كنا رأينا الفراء في بعض الأحيان يقيس على الشاهد الواحد، استجابة للنزعة الكوفية، فإنا نراه في أحيان كثيرة لا يقيس عليه. بل إنه لا يعتد بالسماع ولو تعدد في كثير من الأحيان برغم أنه هو الذي سمعه بنفسه»[3]، مما يدل على نسبية مسألة القياس لدى المنهجين.

---

(١) الأصول١/٢٥٧.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين٣٩، المزهر٢/١٨٤.

(٣) أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة٣٧٨.

أما عن طبيعة التعليل المتعلق بالترتيب، فيتضح من تصفح العلل التي لجأ إليها كل من الكوفيين ومن وافقهم في المسائل السابقة وما شاكلها، موازنة بالعلل التي اعتصم بها مخالفوهم في هذه المسائل نفسها، يتضح أن الكوفيين وموافقيهم تمسكوا بظاهر المسموع، وإن كان قليلاً، إضافة إلى وضوح المعنى المراد التعبير عنه، كما هو الحال في تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا)، وتقديم المفعول المحصور بـ(إلا) كذلك، فما دام المعنى لا يخفى على السامع، فلا مانع من إجازة المسألة. أما مخالفوهم فواضح أنهم لم يقفوا عند مثل هذه العلل اللغوية القريبة من روح اللغة، بل لجأوا إلى ما سمي عند النحويين بعلة العلة، أو بالعلل الثواني والثوالث، كما هو واضح من حمل الاستثناء على البدل فلا يجوز تقديم الأول كما لا يجوز تقديم الثاني. وأن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنىً أو مستثنىً منه أو تابعاً لأحدهما، مما يمنع تقديم المستثنى أول الكلام، وهي من العلل التي لا يمكن تصنيفها ضمن العلل الأول.

(ب) التعليل للتصنيف: يفزع النحويون عند خلافهم في تحديد نوع الكلمة إلى التعليل، كما هو شأنهم في البرهنة على آرائهم للقواعد والأحكام والظواهر النحوية المختلفة. وسأسعى في هذه الفقرة للوقوف على بعض العلل ذات الصلة بموضوع التصنيف النحوي.

- تردد الكلمة بين الفعلية والحرفية: من الأمثلة على الخلاف في نوع الكلمة عند النحويين وترددها بين الفعلية والحرفية، خلافهم في (حاشا)؛ حيث ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى القول بأنها حرف دال على الاستثناء يجر ما بعده دائما، ولا يكون فعلا ناصبا في الاستثناء. ومما استدلوا به لذلك عدم جواز دخول (ما) المصدرية عليه، ولو كانت (حاشا) فعلا ناصبا لما امتنع ذلك كما دخلت(ما) على (خلا) و(عدا).

أما الكوفيون فذهبوا إلى إجازة النصب بـ(حاشا) في الاستثناء، وهو عندئذ فعل ماض. وتابعهم على ذلك أبو بكر الزبيدي وابن خروف وابن مالك من

الأندلسيين. ومما استدلوا به لمذهبهم ثبوت النصب بـ(حاشا) في الاستثناء بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته. إضافة لكون (حاشا) يتصرف، وإذا كان متصرفا وجب أن يكون فعلا ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال[1].

وذهب بعض الكوفيين إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل استُعمل استعمال الحروف، فحذف فاعله[2].

- تردد الكلمة بين الاسمية والحرفية: من الأمثلة الخلافية التي ترددت فيها الكلمة بين الاسمية والحرفية الخلاف في (رب) ؛ حيث ذهب جمهور البصريين إلى القول بحرفيتها. ومما استدلوا به لذلك خلو (رب) من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، إضافة إلى أنه لا تحسن فيها علامات الأفعال، مما يجعل القول بأنها حرف متعيناً. كما استدلوا كذلك بمساواة (رب) للحرف في دلالتها على معنى في غيرها، وهذا المعنى هو تقليل ما دخلت عليه.

أما الكوفيون ومن تابعهم من الأندلسيين كابن الطراوة، فقد ذهبوا إلى القول باسمية (رب)، ومما استدلوا به لذلك حمل (رب) على (كم) ؛ لأن (كم) للعدد والتكثير، و(رب) للعدد والتقليل. و(كم) اسم بإجماع، فكذلك (رب) اسم وليست حرفا. كما استدلوا أيضا على اسمية (رب) بأنها تباين الحروف وتشبه الأسماء في أشياء، منها: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة، وأنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به بخلاف الحروف[3].

كما أن من الأمثلة على هذه المسألة الخلاف في (إذا) الفجائية ؛ حيث ذهب الزجاج والرياشي إلى القول بأنها ظرف زمان، وقيل: إن ذلك ظاهر كلام

---

(١) انظر: مسألة: النصب بـ(حاشا) مجردة من (ما)، والمراجع المثبتة هناك، وحاشية الصبان على الأشموني٢/١٦٥.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٢٧٨، ارتشاف٢ الضرب/٣١٧، همع الهوامع٣/٢٨٥..

(٣) انظر: مسألة: (رب) بين الاسمية والحرفية والإحالات التي فيها.

سيبويه؛ واستدلوا لهذا القول باستصحاب الحال؛ فقد ثبت أن (إذا) الظرفية تدل على الزمان، فالتي للمفاجأة كذلك، إبقاءً لها على ما ثبت لها.

وذهب المبرد إلى القول بأنها ظرف مكان، وارتضى ذلك ابن جني، ونُسب كذلك إلى سيبويه. ومما استدلوا به لهذا القول وقوع (إذا) الفجائية خبرا عن الجثة في نحو: خرجت فإذا زيد. ومعلوم أن ظرف الزمان لا يصلح الإخبار به عن اسم ذات إلا في ضرب من التأويل.

وذهب الكوفيون إلى أن (إذا) حرف، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك، كما نسب القول بذلك إلى الشلوبين في أحد قوليه. ومما استدلوا به لذلك أن (إذا) الفجائية كلمة تدل على معنى في غيرها، فهي غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال. كما أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف. ثم إنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية، مع انتفاء علامات الأفعال عنها، ولا يكون ذلك إلا في الحروف[(١)].

ومن الأمثلة على هذه المسألة كذلك الخلاف في (ما) المصدرية؛ حيث ذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين إلى أنها حرف. ومما استدلوا به لقولهم: ورود نصوص فصيحة لا يتأتى فيها تقدير ضمير عائد على (ما)، مما يدل على حرفيتها، ومن هذه النصوص قول الله -تعالى-: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[(٢)]، قال ابن الشجري: «فهذا - أي قول من ذهب إلى اسمية (ما) المصدرية مطلقا- قد أفسده النحويون بقوله -تعالى-: -الآية..- وإن أعدنا الضمير إلى التكذيب، لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب، كانوا بذلك مؤمنين»[(٣)].

كما أن من الأدلة على حرفية (ما) المصدرية، أنها تُؤَوّل مع ما بعدها بمصدر، كما أنّ (أنْ) الناصبة للفعل كذلك، وليس لنا اسم مؤول مع ما يليه بمصدر.

---

(١) انظر: مسألة: الخلاف في (إذا) الفجائية، والإحالات المثبتة هناك.

(٢) سورة البقرة، الآية [١٠].

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٩.

وذهب جماعة من الكوفيين إلى أن (ما) المصدرية اسم، وتابعهم من الأندلسيين: السهيلي وابن الحاج. ومما استدلوا به لذلك عدم إعمال (ما) في الفعل الذي وليها، مع أنها مختصة به وليست جزءاً منه، ولو كانت (ما) المصدرية حرفاً كـ(أنْ) لعملت في الفعل كما عملت (أنْ). ثم لو كانت (ما) حرفاً، لجاز أن يقال: يعجبني ما لا يقوم زيد، كما يقال: يعجبني أن لا يقوم زيد. إضافة إلى أن القول باسمية (ما) دائما فيه -كما يقول ابن هشام-: «تخلص من دعوى اشتراك لا داعي له؛ فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل»[1].

- **تردد الكلمة بين الإعراب والبناء**: من الأمثلة التي ترددت فيها الكلمة بين الإعراب والبناء من المسائل السابقة، الخلاف في فعل الأمر؛ حيث ذهب عامة البصريين إلى القول ببنائه، واستدلوا لذلك بأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فبقي على أصله في البناء. ومما يدل على عدم مشابهة الأمر للأسماء أن لام التأكيد لا تدخله كما تدخل على الفعل المضارع.

كما استدلوا بأنه لا يجوز أن يكون فعل الأمر مجزوماً بإضمار اللام؛ لما في ذلك من كثرة الحذف لغير موجب، ولضعف حروف الجزم التي هي من عوامل الأفعال، والتي هي أضعف من حروف الجر العاملة في الأسماء، وحرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب، فهو فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة، وممن تابعهم من الأندلسيين: أبو علي الحسين بن أبي الأحوص، وابن عطية. ومما استدلوا به قولهم إن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام نحو: لِتَفْعَلْ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم

(١) المغني٤٠٣. وانظر: مسألة: الخلاف في (ما) المصدرية، والإحالات المثبتة فيها.

أكثر من الغائب، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها كما حذفوا تاء المضارعة طلباً للتخفيف. وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها.

ومن أدلتهم كذلك على أن أصل صيغة (افعل) هو (لِتفعل)، مجيء ذلك في جملة من النصوص الفصيحة، ومنها قول الله -تعالى-: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[1]، حيث قرأها الجمهور بالياء، في حين قرأها جماعة منهم زيد بن ثابت (فلتفرحوا) بالتاء على الخطاب[2]. قال الفراء: «وقوى قول زيد أنها في قراءة أبيّ: فبذلك فافرحوا، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه»[3].

كما أن من أدلتهم حمل فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم في الإعراب؛ لأن الفعل المعتل الآخر يُجزَم بحذف حرف العلة، وكذلك الشأن إذا كان مأموراً به، نحو: اغزُ، وارمِ، واخشَ[4]. ثم إن الأمر معنى حقه أن يُؤَدَّى بالحرف[5].

- **تردد الكلمة بين التصرف والجمود:** من الأمثلة الخلافية حول تردد الكلمة بين التصرف والجمود، الخلاف في (دام)؛ حيث ذهب البصريون إلى القول بأنها تتصرف؛ مستدلين بقولهم: أدوم لك ما تدوم لي.

وذهب الفراء إلى القول بعدم تصرف(دام)، وتابعه على ذلك كثير من المتأخرين، منهم ابن عصفور وابن مالك من الأندلسيين؛ واستدلوا بأن قولهم:

---

(١) سورة يونس، الآية [٥٨].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء١/٤٦٩، المقتضب٢/١٣١، اللامات للزجاجي٩٣، المحتسب ١/٣١٣، حجة القراءات٣٣٣، أسرار العربية٣١٨، النشر٢/٢٨٥، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢، البحر المحيط٦/٧٦.

(٣) معاني القرآن١/٤٦٩.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: مسألة: فعل الأمر بين الإعراب والبناء. انظر ما فيها من إحالات.

أصحبك ما دام زيد صديقك، في قوة: أصحبك إن دام زيد صديقك، وكل شرط حُذف جوابه التُزم مضيه، يقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز: إن تفعل، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب. ثم إن المقصود من (دام) طول المدة، والماضي أطولها لعوْد المستقبل إليه[1].

- تردد الكلمة بين الإفراد والجمع: يختلف في الكلمة أحيانا بين مثبت لدلالتها على الجمع، وقائل بدلالتها على المفرد، ومن أمثلة ذلك: الخلاف في (أيمن) في القسم؛ حيث ذهب البصريون إلى القول بأنه مفرد مشتق من اليُمْن. ومما استدلوا به لذلك أن همزته همزة وصل، ولو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع. ومما يدل على ذلك أيضا أنهم قالوا في (أيمن الله): (مُ الله)، ولو كان جمعا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا؛ إذ لا نظير لذلك في كلامهم، فوجب أن يكون مفردا.

وذهب الكوفيون إلى القول بأن قولهم في القسم: (أيمن الله) جمع يمين، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو بكر الزبيدي. ومما استدلوا به أن (أيمن) على وزن (أفْعُل)، وهو وزن مختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدل عليه أن التقدير في قولهم: (أيمن الله): عليّ أيمن الله، أي أيمان الله عليّ فيما أقسم به. وقد جاء في نصوص فصيحة في جمع يمين: (أيمن). والأصل في همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع؛ لأنه جمع، إلا أنها وُصلت لكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل. ومما يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم: (أم الله لأفعلنّ) فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها[2].

---

(١) انظر: مسألة: تصرف دام، والمراجع المثبتة المشار إليها فيها.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/٤٠٤وما بعدها، أبو بكر الزبيدي ومنهجه ٢١٨-٢١٩.

- **تردد الكلمة بين البساطة والتركيب**: يختلف في الكلمة أحيانا بين قائل إنها بسيطة، وآخر يذهب إلى أنها مركبة. ومن الأمثلة على ذلك من المسائل السابقة، الخلاف في (لكنّ)؛ حيث ذهب عامة البصريين إلى أنها حرف بسيط. ومما استدلوا به لذلك: أن الأصل في الكلمات البساطة، والتركيب خلاف الأصل، ولا ضرورة توجبه، ومن ثم كان الالتفات إلى الأصل أحسن. كما أنه لا دليل على دعوى الزيادة والحذف والنقل، بالإضافة إلى أنه لا معنى لهذه الدعوى.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن (لكنّ) حرف مركب، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو القاسم السهيلي. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن قول الكوفيين لم يكن واحدا في دعوى التركيب؛ حيث ذهب الفراء إلى أصل (لكنّ): (لكنْ) مخففة النون، و(أنّ) المفتوحة المشددة، طُرحت الهمزة، فحذفت نون (لكن) لملاقاتها الساكن. في حين ذهب غيره من الكوفيين والسهيلي من الأندلسيين إلى أن (لكنّ) مركبة من (لا) و(إنّ)، والكاف زائدة، وقد حُذفت الهمزة تخفيفاً.

ومما استُدل به على تركيب (لكنّ)، وأن أصلها (إنّ)، أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إنّ)، فدل على أن الأصل فيها (إنّ) زيدت عليها الكاف واللام[1].

- **تردد الكلمة بين الأصالة والفرعية**: ومن أمثلة ذلك: الفعل المبني للمجهول، حيث ذهب الكوفيون إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصلية، وليست مغيرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن الطراوة. ومما استدلوا به على ذلك وجود أفعال مبنية للمجهول ولم ترد مبنية للمعلوم، نحو: جُنّ، وغُمّ، ولا يقال: جنّ الله زيدا، ولا غمّ الله الهلال، فثبت بذلك أنه غير مغير من شيء، إذ لم يسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون (غُمّ)

---

(١) انظر: مسألة: (لكنّ) بين البساطة والتركيب والهوامش المثبتة فيها.

و(جُنّ) مغيرا منه. ولو كانت صيغة المبني للمعلوم هي الأصل، للزم وجود فرع ليس له أصل، وهذا غير ممكن.

وذهب جمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول مغيرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم. ومما استدلوا به لذلك أن العرب قد تستغني بالفرع عن أصله، والدليل على ذلك ورود بعض الجموع التي لا مفرد لها. مما يوجب أن تقدر الأفعال المبنية للمجهول مأخوذة من فعل مبني للمعلوم، وإن لم ينطق به[1].

هذه بعض الأمثلة والعلل التي لجأ إليها النحويون لنصرة رأيهم في نوع الكلمة، وسوف أؤجل ذكر بعض الاستنتاجات الخاصة بهذه العلل إلى حين عرض أمثلة لأنواع التعليل.

أنواع التعليلات:

اختلف النحويون في حديثهم عن العلل النحوية، وتباينت تقسيماتهم لها؛ فابن السراج قسم العلل إلى: (علة) و(علة العلة)[2]. والزجاجي قسمها إلى: (علل تعليمية)، و(علل قياسية)، و(علل جدلية)[3]. وذهب ابن جني إلى تقسيمها إلى: (علة موجبة)، و(علة مجوزة)[4]. في حين ذهب ابن مضاء إلى تقسيمها إلى: (علل أوائل)، و(علل ثوان)، و(علل ثوالث)[5].

وهذه التقسيمات تتقاطع ولا تتعارض، ولا مشاحة في الاصطلاح، المهم هو التحديد الدقيق لمدلولات المصطلحات. ولعل أكثر هذه التقسيمات وضوحاً ما ذكره الزجاجي.

---

(١) انظر: مسألة: الفعل المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية والإحالات المثبتة فيها.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج ١/٣٥.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٥.

(٤) انظر: الخصائص لابن جني ١/١٦٤-١٦٥.

(٥) انظر: الرد على النحاة ١٣٠.

(١) **العلل التعليمية**: يقصد الزجاجي بالعلل التعليمية تلك التي «يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره»[1]. ويمثل لذلك بنصب (زيد) في قولهم: إن زيداً قائم، فإذا قيل بم نُصب زيد؟ قيل: بـ(إن)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر. وهذا ما أراده ابن مضاء بمصطلح العلل الأوائل.

ومما يمكن أن يحمل على العلل التعليمية في المسائل المدروسة ما علل به الفراء لإجازة مجيء (أل) عوضا من الضمير؛ حيث أجاز الكوفيون ذلك وتابعهم ابن الطراوة وابن خروف وابن مالك من الأندلسيين، في حين منع أكثر البصريين المسألة.

مما استدل به الكوفيون ما ذكره الفراء في قوله: «العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة، فيقولون: مررت على رجلٍ حسنةٍ العين، قبيحِ الأنف. والمعنى: حسنة عينُه، قبيح أنفُه»[2].

أما أكثر البصريين المانعون للمسألة، فقد عللوا لقولهم بأنه لو كان (أل) عوضا عن الضمير، لما جاز اجتماع العوض والمعوض منه، إذ اجتماعهما ممتنع، فلما اجتمعا، دل على أنه ليس بعوض. ومما اجتمعا فيه قول الشاعر:

رحيبٌ قطابُ الجيبِ منها رقيقُه

حيث جمع فيه بين (أل) والضمير في قوله: قطاب الجيب منها[3]. وهي علة من الواضح أنها بعيدة عن أن تكون علة تعليمية، بخلاف ما ذكره الفراء.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع من التعليل، ما ذُكر في مسألة دخول الفاء الزائدة على الخبر؛ حيث أجاز الأخفش المسألة مطلقاً، وأجاز الفراء المسألة بشرط

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢.

(٣) انظر: مسألة: مجيء أل عوضا من الضمير، والإحالات المثبتة فيها.

أن يكون الخبر أمراً أو نهياً، وتابعه الأعلم من الأندلسيين. ومنع الخليل وسيبويه وعامة البصريين المسألة، إلا إذا كان المبتدأ موصولا أو شبيها بالموصول.

علة من أجاز المسألة النصوص الكثيرة الواردة، حتى قال ابن يعيش: «وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيرا»[1]. ومما ورد في ذلك قول الله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾[2]. قال ابن مالك: «على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً، كما سهلها كون العامل مفرغا في نحو: زيداً فاضرب...؛ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة»[3].

أما المانعون فعللوا لمذهبهم بأن المبتدأ والخبر كالشيء الواحد، فدخول الفاء بينهما من قبيل الفصل قبل تمام الفائدة[4]. وعدوا ما أجازه غيرهم أمرا «لا يقتضيه القياس»[5]. أما النصوص الواردة في ذلك فأولوها على تقدير مبتدأ محذوف خبره الاسم المرفوع قبل الفاء، وجملة الأمر أو النهي المبدوءة بالفاء مستأنفة أو معطوفة على السابقة[6].

(٢) العلل القياسية: لتوضيح هذا النوع من العلل اقتصر الزجاجي على التمثيل لها، وذلك بأن يقال لمن قال: نصبت زيدا بإن في نحو: إن زيداً قائم: لِمَ وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب: أنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحُملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته[7].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١.

(٢) سورة مريم، الآية [٦٥].

(٣) شرح التسهيل ٣٣١/١.

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ٩٥/١

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٦/١.

(٦) انظر: مسألة: دخول الفاء الزائدة على الخبر، والإحالات المثبتة فيها.

(٧) انظر: المرجع السابق.

وهذا النوع من العلل هو ما أطلق عليه ابن مضاء مصطلح العلل الثواني. وإذا كانت العلل الأول تفيد في معرفة النطق بكلام العرب، فإن العلل الثواني تدل على أن أمة العرب حكيمة، وذلك مستغنى عنه؛ لذلك فقد دعا ابن مضاء إلى إلغاء هذا النوع من العلل، يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث»[1]. واستثنى منها العلل الثواني المقطوع بصحتها، مثالها قولهم: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع، وما بعدها ساكن، فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد، وتدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم دخلت عليه ألف الوصل؟ فيقال: لأنه فعل أمر حذف من أوله الحرف الزائد، وكل فعل أمر حذف من أوله الحرف الزائد، فإنه تدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم لم يترك أوله كذلك؟ قيل: لأن الابتداء بالساكن لا يمكن، وهي ثانية[2].

مما يمكن إدراجه ضمن العلل القياسية في المسائل السابقة: ما ذكره الفراء ومن تابعه في مسألة: حذف نون الوقاية من (ليت)؛ حيث أجاز الفراء وثعلب تجرد (ليت) من نون الوقاية، وتابعهما ابن مالك. وأوجب سيبويه وعامة البصريين إلحاق نون الوقاية بـ(ليت).

علل الفراء ومن تابعه لرأيهم بأن (ليت) قوي شبهها بالفعل، لكونه على مثال من أمثلته، ألا ترى أن أوله مفتوح وثانيه حرف علة ساكن وثالثه مفتوح، فهو مثل (قام) و(باع)؛ لذلك قوي ثبوت النون مع (ليت)، وإن لم يمتنع حذفها معه[3].

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما علل به الكوفيون ومن تابعهم من الأندلسيين ما أجازوه من دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلا جامدا، وهي مسألة أجازها

---

(١) الرد على النحاة ١٣٠.

(٢) انظر: المرجع السابق ١٣٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩١/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١. وانظر: مسألة: حذف نون الوقاية من (ليت).

الكوفيون، وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور وابن مالك والمالقي وغيرهم. ومنعها سيبويه والجمهور.

ومما علل به المجوّزون أن الفعل الجامد مشبه للاسم؛ وذلك لعدم تصرفه، فأشبه الاسم غير المتصرف[1].

(٣) العلل الجدلية النظرية: وهي تلك العلل التي يُعتَل بها بعد العلل القياسية، فإذا كانت العلل القياسية في باب (إن) متعلقة بمضارعة (إن) للأفعال المتعدية إلى المفعول، مما جعلها تنصب اسمها، فإن العلل الجدلية النظرية هي ما يُجاب به على أسئلة وراء ذلك، نحو قولهم: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ وحين شبهت بالأفعال لأي شيء عُدل بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله؟ ونحو ذلك من الأسئلة[2].

وقد اصطلح ابن مضاء على هذا النوع من العلل بالعلل الثوالث. ودعا إلى إلغائها لعدم الفائدة الحاصلة منها. يقول عن العلل الثواني غير المقطوع بصحتها والعلل الثوالث: «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً»[3].

ومن الأمثلة على العلل الجدلية الواردة في المسائل المدروسة ما ذُكر في عامل الرفع في خبر (إن)؛ حيث ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بـ(إن)، وهو عند الكوفيين باق على الرفع الذي كان له قبل دخول (إن) عليه، وتابعهم من الأندلسيين السهيلي، معللاً ذلك بأنه «لا يلي العامل إلا ما عمل فيه؛ فلذلك لا

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٢، منهج السالك ١/ ٧٩. وانظر: مسألة: دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلا جامدا.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٥.

(٣) الرد على النحاة ١٤١.

يلي كان إلا ما عملت فيه، وكذلك نقول: خبر إن المرفوع ليس بمعمول لإن، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ؛ ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجرورا لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبته التأخير»[1].

هذه بعض الأمثلة للعلل التي اعتصم بها الكوفيون وتابعهم عليها بعض الأندلسيين، وهي تظهر أن الكوفيين شأنهم شأن البصريين لجأوا للتعليل، وسعوا سعياً دؤوباً لتعليل الظواهر اللغوية المختلفة. إلا أن مسعاهم اتسم بصبغة أقرب لروح اللغة، وما يقتضيه ذلك من النأي عن المنطق ما أمكن. وإن كانوا لم يتجردوا مطلقا عن كل أثر منطقي، لكن إذا ووزن الأمر بما كان عليه عند البصريين، فلا شك أن الفرق واضح بين المنهجين.

والذي لا شك فيه أن موافقات الأندلسيين للكوفيين في كثير من المسائل الفرعية موحٍ بتوافق منهجي أصولي. فإذا كان الأندلسيون عنوا بالعلة النحوية عناية لافتة، فإنهم – وربما بسبب الإفادة من المنهج الكوفي- حاولوا أن يسلكوا في كثير من المواضع مسلكاً تعليلياً غير مشبع بروح المنطق، وإن لم يتجرد منه نهائياً. فلا عجب بعد ذلك أن تظهر عند أهل الأندلس أكثر الدعوات الصريحة الناقدة لمسلك النحاة المغرق في التعليل المنطقي، الذي لا يعود بكبير فائدة على العالم والمتعلم في النحو على حد سواء. ولكن هل معنى ذلك أن مثل هذه الدعوات كانت صدى للمنهج الكوفي كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين؟ بلا شك إن الجزم بصدق الدعوة أو بضده ليس بالأمر اليسير، ومما لا تتوافر الأدلة الكافية لتأييده أو رفضه.

---

(١) نتائج الفكر ٢٣٢.

الفصل السادس

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في الاحتجاج بالأدلة النحوية

المقصود بالأدلة النحوية تلك المصادر والأساسات التي اعتمد عليها العلماء في استنباط القواعد النحوية، واستندوا إليها في الترجيح والاختيار. وهي بذلك تنقسم إلى أدلة مسموعة وأخرى غير مسموعة.

أولا: الأدلة السماعية:

المقصود بالسماع ما ثبت بالنقل عن العرب الفصحاء، الذي دُوّنت بموجبه اللغة العربية وقُعّدت. وأعلاه درجةً القرآن الكريم، ويليه أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم ما ورد عن العرب الفصحاء نثراً ونظماً في عصور الاحتجاج[1].

[١] القرآن الكريم:

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «اختلف النحاة في الأخذ بقراءة القرآن؛ فكان البصريون لا يعتبرونها حجة ولا يعتمدون عليها في استنباط قواعدهم، إنما كانوا يخطئون القراءة حتى ولو كانت متواترة وكان القارئ من السبعة، إن كانت غير موافقة لأقيستهم وقواعدهم. وكان الكوفيون وابن مالك يحتجون بها ويعتدون حتى بالشاذ منها، ويقيسون عليه ويبنون أحكامهم وقواعدهم. أما أبو حيان فقد وقف موقفا وسطا بين المدرستين، فلم يتشدد فيها تشدد البصريين، فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك، فيعتمد على الشاذ منها الذي تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئا»[2].

والذي يظهر لي أن المسألة لم تكن أبداً بهذا الوضوح الذي تطرحه صاحبة القول السابق. ولا شك أن مناقشة هذا القول تستوجب وقفات عدة، لا يسعف المقام بتحريرها، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن الكلام السابق يصح إذا

---

(١) انظر: لمع الأدلة٨١، الاقتراح في أصول النحو١٥٢.

(٢) أبو حيان النحوي٤١٧-٤١٨.

كانت صاحبته تعني الأمر الغالب ؛ إذ أن الاعتماد على القراءات في تقرير القواعد والأحكام أمر مجمع عليه عند عامة النحويين، بصريين كانوا أم كوفيين، والفرق بين هذا المذهب وذاك هو في مدى التوسع في اعتماد القراءات من عدمه. ويكاد الدارسون يتفقون على أن الكوفيين كانوا أكثر احتراماً وتعويلاً على القراءات القرآنية سبعيّها وشاذّها من البصريين في الغالب[1]، وهو أمر متساوق تماماً مع منطق المنهج الكوفي الذي عُرف عنه التوسع في قبول المرويّ، فاعتد بالمثال الواحد، و الشاذ، و النادر.

على أن ذلك لا يسوّغ للباحث المنصف إطلاق القول بأن البصريين يخطئون القراء دون الكوفيين، أو أن البصريين لا يعتدون بالقراءات القرآنية بخلاف الكوفيين ؛ حيث حفظ عن بعض الكوفيين كذلك تخطئتهم لبعض القراء كما فعل بعض البصريين[2].

والنظر في المسائل المدروسة بالقسم الأول من البحث يؤكد مدى اعتداد الكوفيين ومن وافقهم من الأندلسيين بالقراءات، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) ذهاب الكوفيين إلى أن (الذي) كما يدل على المفرد، فإنه يمكن أن يدل كذلك على الجمع، وتابعهم ابن مالك. في حين ذهب سيبويه وعامة البصريين إلى أن (الذي) لا يدل إلا على المفرد فقط. ومما استدل به الكوفيون ومن تابعهم قول

---

(١) انظر: تاريخ النحو للدكتور عبدالحميد طلب٢٦٧، البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر١٢، مدرسة الكوفة٢٤١، أبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح شلبي ٢٦٢، الشواهد والاستشهاد في النحو للدكتور عبدالجبار النايلة٢٨٧، النحو العربي، نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي١٣١، المدارس النحوية١٥٨، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر للدكتور عبدالفتاح الحموز٢٣.

(٢) انظر الجهد البارز الذي بذله الأستاذ الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة في تتبعه لمن لحن القراء من النحويين وغيرهم في مبحث (تلحين القراء): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول ١٩ وما بعدها.

الله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[1]، قال الفراء – معلقا على الآية-: «الذي غير مؤقت، فكأنه في مذهب جماع في المعنى. وفي قراءة عبدالله[2] (والذين جاءوا بالصدق وصدقوا به)، فهذا دليل على أن (الذي) في تأويل جمع»[3].

(ب) في مسألة تنكير اسم (ما زال) وأخواتها: ذهب الكسائي وهشام إلى إجازة أن يكون اسمها نكرة، فأجازا نحو: ما يزال أحدٌ يذكرك[4]. وتابعهما ابن مالك الذي أجاز وقوع النكرة اسما لـ(كان) وأخواتها اختياراً، يقول: «وقد يخبر هنا وفي باب إن بمعرفة عن نكرة اختياراً»[5].

وذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة، يجب أن تكون المعرفة اسماً لـ(كان) وأخواتها، ولا يجوز مجيء اسم (كان) وأخواتها نكرة إلا في ضرورة الشعر[6].

مما يُستدل به لمن أجاز أن يكون اسم (ما زال) وغيرها من أخوات (كان) نكرة قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[7]، حيث قرأها العامة (صلاتُهم) رفعاً، و(مكاءً) نصباً، في حين قرأها أبان بن تغلب،

---

(١) سورة الزمر، الآية [٣٣].

(٢) أي عبدالله بن مسعود. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٥٤، الكشاف ٣/٣٩٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٤١٩. وانظر: مسألة (دلالة الذي على الجمع).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٩٣، التذييل والتكميل ٣/١٢٨أ، المساعد ٢/٨٦، هشام بن معاوية الضرير ١٥٦.

(٥) شرح التسهيل ١/٣٥٥، ٣٥٦.

(٦) انظر: الكتاب ١/٤٧-٤٨، المقتضب ٤/٨٨، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩١، همع الهوامع ٢/٩٦.

(٧) سورة الأنفال، الآية [٣٥].

والأعمش وغيرهما: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ نصباً، و﴿مُكَآءً﴾ رفعاً[1]، على أن (صلاتهم) خبر كان، (ومكاء) اسمها، وهو نكرة أخبر عنه بمعرفة.

ج- في مسألة: نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي: اختُلِف في نصب المضارع التالي للفاء في جواب الرجاء؛ فأجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع التالي للفاء في جواب الرجاء، نحو: لعل زيدا يأتي فيحدثَنا[2]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك[3]، وأبو حيان[4].

وذهب البصريون إلى منع نصب المضارع التالي للفاء إذا وقع في جواب الرجاء[5].

مما استدل به الكوفيون ومن تابعهم: قول الله -تعالى-: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[6]، حيث قرئ برفع (أطلع) ونصبه[7]، قال الفراء: «ومن جعله جواباً للعلي نصبه، وقد قرأ به بعض القراء»[8].

---

(1) انظر هذه القراءة في: السبعة ٣٠٥، شواذ القراءات ٤٩، المحتسب ٢٧٩/١، الدر المصون ٦٠١/٥-٦٠٢.

(2) انظر: معاني القرآن للفراء٩/٣، ٢٣٥، شرح التسهيل٣٤/٤، الارتشاف٤١١/٢، البحر المحيط٢٥٨/٧-٢٥٩، المساعد٨٨/٣-٨٩، توضيح المقاصد٢١٧/٤، همع الهوامع ٣٠٩/٢.

(3) انظر: شرح التسهيل٢٦/٤، ٣٤، المساعد٨٩/٣.

(4) انظر: ارتشاف الضرب٤١١/٢، توضيح المقاصد٢١٨/٤.

(5) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والدر المصون٤٨٢/٩.

(6) سورة غافر، الآيتان [٣٦-٣٧].

(7) العامة على رفع (أطلع)، وقرأ حفص والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي وغيرهم بنصب (أطلع). انظر: معاني القرآن للفراء٩/٣، السبعة٥٧٠، الحجة٦٣١، النشر٣٦٥/٢، الجامع لأحكام القرآن١٥/ ، البحر المحيط٢٨٥/٩، الدر المصون٤٨٢/٩.

(8) معاني القرآن للفراء٩/٣.

والمتأمل لآراء الكوفيين يقف على مدى عنايتهم بالقراءات القرآنية واحترامهم لها، فقد قبلوا القراءات، واحتجوا بها «وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم. وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها، فلا يرفضون غيرها، ولا يغلّطونها؛ لأنها صواب عندهم أيضاً»[1].

ويبدو أن هذا الموقف من الكوفيين من القراءات عائد إلى عدة عوامل منها: أن الكوفة كانت منزلا للصحابة، ففيها نزل عدد كبير منهم، وهم - أو أكثرهم - عرب، لا يُتَّهمون في فصاحتهم، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء كانوا أئمة القراء في العراق. وأن مؤسس المذهب الكوفي وأستاذه إمام من أئمة القراءة، وهو علي بن حمزة الكسائي، وهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه القراء. وأن طابع الكوفيين في دراستهم دينيّ، ومن مظاهر هذا: عنايتهم بالقرآن. وصلة الكسائي به واضحة كل الوضوح. وصلة الفراء به أيضا واضحة، فهو وإن لم يكن من القراء، إلا أن له أعمالا تتصل بالقرآن، وكتابه (معاني القرآن) شاهد ناطق بذلك[2].

والأمر نفسه، أعني شدة العناية بالقراءة، يلفيه المتفحص لكثير من مؤلفات النحو الأندلسي، فقد عني الأندلسيون بالقراءات عناية كبيرة، ولقد نشأ من هذه العناية أن كانت أصلاً مقدماً من أصول نحاتهم، يبنون عليها آراءهم. كما كانت عندهم بمكان التقديس والاحترام[3].

بل إن الأندلسيين كانوا من أكثر من ذب عن القراء ونافح عنهم، وورد عنهم ما وُجّه لهم من قيل، واتُّهموا به من اللحن، يقول أبو حيان في إعرابه لقول الله —

---

(1) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٣٤١.

(2) انظر: المرجع السابق ٣٤٥ وما بعدها.

(3) انظر: النحو في الأندلس ٨٤، أبوالقاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٢٤٩-٢٥٠.

تعالى-: ﴿۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾(1): «وقرأ الجمهور: يؤدهِ، بكسر الهاء ووصلها بياء. وقرأ قالون باختلاس الحركة، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون. قال أبو إسحاق: وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بيّن؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل. وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة، فغلط عليه كما غلط عليه في ﴿بارئكم﴾، وقد حكى عنه سيبويه، وهو ضابط لمثل هذا، أنه كان يكسر كسراً خفيفاً. انتهى كلام أبي إسحاق. وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء. فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا. وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة. حكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع. وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب: أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضا. قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿لربهْ لكنود﴾ بالجزم، ولربه لكنود، بغير تمام، وله مال. وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في: له وشبهه، إلا في ضرورة... وأبو إسحاق الزجاج، يقال عنه: إنه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه: (الفصيح) مواضع زعم أن العرب لا تقولها، ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره، ونقلوها من لغة العرب. وممن رد عليه: أبو منصور الجواليقي. وكان ثعلب إماماً في اللغة وإماماً في النحو على مذهب الكوفيين»(2).

ووقف أبو حيان وغيره من الأندلسيين مواقف أخرى مماثلة دافع فيها عن القراء، مرتضياً توجيهات النحويين الكوفيين وغيرهم الموافقة للقراءة والمدعّمة لها

(1) سورة آل عمران، الآية [75].

(2) البحر المحيط 3/221-222.

بالأدلة المسموعة عن العرب[1]. من ذلك ما ذهب إليه ابن مالك وأبو حيان من موافقتهما للكوفيين في إجازة الفصل بين المتضايفين، حيث ذهب الكوفيون - عدا الفراء- إلى إجازة الفصل بينهما في الشعر وغيره، سواء كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم غير ذلك[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3]، وأبو حيان[4].

في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط[5].

مما استدل به الكوفيون ومن وافقهم لإجازة الفصل بين المتضايفين في السعة ما يأتي:

-قول الله -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[6]، حيث قرئت بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم) على الإضافة[7]، وقد فصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول وهو (أولادهم).

(١) انظر من هذه المواقف لأبي حيان: أبو حيان النحوي ٤٢٣ وما بعدها.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٢٧-٤٢٨، ارتشاف الضرب٢/٥٣٥، التصريح على التوضيح ٢/٥٧. وانظر رأي الفراء في معاني القرآن٢/٨١-٨٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٢٧٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣٥.

(٥) انظر: الكتاب١/١٧٦وما بعدها، المقتضب٤/٣٧٦، الأصول٢/٢٢٦وما بعدها، الإنصاف٢/٤٢٧، التصريح على التوضيح٢/٥٧.

(٦) سورة الأنعام، الآية [١٣٧].

(٧) هذه قراءة ابن عامر، انظر: السبعة في القراءات٢٧٠، الكشف ١/٤٥٣، التبصرة٥٠٤، حجة القراءات٢٧٣، النشر٢/٢٥٣، المحرر الوجيز٦/١٥٨، الدر المصون٥/١٦١.

-قول الله -تعالى-: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[1]، حيث قرئت بنصب (وعده) وخفض (رسله)[2]، وبذلك فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

أما البصريون فقد استدلوا على قبح الفصل بين المتضايفين بأن الثاني منزل من الأول منزلة جزئه؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه[3]. وإنما أجيز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور؛ لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، وأما سواهما فيبقى على مقتضى الأصل[4]، يقول ابن يعيش -متحدثا عن الفصل-: «وإنما جاز بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سيان، فلذلك جاز إقحامها»[5].

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين السابقة، فقالوا عن قراءة آية الأنعام: لا يسوغ للكوفيين الاحتجاج بها؛ لأنهم لا يقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير، لم يجز أن تجعل حجة في النقيض[6].

---

(١) سورة إبراهيم، الآية [٤٧].

(٢) انظر هذه القراءة في: البحر المحيط٦/٤٥٦، الدر المصون٥/١٦٧.

(٣) انظر: الإفصاح١٢٨، شرح المفصل لابن يعيش٣/١٩، التصريح على التوضيح٢/٥٧.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٤٣٥.

(٥) شرح المفصل٣/٢٣.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٤٣٥-٤٣٦.

بل ذهب البصريون إلى القول بوهْي هذه القراءة ووهم قارئها، حتى قال بعضهم: إن هذا لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سمِجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟[1].

والذي دعا ابن عامر إلى هذه القراءة - بحسب المنكرين لها- أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو[2].

فالمنهج الصحيح في التعامل مع القراءات عند الكوفيين ومن وافقهم من الأندلسيين هو النظر في القراءة، فإذا صح سندها، لم يجز ردها لمخالفتها القاعدة النحوية، فإذا ثبتت الرواية عن أئمة القراءة لم يردها قياس عربية؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها «وقراءة ابن عامر قوية في الرواية عالية، وهي صحيحة من حيث اللغة ومن حيث النقل»[3].

وواضح من الفقرات السابقة المنهج البصري والمنهج الكوفي في التعامل مع بعض القراءات القرآنية، مما حدا بكثير من الأندلسيين ارتضاء المنهج الكوفي في هذه المسألة.

بقي أن أشير إلى أن مما له صلة بمنهج الاستدلال بالقراءات كذلك، وهو مما بدا لي أنه من خيوط التأثر الأندلسي بالمنهج الكوفي، ما ذهب إليه بعض الأندلسيين من رفضهم للترجيح بين القراءتين الصحيحتين نقلاً، يقول أبو حيان في إعراب قول الله -تعالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ..﴾[4]: قرأ حمزة وأبوبكر والكسائي (من يَصرِف) مبنياً للفاعل... وقرأ باقي السبعة (من يُصْرَف) مبنياً

(١) انظر: الكشاف٢/٥٤، الإنصاف٢/٤٣٦، الدر المصون٥/١٦٦، التصريح على التوضيح٢/٥٧.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: الدر المصون٥/١٦٨-١٧٦، الإتقان في علوم القرآن١/٧٥، النشر١/١٠.

(٤) سورة الأنعام، الآية [١٦].

للمفعول... وتكلم المعربون في الترجيح بين القراءتين على عادتهم؛ فاختار أبو عبيد وأبو حاتم وأشار أبو علي إلى تحسينه قراءة (يَصْرِف) مبنياً للفاعل لتناسب (فقد رحمه)...ورجح الطبري قراءة (يُصْرَف) مبنياً للمفعول، قال: لأنها أقل إضماراً. قال ابن عطية: وأما مكي بن أبي طالب فقد تخبط في كتاب الهداية في ترجيح القراءة بفتح الياء ومثل في احتجاجه بأمثلة فاسدة. قال ابن عطية: وهذا توجيه لفظي يشير إلى الترجيح تعلقه خفيف، وأما المعنى فالقراءتان واحد؛ انتهى. وقد تقدم لنا غير مرة إنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين. وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب (اليواقيت) أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع. وقال: قال ثعلب من كلام نفسه: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس، فضلت الأقوى». ويختم أبو حيان عبارته بالثناء على ثعلب ومنهجه فيقول: «ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقةً»[1].

[٢] الحديث النبوي:

أثارت مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي جدلاً واسعاً بين النحاة والدارسين، وسأكتفي بجملة من الملحوظات لها علاقة بهذه المسألة:

(أ) يمكن التمييز بين مواقف ثلاثة في موقف النحويين من الاحتجاج بالأحاديث النبوية: معارض بقوة للاستشهاد بالحديث، ومن هؤلاء أبو حيان وشيخه ابن الضائع. ومكثر للاستشهاد بالأحاديث ومن بينهم ابن خروف وابن مالك وابن خلدون، ومتوسط في المسألة مثل أبي إسحاق الشاطبي. ولكل طرف أدلته وحججه في المسألة وردوده على أصحاب الأقوال الأخرى[2].

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٥٤-٤٥٥.

(٢) انظر تفصيل ذلك في خزانة الأدب ١/٩ وما بعدها. وموقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي للدكتورة خديجة الحديثي، والنحاة والحديث النبوي للدكتور حسن موسى الشاعر.

(ب) لا يجب أن يفهم من عدم استشهاد النحويين بالحديث الحط من قدر الحديث أو من صاحب الأحاديث صلى الله عليه وسلم، فلم يكن مسلك النحويين – فيما أفهم- «رغبة في الحط من قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو التقليل من شأن فصاحته، فلقد اعتبرت فصاحتُه من المسلمات العقيدية التي لا يتنازع فيها اثنان»[1].

(جـ) لا يلزم من عدم استدلال النحويين بالحديث عدم تجويزهم لذلك، فلو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث، فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به، إذ «لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به»[2].

(د) نص أبو حيان وغيره على أن النحاة الأوائل لم يستشهدوا بالأحاديث، يقول في رده على ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي: «على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[3].

والذي يظهر لي أن هذا التعميم من أبي حيان محل نظر؛ إذ لجأ بعض المتقدمين إلى الاستشهاد بالحديث، وإن كان ذلك يسيراً عندهم، كالفراء مثلاً[4]. ومن

---

(١) دراسات لغوية للدكتور عبدالصبور شاهين٦٧.

(٢) خزانة الأدب١/ ٩.

(٣) التذييل والتكميل٣/١٢٩ب، ٥/١٦٩أ. ونقل السيوطي كلام أبي حيان في الاقتراح ١٥٦-١٥٧. وانظر: خزانة الأدب١/ ١٠.

(٤) انظر: أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة٢٨٢، ٣٩٤، دراسة في النحو الكوفي ١٨٥ وما بعدها.

المتأخرين السابقين لابن مالك: الزبيدي الذي استشهد بالحديث في كتابه (لحن العامة) في ستة وثلاثين موضعاً[1]. وابن سيده[2]، وابن خروف[3]، وابن الطراوة[4]، والسهيلي[5]، وغيرهم. بل عد بعضهم ذلك من مظاهر التفرد الأندلسي وخصائصه، يقول عبدالرحمن الهيتي: «كانت كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو إحدى سمات النحو بالأندلس، ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنهم أكثروا منه، وهو الأمر الجديد في نحوهم»[6].

وإذا كان من الصعب الزعم بأن هذا التوجه الأندلسي هو مظهر من مظاهر التأثر بالمنهج الكوفي، وإن كان النص على الفراء ممن اعتمدوا الأحاديث في تقرير القواعد قد يوحي بشيء من ذلك، إلا أن الأمر لا يجب أن يحجب عن الدارس أن فكرة التوسع في الرواية منشأها –من حيث الإجمال- كوفي، فلا يبعد بعد ذلك أن يكون اعتماد الأحاديث النبوية مظهراً من مظاهر هذا التوسع الذي أفاده الأندلسيون من الكوفيين.

[٣] كلام العرب المنثور:

اعتمد النحاة النثر أصلاً من أصولهم، فقد كان السماع الينبوع الذي استقيت منه قواعد العربية، والأساس الذي قامت عليه أصولها وأحكامها. وقد حفظت لنا كتب الطبقات والتراجم أخبار الرحلات التي كان النحاة واللغويون الأوائل يقومون بها إلى البوادي وأخبية الأعراب ومضاربهم، يشافهونهم، ويقيدون ما يسمعونه عنهم.

---

(١) انظر: الحركة اللغوية في الأندلس١٥٧.

(٢) انظر: دراسات في العربية وتاريخها١٦٨.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/١٠٧وما بعدها.

(٤) انظر: ابن الطراوة النحوي٣٠٦-٣٠٧، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي٢٥٣.

(٥) انظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي٢٥٩ وما بعدها.

(٦) خصائص مذهب الأندلس النحوي١٨٢.

ولم يقتصر أمر الرواية والمشافهة على فئة من النحويين دون غيرهم، بل تعاون الجميع على الوفاء بهذا الأمر وتحمل المشاق التي كانت تسببها هذه الرحلات العلمية. فقد اشتهر الكسائي من الكوفيين بالرحلة إلى البوادي، وتذكر الروايات أنه في رحلته إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز «أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[1].

ولم يفت الأندلسيين الوقوف على هذه الحقيقة، فها هو أبو حيان يصف الفراء بأنه سامع لغة، يقول: «وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة، وزعم أنه لم يسمع من العرب، والفراء سامع لغة»[2].

كما لم يفتهم كذلك الإشارة إلى عدالة الكوفيين وثقتهم، مما يؤهلهم لأن تكون مروياتهم محل قبول، يقول ابن مالك: «ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة»[3]. وفي موضع آخر يقول: «زيادة الثقة مقبولة»[4].

وينقل القرطبي قول أبي جعفر النحاس البصري ومدحه للفراء، ويتابعه على ذلك في إعراب قول الله -تعالى-: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5]، يقول أبوعبدالله القرطبي: «القول الأول من الأقوال الستة أنها لغة بني الحارث بن كعب وزَبيد وخثعم وكنانة بن زيد يجعلون رفع الاثنين ونصبه وخفضه بالألف، يقولون: جاء

---

(١) إنباه الرواة ٢/٢٥٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٧٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٨٦. على أن حصر ابن مالك للقائلين بأن (آ) للنداء في الكوفيين فقط محل نظر؛ فقد ذكر ذلك أيضا الأخفش. انظر: شرح الجمل ٢/٨٢، الارتشاف ٣/١١٧، توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦٩، الجنى الداني ٢٤٩، المساعد ٢/٤٨٢.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١/١٧٤.

(٥) سورة طه، الآية [٦٣].

الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان... وأنشد الفراء لرجل من بني أسد، قال: وما رأيت أفصح منه:

فأطْرق إطْراقَ الشُّجاعِ ولوْ يرى مَساغاً لِناباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما

ويقولون: كسرت يداه وركبت علاه وعليه... قال أبو جعفر: وهذا القول من أحسن ما حُملت عليه الآية؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى بعلمه وأمانته؛ منهم: أبو زيد الأنصاري، ... وأبو الخطاب الأخفش... والكسائي والفراء، كلهم قالوا هذا على لغة بني الحارث بن كعب»[1].

كما قرروا ما عُرف عن الكوفيين من التوسع في الرواية عن الأعراب، والأخذ بما صح عن العرب عندهم، يقول أبو حيان عند حديثه عن العطف بـ(بل): «وكون الكوفيين وهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ كلام العرب يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء في النسق إلا بعد إيجاب دليل على عدم سماعه من العرب، أو على قلة سماعه»[2].

على أن هنالك ظاهرة لها صلة بمسألة المسموع عن العرب، حيث يدرك المتتبع لأقوال الكوفيين قلة لجوئهم للتأويل والتقدير والحكم بالشذوذ؛ وذلك عائد أساساً إلى مبالغتهم في الاعتداد بما سُمع عن العرب، حتى إن الكوفي ليهون عليه «نقض أصل من أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه اطراح المسموع»[3].

وقد وُجد لهذا المسلك صدى في الغرب الأندلسي، يقول الدكتور عياد الثبيتي: «ابن الطراوة كالكوفيين في اعتداده بالسماع – غالباً- واحترامه له، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن١١/١٤٥. وانظر: معاني القرآن للفراء٢/١٨٤.

(٢) ارتشاف الضرب٢/٦٤٤، المغني١٥٣، همع الهوامع٣/١٨٠.

(٣) نظرة في النحو للدكتور طه الراوي، مجلة المجمع العلمي بدمشق، م١٤، ج٩-١٠/٣١٩.

١ - قلة الشواذ عنده ؛ فابن الطراوة لا يكاد يصف شيئاً جاء به النقل بالشذوذ، إذ يعتد بالقليل، فيجعله قياسا مطرداً....

٢ - وينتج عما تقدم إبقاؤه المسموع على ظاهره، وما يتبع ذلك من نفوره من التقدير والحذف والإضمار»[١].

وقريب من هذا ما عبر عنه أبو حيان في مسألة: تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا): حيث أجاز الكسائي تقديم الفاعل المحصور بـ(إلا) وتأخير المفعول. وتابعه ابن مالك وأبو حيان. في حين أوجب البصريون تأخر الفاعل المحصور بـ(إلا). قال أبو حيان: «والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد»[٢].

وفي مسألة: وقوع الفعل الماضي حالاً: أجاز الكوفيون عدا الفراء مجيء الفعل الماضي حالاً، وإن لم يقترن بـ(قد)، في حين منع ذلك البصريون والفراء. وتابع الكوفيين من الأندلسيين ابن مالك وأبو حيان الذي قال: «والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً»[٣].

ولا أظنني بحاجة للتمثيل للمسائل التي اعتمد فيها الكوفيون ومن وافقهم من الأندلسيين على كلام العرب المنثور؛ إذ لا تكاد تخلو مسألة من المسائل المذكورة بالقسم الأول من البحث من دليل أو أكثر من لغات العرب. ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين إعمال (إن) عمل (ليس)، وتابعهم ابن مالك وأبو حيان. وذهب أكثر البصريين والفراء إلى منع ذلك. ومما استدل به الكوفيون ومن تابعهم ما حُكي عن أهل العالية: إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك. وإن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية. وما سمعه الكسائي من قول أعرابي: إنَا قائماً،

---

(١) ابن الطراوة النحوي ٣٠٤-٣٠٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢م٣٧٠، البحر المحيط ٤/١٤، منهج السالك ٢١٤.

فأنكرها عليه، وظن أنها (إنّ) المشددة وقعت على (قائم)، قال: فاستثبته، فإذا هو يريد: إنْ أنا قائماً. فترك الهمزة وأدغمها[1].

(ب) أجاز الكسائي والفراء نصب الجزءين مع (ليت)، وعن الفراء مع (لعل) و(كأن)، كما نسب إلى الكوفيين القول بإجازة النصب مع (إن) وأخواتها. ووافقهم ابن الطراوة وابن السِّيد. ومنع جمهور البصريين المسألة. ومما استدل به المجوِّزون أن ذلك لغة لطائفة من العرب، كما قيل إنها لغة رؤبة وقومه[2].

(جـ) أجاز الفراء مجيء (الذي) موصولا حرفياً، وتابعه ابن خروف وابن مالك. ومما استدلوا به لذلك ما رواه الفراء عن العرب: أبوك بالجارية الذي يكفل، وبالجارية وما يكفل[3].

ومما له صلة بموضوع المسموع عن العرب كذلك ما عُرف عن الكوفيين من مسلك التوسع في دائرة الاستشهاد، لتتعدى الأعراب الذين عول عليهم البصريون وقبلوا الاحتجاج بلغاتهم، وهم: قيس وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[4]. فلم يقتصر الكوفيون على هؤلاء فحسب، بل استشهدوا كذلك بلغات من يثقون به من الأعراب من غير الذين حددهم البصريون، كأعراب سواد الكوفة من قبائل تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد الذين رد البصريون لغتهم، وخطأوهم

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/١٠٩، المغني٣٦، همع الهوامع٢/١١٦. وانظر مسألة: إعمال (إنْ) عمل (ليس).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٢/١٣١. وانظر: مسألة: نصب الاسم والخبر بعد الحروف الناسخة.

(٣) انظر: شرح التسهيل١/٢١٩، شرح الكافية الشافية١/٢٦٥. وانظر: مسألة: مجيء الذي موصولاً حرفياً.

(٤) انظر: رسالة الحروف١٤٦-١٤٧، الاقتراح١٦٢.

ونعتوهم باللحن[1]، فقد نقل السيوطي عن الأصمعي قوله: «أخذ الكسائي عن أعراب من الحطمة ينزلون بقَطْرَبّل، فلما ناظر سيبويه استشهد بلغتهم عليه»[2].

ويبدو أن هذا التوسع لم يعدم معجبين به في الأندلس، فقد قيل عن ابن هشام اللخمي: إنه «كان يتوسع في الأخذ بكلام العرب، ويعتبر كل ما روي عنهم فصيحا، ولا يهتم بمواقف النحاة القائلة بالشذوذ، والضعف، ومخالفة القياس»[3].

وفي موازنتها بين ابن مالك وأبي حيان تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «إن أبا حيان لم يكن يحتج بلغات القبائل التي خالطت الأعاجم، وهي التي تسكن أطراف الجزيرة العربية، فلم يكن يعتبر لغاتهم حجة بحيث يكفي السماع الواحد لبناء قاعدة عامة يقاس عليها، كما فعل الكوفيون وابن مالك في بنائهم الأحكام والقواعد على كل ما سمعوه من مختلف القبائل حتى التي كان جمهور النحاة واللغويين لا يأخذون عنها»[4].

[٤] الشعر:

للشعر مكانة بارزة في حياة العرب، حتى قيل عنه: إنه ديوان العرب. وصنفه عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ضمن أعلى الدرجات في قوله: (كان الشعر علم قوم، ولم يكن لهم علمٌ أصحّ منه)[5].

---

(١) انظر: تاريخ النحو وأصوله ٢٠٤.

(٢) بغية الوعاة ٢/١٦٣.

(٣) أبو موسى الجزولي ٢١-٢٢.

(٤) أبو حيان النحوي ٤٤٠-٤٤١. ويجب أن يفهم أن الجمهور الذين نصت عليهم صاحبة القول هم البصريون الذين نصوا على هذا التقييد، أما الكوفيون فإن مسلكهم مختلف عما أشير إليه.

(٥) العمدة لابن رشيق ١/٢٧، الاقتراح في أصول النحو ١٧٠.

وقد لاقى الشاهد الشعري عناية كبيرة من اللغويين والنحاة، وعُدّ الشاهد الشعري الدعامة الأولى لهم، حتى أصبحت كلمة (الشاهد) إذا ما أطلقت، فُهِم منها الشاهد الشعري[1]. فلم يكن بدّ للعلماء حتى يحوزوا قصب السبق من الإقبال على ديوان العرب حفظاً وروايةً. فأبلى كل مبرّز منهم البلاء الكبير في مشافهة الأعراب والرواة ليحصل على أكبر حصيلة من مادة اللغة وأساسها الأول. فاشتهر علماء نُعتوا باتساع الحفظ وكثرة المادة الشعرية التي يروونها إضافة للعدالة والثقة. وعلى رأس هؤلاء أعلام كوفيون وُصفوا بأنهم «علاّمون بأشعار العرب مطلعون عليها». كما قيل: «أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة»[2].

وممن اشتهر من الكوفيين بسعة حفظه للشعر علي بن المبارك الأحمر النحوي، الذي قال عنه ثعلب: كان علي بن المبارك الأحمر مؤدب الأمين يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغريب[3].

ومنهم كذلك أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، الذي كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً. قيل عنه: إنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن، كما حُدّث أنه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن بأسانيدها، وكان يملي من حفظه لا من كتاب[4].

وإذا يمّم الدارس وجهه نحو الثغر الأندلسي بأقصى الغرب، ألفى احتفاءً واسعاً بالأدب من أهل الفقه والقضاء، ناهيك عن أهل صناعة العربية ومعلميها. ولعل

---

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي١٦٣.

(٢) الاقتراح في أصول النحو١٧١.

(٣) انظر: إنباه الرواة٢/٣١٤.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين٢٧١-٢٧٢، الفهرست٧٥، تاريخ بغداد٣/١٨١-١٨٦، نزهة الألباء٣٣٠، معجم الأدباء١٨/٣٠٦-٣١٣، إنباه الرواة٣/٢٠١-٢٠٨، إشارة التعيين٣٣٥-٣٣٦، بغية الوعاة١/٢١٢-٢١٤، الزاهر في معاني كلمات الناس ١٣ وما بعدها.

سبب ذلك -كما أشار إليه ابن خلدون- يعود إلى الطريقة التعليمية التي يُنَشّأ عليها المتعلم في هذا القطر، يقول: «نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين، إذا سُئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى أو ظلامة، أو قصد من قصوده، أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي. وقلما نجد نحوياً شاعراً أو كاتباً... وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب على تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم، لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم، والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم، فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم، فتنقطع النفس لها وتستفيد إلى تحصيلها وقبولها».

والمطلع على كتب الطبقات والتراجم التي عرضت لأهل صناعة العربية في الأندلس يقف على مصداق ما ذهب إليه ابن خلدون؛ إذ غالباً ما يقترن وصف العالم بالأديب أو الشاعر إلى جانب النحوي أو اللغوي. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، منها ما قيل عن أحمد بن يوسف بن عابس المعافري: «كان ذا فهم ونبل، ومتصرفاً في علم اللغة والنحو، والشعر، وشاعراً مطبوعاً»(١). وفي ترجمة أحمد بن يوسف بن حجاج بن عمير بن حبيب بن عمير قيل: «كان حافظاً للنحو، ومشاركاً في غير ما فن من العلم. وكان عروضياً ونحوياً مدققاً، وشاعراً»(٢).

وتتظافر كثير من القصص لتؤكد على هذه الصبغة التي اصطبغ بها أهل الأندلس؛ من ذلك ما ذُكر في قصة استقبال أبي علي القالي عند وصوله إلى الأندلس، حيث كان من ضمن المستقبلين له ابن رفاعة الألبيري. وقد سار الموكب وهو يخوض في مناقشات ومفاتشات أدبية، «فكانوا يتذاكرون الأدب في طريقهم

(١) تاريخ علماء الأندلس ٣١-٣٢.

(٢) المرجع السابق ٣٩.

ويتناشدون الأشعار، إلى أن تحاوروا يوما وهم سائرون أدب عبدالملك بن مروان ومساءلته عن أفضل المناديل، وإنشاده بيت عبدة بن الطبيب:

ثُمَّة قُمْنا إلى جُرْدٍ مُسوَّمَةٍ أَعْرافُهُنَّ لأَيْدينا مَناديلُ

وكان الذاكر للحكاية الشيخ أبا علي، فأنشد الكلمة في البيت: أعرافها لأيدينا مناديل، فأنكرها ابن رفاعة الألبيري وكان من أهل الأدب والمعرفة، وفي خُلُقه حرج وزعارة. فاستعاد أبا علي البيت متثبتاً مرتين، في كلتيهما أنشده: أعرافها، فلوى ابن رفاعة عنانه منصرفاً وقال: مع هذا يوفد على أمير المؤمنين وتتجشم الرحلة لتعظيمه، وهو لا يقيم وزن بيت مشهور بين الناس، لا تغلط الصبيان فيه؟ والله لا تبعته خطوة، وانصرف عن الجماعة. وندبه أميره ابن رماحس أن لا يفعل فلم تجد فيه حيلة. وكتب إلى الحكم يعرفه، ويصف ما جرى لابن رفاعة ويشكوه»[1].

ومع أن الاسترسال في إيراد الأمثلة المؤكدة لذلك مخرجٌ عن القصد، إلا أنه لا بأس من الوقوف على مثالين آخرين، يبرهنان على شيوع ظاهرة التكامل في تكوين علماء أهل الأندلس من حيث جمعهم بين مختلف الفنون؛ من ذلك ما رواه الزبيدي عند ترجمته لأيوب بن سليمان المعافري في قوله: «حدثني محمد بن عمر، حدثني أبو هارون فقيه نكور قال: قدم علي أبو جعفر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي عند دخوله الأندلس، ثم قدم علي حين خروجه عنها، فقلت له: كيف تركت الأندلس؟ فقال لي: والله لقد رأيت بها ما لم أتوهم أن أراه، مع نأي دارها؛ لقد رأيت فقها وشعرا، ونحويين وأدباء، ولقد رأيت رجلا لو حُدِّثت أن في الأرض مثله ما صدقت، فبادرته فقلت: أيوب بن سليمان؟ فقال لي: نعم، فقلت له: من أين نظرت إليه بهذه العين؟ فقال لي: نعم، الناس عندنا كل ذي فن منفرد بفنه، وهذا رجل يتكلم مع أهل الفنون كلهم في فنونهم»[2].

---

(١) نفح الطيب٤/ ٧٠. وانظر: ابو علي القالي١٢٦.

(٢) طبقات النحويين واللغويين٢٧٢-٢٧٣.

ولم تكن هذه الظاهرة في عصر دون آخر، بل ميزت الحياة العلمية في الأندلس طيلة تاريخها. فها هو أبو حيان يحمل نفسه على تتبع دواوين العرب للتأكد من مسألة نحوية فرعية، يقول: «وقد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقديم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية -يعني آية هود-... وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلا لجاجةً وكُنتُ أبِيّاً في الخنا لستُ أُقْدِمُ»[1]

ولا أظنني بحاجة لإيراد أمثلة من المسائل التي عول فيها الكوفيون ومن تابعهم من الأندلسيين على الشعر؛ إذ لا تكاد تخلو مسألة من المسائل المذكورة في القسم الأول من هذا البحث من ذلك. ولكن حسبي أن أشير إلى الملحوظات التالية:

(أ) بعض المسائل بُنيت عند الكوفيين ومن تابعهم من الأندلسيين على الشاهد الشعري وحده؛ ومن أمثلة ذلك:

- ما ذهب إليه الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين[2]، وتابعهما ابن مالك من نحاة الأندلس[3] من إجازة مجيء الجملة الفعلية حالاً سادةً مسد الخبر. في حين ذهب سيبويه[4]، والفراء[5] إلى أن ذلك لا يجوز. ونسب إلى الفراء[6]منع المسألة إذا

---

(١) البحر المحيط٦/١٢٧. وانظر مسألة: تقديم خبر ليس عليها.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٥-٣٦، التذييل والتكميل ٢/٦٥أ، تعليق الفرائد ٣/٣٨، المساعد ١/٢١٣، همع الهوامع ٢/٤٨، حاشية الصبان ١/٢١٩-٢٢٠، نتائج التحصيل ١/٣/٩٨٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٥-٢٨٦.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٥، المساعد ١/٢١٣، الهمع ٢/٤٨. وكلام سيبويه يوحي بإجازته للمسألة لا بمنعها. انظر: الكتاب ١/١٩١.

(٥) انظر: المراجع السابقة عدا الكتاب، والتسهيل ٤٥، وشرح التسهيل ١/٢٨٥، شرح الكافية ١/١٠٥.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٣٥-٣٦، الهمع ٢/٤٩، نتائج التحصيل ١/٣/٩٨٩.

كانت الجملة الفعلية السادة مسد الخبر مصدرة بفعل مضارع مرفوع، وإجازتها في غير ذلك.

مما استدل به الكسائي ومن وافقه قول الشاعر:

ورَأْيُ عيني الفتى أباكا ... يُعْطي الجزيلَ فَعَلَيْكَ ذاكا[1]

فـ(رَأْيُ): مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله، و(الفتى): مفعوله. وقوله: (يعطي الجزيل): حال سد مسد خبر (رَأْيُ)[2].

وقول الآخر:

عَهْدي بها في الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ ... بَيْضاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ[3]

حيث سدت جملة (قد سربلت) مسد خبر المبتدأ الذي هو (عهدي).

- من الأمثلة الأخرى على ذلك مسألة: تأخيرا لفاعل المحصور بـ (إلا)؛ حيث اختلف النحويون في المسألة إذا كان الحصر بـ(إلا)؛ فأجاز الكسائي تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) وتأخير المفعول، نحو ما أكرمَ إلا زيدٌ عمراً[4]، وتابعه على ذلك من الأندلسيين أبو حيان[5]. في حين أوجب البصريون تأخر الفاعل المحصور بـ(إلا)، ولم يجيزوا تقديمه[6]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[7].

---

(١) قائله رؤبة. انظر تخريجه في مسألة (مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية) ص ١٧٧.

(٢) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٩٦.

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. انظر تخريج البيت في مسألة: مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية ص ١٧٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٤، ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠، تعليق الفرائد ٤/٢٧٣، همع الهوامع ٢/٢٦٠، التصريح على التوضيح ١/٢٨٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠، تذكرة النحاة ٣٣٤-٣٣٥.

(٦) انظر: المراجع في الهامشين السابقين، وأوضح المسالك ٢/١٢٩.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٠٠-١٠١، ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠.

مما استدل به الكسائي ومن وافقه قول الشاعر:

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا عَشِيَّةَ آناءِ الدِّيارِ وشامُها[1]

وقول الآخر:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنّارِ جارَتَهُمْ وهَلْ يُعَذِّبُ إلا اللهُ بالنّارِ[2]

حيث قدم الفاعل المحصور (إلا الله) على الجار والمجرور (بالنار)، وهو متعلق بـ(يعذب).

وقول الآخر:

ما عَابَ إلا لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا جَفا قَطُّ إلا جُبَّأٌ بَطَلاً[3]

حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا): (جبأ) على المفعول (بطلا).

(ب) وفي مسائل أخرى كثيرة أيد الكوفيون ومن تابعهم من الأندلسيين احتجاجهم بالقرآن الكريم وأقوال العرب بأبيات من الشعر، من ذلك: مسألة نصب المضارع بعد الفاء في جواب الرجاء، حيث اختُلِف في نصبه؛ فأجاز الكوفيون نصبه، نحو: لعل زيدا يأتي فيحدّثنا[4]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك[5]، وأبو حيان[6]. وذهب البصريون إلى منع نصبه[7].

---

(١) قائله ذو الرمة. انظر تخريجه في مسألة: تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا) ص ٣٢٨.

(٢) قائله يزيد بن الطثرية. انظر تخريجه في مسألة تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا).

(٣) لا يعرف قائله. انظر تخريجه كذلك في مسألة تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء٣/٩، ٢٣٥، شرح التسهيل٤/٣٤، الارتشاف٢/٤١١، البحر المحيط٧/٢٥٨-٢٥٩، المساعد٣/٨٨-٨٩، توضيح المقاصد٤/٢١٧، همع الهوامع ٢/٣٠٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل٤/٢٦، ٣٤، المساعد٣/٨٩.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب٢/٤١١، توضيح المقاصد٤/٢١٨.

(٧) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والدر المصون٩/٤٨٢.

مما استدل به الكوفيون ومن تابعهم قول الله - تعالى-: ﴿..لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ..﴾(1)، حيث قرئ برفع (أطلع) ونصبه(2)، قال الفراء: «ومن جعله جواباً للعلي نصبه، وقد قرأ به بعض القراء»(3).

وقول الله - تعالى- أيضاً: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾(4)، حيث انتصب المضارع الواقع بعد الفاء (تنفعَه) لوروده في جواب الرجاء.

وقول الراجز:

عَلَّ صُروفَ الدَّهْرِ أو دولاتِها ... يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

فَتَسْتَريحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْراتِها(5)

(جـ) بنى الكوفيون ومن وافقهم من الأندلسيين آراءهم في بعض المسائل على شاهد شعري عده مخالفوهم شاذاً، أو ضرورة خاصة بالشعر، فلا يجوز القياس عليه. ومن الأمثلة على ذلك ما ذهب إليه بعض الكوفيين من إجازة مجيء الفعل المضارع صلة لـ(أل)(6)، وهو اختيار ابن مالك(7). في حين منع المسألة جمهور

---

(1) سورة غافر، الآيتان [36-37].

(2) العامة على رفع (أطلع)، وقرأ حفص والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي وغيرهم بنصب (طلع). انظر: معاني القرآن للفراء3/9، السبعة570، الحجة631، النشر2/365، الجامع15/ ، البحر المحيط9/285، الدر المصون9/482.

(3) معاني القرآن للفراء3/9.

(4) سورة عبس، الآيتان [3-4].

(5) أنشده الفراء عن بعض العرب. انظر تخريجه في مسألة: نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الرجاء.

(6) انظر: ارتشاف الضرب 1/531، الجنى الداني 202، توضيح المقاصد 1/240، الموفي في النحو الكوفي 98.

(7) انظر: التسهيل 34، شرح التسهيل 1/201، حيث ذهب إلى أن (أل) توصل بالمضارع اختياراً، أما في الألفية فقد ذهب إلى أن ذلك قليل، يقول:

وصفة صريحة صلة أل ... وكونها بمعرب الأفعال قل

النحويين[1]. بل ذكر عبدالقاهر الجرجاني أن دخول (أل) على المضارع خطأ بإجماع[2].

مما استدل به المجوّزون قول الشاعر:

مَـا أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأصيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[3]

حيث أدخل (أل) على الفعل المضارع (ترضى).

وقول الآخر:

يَقُــولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً إلى رَبِّـنَا صَـوْتُ الحِمـارِ اليُجَدَّعُ

وقوله:

وَيُسْـتَخْرَجُ الـيُرْبُوعُ مِـن نَافِقَائِهِ وَمِـنْ جُحْـرِه بِالشَّيحَة اليُتَقَصَّعُ[4]

حيث أدخل (أل) على الفعلين المضارعين: يجدع ويتقصع.

أما من منع دخول (أل) على الفعل المضارع، فقد خص هذا الاستعمال بضرورة الشعر[5]؛ بل عد عبدالقاهر الجرجاني ذلك من أقبح الضرورات[6]، «والضرورة لا يقاس عليها»[7]. فهو من الشاذ قياساً واستعمالاً؛ لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء[8].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٥٢، ضرائر الشعر ٢٨٨، توضيح المقاصد ١/٢٤٠، شرح الألفية لابن عقيل ١/١٥٦.

(٢) انظر: المقتصد ١/٧٢، ولا شك في أن إجازة بعض الكوفيين للمسألة قدحاً في هذا الإجماع.

(٣) قائله الفرزدق، لكن البيت ليس في ديوانه، انظر تخريجه في مسألة: مجيء الفعل المضارع صلة لـ(أل).

(٤) البيتان لذي الخرق الطهوي. انظر تخريجهما في مسألة مجيء الفعل المضارع صلة لـ(أل).

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٣، ضرائر الشعر ٢٨٨.

(٦) انظر: المقتصد ١/٧٢. وانظر كذلك: معاني الحروف ٦٨، شرح الكافية ١/١٣.

(٧) الإنصاف ١/١٥٢.

(٨) انظر: المقتصد ١/٧٢.

(د) بعض الشواهد التي احتج بها الكوفيون ومن وافقهم من الأندلسيين كانت عرضة للطعن من الذين خالفوهم، وقد طال هذا النقد الرواية حيناً، والدراية أحياناً. وفي أحيان أخرى يطال الأمرين معاً؛ فأحياناً يشكك المخالفون في صحة الاحتجاج بالشاهد الشعري لأن قائله مجهول، وأحياناً أخرى ينصبّ التشكيك على الوجه الذي أورد الشاهد الشعري من أجله. ومن أمثلة ذلك:

- اختلف النحويون في مجيء (أو) بمعنى الواو؛ فأجاز الكوفيون مجيئها دالة على هذا المعنى[1]، ووافقهم أبو عبيدة[2]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين: ابن خروف[3]، وابن مالك[4]. وذهب أكثر البصريين إلى نفي مجيء (أو) بمعنى الواو[5].

مما استدل به من أجاز مجيء (أو) بمعنى الواو، قول الشاعر:

قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتِنا أو نصفُهُ فَقَدِ[6]

قالوا: المعنى: ونصفه[7].

أما من منع مجيء (أو) دالة على مطلق الجمع كالواو، فقد تمسك بأن الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ «ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم - أي المجيزين- يدل على صحة ما ادعوه»[8].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء٣/٢٢٠، ١٥٤، أمالي ابن الشجري٣/٧٣، الإنصاف٢/٤٧٨، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٣٤-٢٣٥، ارتشاف الضرب٢/٦٤١.

(٢) انظر: مجاز القرآن٢/١٤٨، تفسير الطبري٢٢/٩٤.

(٣) انظر: منهج ابن خروف١٠٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/٣٦٤، همع الهوامع٣/١٧٤.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والمسائل المنثورة٤٢، والمساعد٢/٤٥٩.

(٦) قائله النابغة، انظر تخريجه في مسألة: مجيء (أو) بمعنى الواو.

(٧) انظر: الإنصاف٢/٤٨٠.

(٨) المرجع السابق٢/٤٨١

ومن ثم ذهب المانعون إلى تأويل النصوص التي استدل بها من أجاز مجيء (أو) بمعنى الواو، ومن هذه التأويلات: ما قيل في البيت السابق: إن الرواية: ونصفه فقد، بالواو، فلا يكون فيه شاهد عندئذ[1].

- أجاز النحويون قصر الاسم الممدود في الشعر، واختلفوا في مد الاسم المقصور؛ فذهب جمهور الكوفيين[2] إلى إجازة مد المقصور في ضرورة الشعر، واشترط الفراء أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصر الاسم، فإن كان له ما يوجب قصره، فلا يجوز مده البتة، نحو: سكرى؛ لأنه مؤنث سكران[3]. ووافق الكوفيين في مذهبهم من الأندلسيين: ابن خروف[4]، وأبو حيان[5].

وذهب عامة البصريين إلى منع مد المقصور مطلقاً، ولم يجيزوا ذلك حتى في ضرورة الشعر[6].

مما استدل به من أجاز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الراجز:

قَـدْ عَلِمَـتْ أُخْتُ بَنِي السَّعْلاءِ وَعَلِمَـتْ ذاكَ مَـعَ الجِـراءِ
أَنْ نِعْـمَ مَـأْكولاً عَـلى الخَـواءِ يـا لَـكَ مِـنْ تَمْـرٍ وَمِنْ شيشاءِ
يَنْشَبُ في المِسْعَلِ واللُّهـاءِ[7]

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: المنقوص والممدود٢٨، ٢٥، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٦، الإنصاف ٢/٧٤٥، شرح الجمل لابن عصفور٢/٥٥٨، ضرائر الشعر٣٨، المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١، شرح ألفية ابن معط ٢/١٢٧٧، الارتشاف ١/٢٣٦-٢٣٧، ٣/٢٧٦، المساعد٣/٣٣٣، التصريح٢/٢٩٣.

(٣) انظر: المراجع السابقة عدا المنقوص والممدود.

(٤) انظر: ضرائر الشعر٣٨-٤١، الارتشاف ٣/٢٧٦، توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٦، التصريح على التوضيح ٢/٢٩٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٣/٢٧٦-٢٧٧.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الخامس السابق عدا المنقوص والممدود. وانظر أيضا: الأصول ٣/٤٤٧.

(٧) قيل: الرجز لأعرابي من البادية، وذكر أنه أبو المقدام بيهن بن صهر الجرمي. انظر تخريجه في مسألة: مد المقصور في ضرورة الشعر.

والسعلاء والخواء واللهاء كلها مقصورة في الأصل، أصلهن: السعلى والخوى واللهى، وقد مُدت لضرورة الشعر[1].

كما استدلوا بقول الآخر:

سَيُغْنيني الذي أغْناكَ عَنِّي ... فلا فَقْرٌ يَدومُ ولا غِناءُ[2]

فمد (غناء) وهو في الأصل (الغنى) مقصور.

أما من منع مد المقصور مطلقاً، فدليله أنه «لا يثبت سماعاً ولا يقبله قياس»[3]. أما من حيث القياس، فلأن إجازة مد المقصور تؤدي إلى رده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز؛ إذ إن المقصور هو الأصل والممدود فرع عنه[4].

ومن ثمّ رد المانعون أدلة المجيزين السابقة بردود مختلفة، منها:

- أن أبيات الرجز لا تُعرف ولا يعرف قائلها، فلا يجوز الاحتجاج بها[5].

- أن الإنشاد في البيت الثاني السابق بفتح الغين والمد في (غناء)، ومعنى (الغَناء) بالمد: الكفاية[6].

ولا بد من الإشارة إلى أنه لا يصح - في نظري- رد الشاهد لمجرد كون صاحبه مجهولاً؛ إذ يكفي في قبول الشاهد أن يكون راويه موثوقاً، يقول البغدادي: «الشاهد المجهول قائله وتتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبل، وإلا فلا»[7]. ولا شك في عدالة الكوفيين وكثير من النحويين الأندلسيين الذين تابعوهم.

(١) انظر: المنقوص والممدود٢٥، الإنصاف٢/٧٤٧.

(٢) لا يعرف قائله، انظر تخريجه في مسألة: مد المقصور في ضرورة الشعر.

(٣) شرح الجمل٢/٥٥٧.

(٤) انظر: المرجع السابق، والأصول٣/٤٤٥، والإنصاف٢/٧٥٠.

(٥) انظر: الإنصاف٢/٧٤٩، شرح الجمل٢/٥٥٩.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٧٥٠.

(٧) خزانة الأدب (المقدمة)١/١٦.

والأمر ذاته يقال في اختلاف روايات البيت الواحد؛ فلا يمكن أن يُرد الشاهد لمجرد كون المحتج به أورده برواية تخالف ما استقر عليه عند المخالف، بخاصة إذا عُرف هذا المحتج بالثقة والضبط. ثم إن اختلاف الروايات إنما يحصل «لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر، فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يوجب ذلك قدحاً فيه ولا غضاً منه»[1].

وقد استوحش كثير من الأندلسيين التجرأ على رد الشاهد أو رواية منه دون دليل حاسم، من ذلك ما علق به ابن مالك على المبرد في قوله في باب الترخيم:

«ومثله:

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

أراد: أمامة، كذا رواه سيبويه. وزعم المبرد أن الرواية: وما عهد كعهدك يا أماما، لأنه لا يجيز الترخيم الضروري إلا على الوجه الأول. وهو محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثاني... وأما زعمه إن الرواية: وما عهد كعهدك يا أماما، فلا يلتفت إليه، مع مخالفته سيبويه، فأحسن الظن به إذا لم تدفع روايته أن تكون رواية ثانية، وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو، كقوله في قول العباس بن مرداس:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مَجمع

الرواية: يفوقان شيخي، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره. وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح، ولا سند من التسوية، فكيف من الترجيح»[2].

---

(١) المرجع السابق (المقدمة) ١/ ١٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٠-٤٣١.

ثانياً: الأدلة غير السماعية:

بعد تناول الأدلة السماعية وما ظهر فيها من تأثر أهل صناعة العربية في الأندلس بالكوفيين، لا بد من تناول هذا التأثر - إن وُجد- على مستوى أدلة الصناعة الأخرى، وأعني بها الأدلة غير السماعية، وعلى رأسها - بلا شك- القياس.

[1] القياس:

يطلق القياس في اللغة على أحد معنيين: أحدهما: التقدير، وهو قصْدُ معرفة قدر أحد الأمرين بالآخر، يقال: قاس الثوب بالمتر، وقاس الأرض بالقصبة، أي قدر كل ذلك. والآخر: المساواة، سواء كانت تلك المساواة حسية، كقولهم: قست الثوب بالمتر، أي: قدرته به فساواه وحاذاه، أم معنوية، كقولك: فلان يقاس بفلان، أي: يساويه في الشرف والهمة(1).

واختلفت عبارات العلماء في التعريف الاصطلاحي للقياس؛ فقيل: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل موضع وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم(2). وقيل: هو حمل فرعٍ على أصلٍ بعلة جامعة بينهما(3).

والقياس هو المعوّل عليه في غالب مسائل النحو، وهو معظم أدلته(4). ولما للقياس من قيمة، فقد حُصر النحو - في أحد تعريفاته- فيه، قال الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ ... وبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ(5)

وقال الزجاجي: «النحو علمٌ قياسي»(6).

---

(1) انظر: تهذيب اللغة٩/٢٢٥، القاموس المحيط٢/٢٤٤، تاج العروس٤/٢٢٧.

(2) الإغراب في جدل الإعراب٤٥.

(3) انظر: شرح اللمع في أصول الفقه٢/٧٥٥.

(4) انظر: الاقتراح في أصول النحو٢١٤.

(5) انظر: معجم الأدباء١٣/١٩١، إنباه الرواة٣/٣٦٧، تاريخ بغداد١١/٤١٢، بغية الوعاة ٢/٢٦٧.

(6) الإيضاح في علل النحو ٤١.

ولم ينفك أحد من النحويين من الاستناد إلى القياس في استنباط الأحكام وتقريرها، وإن كان هذا الاستناد متفاوتاً بين النحويين في درجات التعويل على هذا الأصل؛ ولهذا قال الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحدٌ من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة والبراهين الساطعة»[1].

وقد عُني النحويون بالقياس منذ وقت مبكر، من لدن عبدالله بن أبي إسحاق الذي قيل عنه: إنه «أول من بعج النحو ومد القياس والعلل»[2]، ومروراً بالخليل بن أحمد، الذي وصفه السيرافي بأنه كان «سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه»[3]، وسيبويه وعامة البصريين والكوفيين.

قبل محاولة تلمس مسالك التأثير على مستوى القياس بين الأندلسيين والمذهب الكوفي، والتي يمكن النفاذ إليها من خلال التمعن في المسائل الواردة بالقسم الأول من البحث، لا بد من الإشارة إلى اختلاف منهجي أهل البصرة والكوفة في تعاملهم مع هذا الأصل المهم من أصول صناعة العربية؛ فقد اشتهر عن البصريين أنهم لا يلجأون إلى القياس إلا إذا كان المسموع شائعاً كثيراً، فيربطون القاعدة بالظاهرة العامة، وما شذ عن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه. يقول أبو عمرو بن العلاء لما سُئل عمّا وضعه مما سماه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقيل له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات[4].

(١) لمع الأدلة ٩٥. وانظر: الاقتراح ٢١٥.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/١٤.

(٣) أخبار النحويين البصريين ٢٥.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٩، المزهر ٢/١٨٤.

ويقول المبرد: «القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»[1]. كما نُقل عنه قوله: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك، كثرت زلاتك»[2].

أما الكوفيون، فلئن وافقوا البصريين في القياس على الكثير، إلا أنهم لم يقفوا عند ذلك، بل توسعوا فأجازوا القياس وإن كان المسموع قليلاً.

فإذا كان البصريون يحرصون أن تكون الأمثلة التي يقاس عليها كثيرة وجارية على ألسنة العرب الفصحاء، فإن الكوفيين يتوسعون في ذلك فيقيسون على ما ورد عن العرب الفصحاء وإن لم يكن شائعاً أو كثيراً؛ حتى قيل عن الكسائي - غمزاً لمنهجه -: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد النحو»[3]. ويقول ابن السراج عن الفراء: «وهو وأصحابه كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة»[4]. وهي الظاهرة نفسها التي أثبتها بعض المتأخرين مثل أبي حيان الذي يقول – متحدثاً عن موضوع العطف بـ(بل)-: «وكون الكوفيين وهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ كلام العرب يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء في النسق إلا بعد إيجاب دليل على عدم سماعه من العرب، أو على قلة سماعه»[5].

وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى ذلك الخلاف الحاصل بين الدارسين في إطلاق عبارة مذهب سماع ومذهب قياس. حيث اختلفت الآراء بين واصف للمذهب البصري بأنه مذهب قياس والمذهب الكوفي بأنه مذهب سماع، وآخر ينفي هذا

---

(١) الكامل للمبرد١ /١٨٥.

(٢) انظر: مقدمة المقتضب١ /١٠٧.

(٣) القائل هو ابن درستويه. انظر: بغية الوعاة٢ /١٦٤.

(٤) الأصول١ /٢٥٧.

(٥) ارتشاف الضرب٢ /٦٤٤. وانظر: المغني١٥٣، همع الهوامع٣ /١٨٠.

الرأي، بل يذهب إلى عكسه[1]، ورابع مثبت للعبارتين لكن دون أن يسعى لتقسيم المذهبين على هذا الأساس، كما فعل الأستاذ سعيد الأفغاني الذي يقول: «أميل إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظم، لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين، مذهب السماع، ومذهب القياس، وهما حقا وجدا، ولكن في البصرة لا في الكوفة»[2].

والذي يظهر لي أن كلا المذهبين البصري والكوفي كان يعتد بالقياس، لكن الخلاف بين المذهبين كان في الأساس الذي يبني عليه كل منهما قياسه، فـ«الدرس البصري يعتد بالقياس، ويجعله أصلا من أصول الدرس. والقياس هو الانتقال من الكلي إلى الجزئيّ، وقد أدى به هذا إلى احترام الأصول العامة الموضوعة، ومن أجل احترام هذه الأصول كانوا لا يلتفتون إلى كل مسموع، فإذا واجههم مسموع صحيح موثوق بقائله، ولا ينتظمه الأصل لجأوا إلى التأويل والتقدير، فإن خضع للأصل الموضوع، وإلا وصفوه بالشذوذ، وجعلوه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه»[3]. وبهذه النظرة عُدّ المذهب البصري مذهباً قياسياً. «والبصريون باعتمادهم على القياس إنما يصدرون عن اعتقاد بأن اللغة منطقية، وعن اعتداد بالعقل وأحكامه، وقد أومأنا إلى أن ذلك خطأ في المنهج لأن اللغة لا تخضع للأحكام العقلية، ولا تجري وفق الأسس المنطقية؛ لأنها ليست ثابتة، ولأنها ظاهرة حيوية اجتماعية تتطور بتطور الحياة نفسها، وتسير وفق قوانين يحدد الاستعمال اتجاهها»[4].

---

(١) مثل أحمد أمين في ضحى الإسلام٢/١٩٥، وطه الراوي في نظرة في النحو- مجلة المجمع العلمي العربي ١٤/٣١٩.

(٢) في أصول النحو٢٠٠.

(٣) الدرس النحوي في بغداد٥٨.

(٤) المرجع السابق٦١.

أما المذهب الكوفي فقد مر أنه يعتد كذلك بالقياس، إلا أنهم كانوا يُخضعون القياس للنقل، ويعملون جاهدين أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المسموعة[1]. وبذلك نُعت مذهبهم بأنه مذهب سماع.

وإذا كان الكوفيون يعتدون بالقليل ويقيسون عليه، فإن بعض الأندلسيين يسلكون المنهج نفسه، كما يُلحظ عند ابن الطراوة مثلاً، يقول عنه الدكتور عياد الثبيتي: «ابن الطراوة كالكوفيين في اعتداده بالسماع – غالباً- واحترامه له، ومن مظاهر ذلك... قلة الشواذ عنده. فابن الطراوة لا يكاد يصف شيئا جاء به النقل بالشذوذ؛ إذ يعتد بالقليل فيجعله قياساً مطرداً»[2].

والأمر ذاته يُلحظ عند أبي القاسم السهيلي، يقول الدكتور البنا: «وقد وقف السهيلي من المسموع موقفاً يقوم على التفريق بين التراكيب والمفردات، أو بين مسائل النحو وألفاظ اللغة؛ فهو يقيس على التراكيب ولا يقول بالشذوذ، بل يعتد بكل ما سُمع عن العرب منها، وهو بهذا كوفي المذهب في النحو»[3].

ويقول في موضع آخر: «هذه أمثلة يمكن أن توضح مذهب أبي القاسم في التراكيب، فهو لا يضعف الوارد منها، ولا يصفها بالشذوذ، ولكنه يجيز القياس على ما ورد منها جميعا. ولقد نتج عن هذا أن قلَّ عنده ما كثر عند البصريين من التأويل والتقدير، فقد وردت (من) لابتداء الغاية مع الزمان، فلا ينكره، ويدخل بذلك في زمرة الكوفيين، ويأبى أن يقول بمقالة البصريين، بأن في الكلام حذفاً وتقديراً»[4].

---

(١) المرجع السابق٧٤-٧٥.

(٢) ابن الطراوة النحوي٣٠٤.

(٣) أبو القاسم السهيلي٢٤١.

(٤) المرجع السابق٢٤٦.

ومن الأمثلة التي تابع فيها بعض الأندلسيين نحاة الكوفة، وكان مستندهم القياس المبني على سماع قليل، ما يلي:

(أ) في مسألة دخول لام الابتداء على خبر (لكن)، يقول المالقي معلقاً على قول الشاعر:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حُبِّها لَكَميدُ

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياساً. والصحيح عندي أنه قياس... وإنما قل سماع ذلك فيها. وفي صناعة النحو مواضع جائزة قياساً ممنوعة سماعاً، وعكس هذا، وذكرها هنا يطول»[1].

أما البصريون الذين منعوا دخول اللام على خبر لكن، فحجتهم أن هذه اللام لا يخلو إما أن تكون لام التأكيد أو لام القسم، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر (لكن)؛ وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد، فلام التأكيد إنما حسنت مع (إن) لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى. وإن كانت لام القسم، فإنما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم، فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها[2].

أما عن الشاهد الشعري السابق فقال عنه المانعون: إنه شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه؛ ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، وقد زيدت اللام في البيت لضرورة الشعر[3]. كما قيل: إن البيت ليس مما نحن فيه، وإنما

---

(١) رصف المباني ٣١٠. وانظر مسألة: دخول لام الابتداء على خبر لكن.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٧٦، الإنصاف ١/٢١٤، التبيين ٣٥٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣١.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

أصله: ولكن إنني، ثم حذفت الهمزة والتقت النونان، فأدغمتا إجراءً للمنفصل مجرى المتصل[1].

(ب) في مسألة: دخول اللام على خبر (إن) ومعموله: اختلف النحويون في دخول اللام على الخبر ومعموله المتقدم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إن زيداً لإليك لمحسنٌ، فأجازه الكوفيون[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3]، وأبو حيان[4].

وذهب غيرهم إلى المنع، منهم الزجاج[5]، والسيرافي[6]، وتابعهم ابن عصفور[7].

استدل من أجاز دخول اللام على الخبر ومعموله المتقدم عليه بورود ذلك نثراً ونظماً[8]. ومن ذلك: ما حكاه الكسائي والفراء من قول العرب: إني لبحمد الله لصالح[9]. فعلم بذلك أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار[10]. وما حُكي من قول العرب: إن زيداً لبك لواثق[11].

(١) انظر: التبيين٣٥٥، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٣٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١، تعليق الفرائد ٤/ ٥٦، التصريح على التوضيح ١/٢٢٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣١، تعليق الفرائد ٤/٥٦، همع الهوامع ٢/١٧٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/١٤٥، الهمع ٢/١٧٢.

(٥) نسب له القول بذلك في: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٢، والتصريح ١/٢٢٣، وفي شرح التسهيل ٢/٣، وشرح الكافية ٢/٣٥٦، والارتشاف ٢/١٤٥ نسب له عكس ذلك.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١، همع الهوامع ٢/١٧٢.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٤٣٢.

(٨) انظر: تعليق الفرائد ٤/٥٦.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٠، شرح التسهيل ٢/٣١، تعليق الفرائد ٤/٥٦.

(١٠) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١.

(١١) انظر: تعليق الفرائد ٤/٥٦، همع الهوامع ٢/١٧٢.

كما استدلوا كذلك بقول الشاعر:

إنِّـــي لعِـــنْدَ أذى المـــوْلى لَذُو حَنَقٍ وإنَّ حِلْمـــي إذا أوذيـــتُ مُعْـــتادُ[1]

حيث دخلت اللام على الخبر (لذو)، وعلى معموله المتقدم (لعند) وهو ظرف.

وعلل الفراء لهذه المسألة نفسها بقوله: «وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه، كقولك: إن زيداً لإليك لمحسن، كان موقع اللام في (المحسن)، فلما أدخلت في (إليك) أعيدت في المحسن، ومثله قول الشاعر:

وَلَـــوْ أنَّ قَومــي لم يكونـــوا أعِزةً لَـــبَعْدُ لَقَـــد لاقيْـــتُ لابدَّ مَصْرَعا[2]

أدخلها في (بعد) وليس بموضعها، ومثله قول أبي الجراح: إني لبحمد الله لصالح»[3].

أما من منع دخول اللام على الخبر ومعموله في الوقت ذاته، فحجته أن الحرف إذا أكد فإنما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره نحو قوله - تعالى -: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[4]. ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر. فإذا أعيدت اللام توكيداً في مثل: إن زيدا لفي الدار قائم، فينبغي أن يقال: إن زيدا لفي الدار قائم لفي الدار قائم[5].

ورد المانعون أدلة المجيزين، وقالوا: إن ذلك قليل فلا يقاس عليه[6].

(جـ) في مسألة: زيادة (أصبح) و(أمسى): اختلف النحويون في زيادتهما؛

(١) لا يعرف قائله. انظر تخريجه في مسألة: دخول اللام على خبر إن ومعموله.

(٢) لا يعرف قائله. انظر تخريجه في مسألة: دخول اللام على خبر إن ومعموله.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠.

(٤) سورة هود، الآية [١٠٨].

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٢، همع الهوامع ٢/ ١٧٣.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٦، التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٣.

فأجاز ذلك الكوفيون[١]، وتابعهم ابن مالك[٢]. ومنعه عامة البصريين[٣].

مما استدل به الكوفيون ومن وافقهم: قول العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها[٤]. يعنون الدنيا، بزيادة (أصبح) و(أمسى) بين ما التعجبية وخبرها[٥].

قول الشاعر:

عَــدُوُّ عَيْنَيْــكَ وشَــانِيهُمَا ... أَصْــبَحَ مَشْــغُولٌ بِمَشْــغُولِ[٦]

فـ (عدو) مبتدأ، و(مشغول) خبره، و(أصبح) زائدة.

قول الآخر:

أعَــاذِلُ قَــوْلي: مَــا هَوِيتِ فَأَوِّبي ... كَـثيراً أرى أَمْسَــى لَدَيْكِ ذُنوبي[٧]

كما قاسوا زيادة (أصبح) و(أمسى) على زيادة (كان)، فكما جاز زيادة (كان) في قولهم: ما كان أحسن زيداً، فلا مانع من زيادة (أصبح) و(أمسى) في أسلوب التعجب كذلك. قال ابن السراج: «وقد أجاز قوم من النحويين: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، واحتجوا بأن أصبح وأمسى من باب كان»[٨].

أما من منع زيادة (أصبح) و(أمسى)، فقد استدل بأن المسموع الوارد عن العرب قليل فلا يصح القياس عليه. قال ابن عصفور معقباً على قول العرب السابق: «وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيث لا يقاس عليه»[٩].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، شرح التسهيل ٣٦٢/١، شرح الكافية الشافية ٤١٣/١، الارتشاف ٩٦/٢، المساعد ٢٦٨/١، الهمع ١٠٠/٢، نتائج التحصيل ١٢١٣/٣/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٦٠/١، ٣٦٢.

(٣) انظر: الأصول ١٠٦/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٨٤/١أ، شرح الكافية ٢٩٦/٢، المساعد ٢٦٨/١.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١.

(٦) قائله مجهول. انظر تخريجه في مسألة: زيادة (أصبح) و(أمسى).

(٧) قائله مجهول. انظر تخريجه في مسألة: زيادة (أصبح) و(أمسى).

(٨) الأصول ١٠٦/١.

(٩) شرح الجمل ٤١٥/١.

وفي بعض الأحيان لجأ الكوفيون إلى القياس حتى بدون سماع، بشرط أن لا يوجد معارض من السماع. ومن المسائل التي اتفق فيها بعض الأندلسيين مع الكوفيين، المستندة إلى القياس دون السماع:

(أ) مسألة: مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية مجردة من الواو؛ حيث أجاز النحويون أن يسد مسد الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو، نحو: مسرّتك أخاك وهو قائم. لكنهم اختلفوا في مجيء هذه الجملة مجردة من الواو نحو: مسرّتك أخاك هو قائم، فمنع المسألة سيبويه[(١)]، والفراء[(٢)]. كما نسب المنع إلى عامة النحويين عدا الكسائي[(٣)]. في حين ذهب الكسائي إلى إجازة المسألة[(٤)]، وتابعه ابن مالك[(٥)].

استدل من أوجب اقتران الجملة الاسمية السادة مسد الخبر بالواو، بأنه لم ترد في المسموع من كلام العرب إلا وهي مبدوءة بالواو كما في قول الرسول -ﷺ-: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)[(٦)]. حيث اقترنت الجملة الحالية السادة مسد الخبر بالواو (وهو ساجد).

كما استدلوا كذلك بأن «الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر»[(٧)].

أما الكسائي ومن وافقه، فقد أجازوا خلوَّ الجملة الاسمية الحالية السادة مسد الخبر من الواو؛ وذلك بقياس الجملة الاسمية الخالية من الواو على تلك المبدوءة

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣٦/٢، تعليق الفرائد ٣٩/٣، همع الهوامع ٥٠/٢، نتائج التحصيل ١/٣/٩٩٠.

(٢) انظر: المراجع السابق، وتذكرة النحاة ٦٥٠، والمساعد ٢١٤/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٨٥/١-٢٨٦، شرح الكافية ١٠٥/١.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٨٦/١.

(٦) سبق تخريجه في المسألة السابقة.

(٧) شرح الكافية للرضي ١٠٥/١.

بها، فكما جاز أن تسد الأخيرة مسد الخبر، جاز أيضاً أن تسد الخالية من الواو مسدها. قال أبو حيان: «وللكسائي قياسها على غيرها من الأحوال»[1].

كما أن مما يقوي هذا القياس كون الموضع موضع اختصار، يقول ابن مالك بعد أن عرض لقول الكسائي: «وبقوله أقول، وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح»[2].

كما علل بعضهم لإجازة تجرد الجملة الاسمية من الواو، بوقوع هذه الجملة موقع الخبر، فيقال: ضربي زيداً أبوه قائم، كما في قوله: كلمته فوه إلى فيّ[3].

(ب) في مسألة: إتباع المصدر الواقع مبتدأ بالتوابع: اختلف النحاة في إتباع هذا المصدر الواقع مبتدأ بالتوابع؛ حيث أجاز الكسائي إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: ضربي زيداً الشديدُ قائماً، وشربي السويق كلُّه ملتوتاً[4]. وتابعه على ذلك ابن مالك[5]. في حين ذهب غير الكسائي إلى منع المسألة، فلم يجيزوا إتباع هذا المصدر بالتوابع[6].

لخص ابن مالك دليل من أجاز المسألة بقوله: «ومن أجازه تبع القياس، ولم ير السماع مانعاً؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه في بعض المواضع»[7].

أما من منع إتباع المصدر المذكور بالتوابع، فقد استدل بأن السماع لم يرد فيه الإتباع، حيث لم يسمع الإتباع مع الاستقراء[8]. وأن الموضع موضع اختصار،

---

(١) تذكرة النحاة ٦٥١.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٨٦.

(٣) انظر: شرح الكافية ١/١٠٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦، شرح الكافية ١/١٠٥، ارتشاف الضرب ٢/٣٧، تعليق الفرائد ٣/٤٠، المساعد ١/٢١٤، الهمع ٢/٥١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦، تعليق الفرائد ٣/٤٠، الهمع ٢/٥١.

(٦) انظر: المراجع في الهامشين السابقين.

(٧) شرح التسهيل ١/٢٨٦.

(٨) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

والإتباع يتعارض مع ذلك[1]. يقول الدلائي – معلقاً على قول ابن مالك السابق-: «لا نسلم سوغان استعمال ما منعوه لكونه خلاف لغتهم ومصادما لها»[2].

وهذا النوع من القياس الذي لا يستند على مسموع هو ما يمكن أن يدخل ضمن ما سُمي عند النحويين بالقياس النظري أو قياس التمثيل، ويكون عندما يختلف المحمول والمحمول عليه في النوع، لكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة على الموصول متى تعين حرف الجر، قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ؛ يقول الشيخ الطنطاوي عن مذهب البصريين: «إنهم لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جدا، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه»[3].

على أنه مما يجب التنبيه عليه أن توسع الكوفيين في القياس، وموافقة بعض الأندلسيين لهم في ذلك في مسائل عدة سابقة، لا يجب أن يحجب عن الباحث الموضوعي بعض الأمثلة التي بدا فيها الكوفيون ومن تابعهم أكثر تشدداً من عامة البصريين في القياس، وقد عد الدكتور أحمد مكي الأنصاري عند دراسته للفراء ذلك مظهراً من مظاهر النزعة البصرية عند أبي زكريا، يقول: «إذا كنا رأينا الفراء في بعض الأحيان يقيس على الشاهد الواحد استجابةً للنزعة الكوفية، فإنا نراه في أحيان كثيرة لا يقيس عليه. بل إنه لا يعتد بالسماع ولو تعدد في كثير من الأحيان برغم أنه هو الذي سمعه بنفسه»[4]. ويشير الدكتور شوقي ضيف إلى هذا الظاهرة

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦، همع الهوامع ٢/٥١.

(٢) نتائج التحصيل ١/٣/٩٩٤.

(٣) نشأة النحو ١٤٢. وانظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٢٣١-٢٣٢، دراسات في العربية ٢٨-٢٩.

(٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٧٨.

نفسها[1]. مما يوحي بمدى التداخل بين النحويين فيما اعتمدوه من مناهج، ومما يوجب الحذر من التعميم عند إطلاق صفة القياسية أو السماعية أو غيرها على هذه الفئة من النحويين أو تلك.

كما يستدعي ذلك أيضاً الحذر من إطلاق القول بتأثر كامل من الأندلسيين بالكوفيين أو البصريين؛ فالأندلسيون -حتى من مال منهم كثيرا لآراء ومذاهب الكوفيين، مثل ابن الطراوة والسهيلي وابن مالك وغيرهم- لم يكونوا تابعين تبعية المقلد لهذا المذهب أو ذاك، بل كان يغلب عليهم النظر في المذاهب واختيار ما يرونه منها أقوى دليلاً وأصح. يقول الدكتور البنا عن السهيلي: «ليس معنى قولي: إن السهيلي كان ينهج نهج الكوفيين في الاعتداد بما سمع من التراكيب، أنه كوفي المذهب، فسوف نبين بعد أنه قد خالفهم في كثير من المسائل، ولكن السهيلي كان في آرائه النحوية مجتهداً، لا يقلد أحداً، وقد ينتهي به الاجتهاد إلى أن يميل إلى رأي هؤلاء أو أولائك، وما كان منهم ولا متبعاً لمذهبهم»[2].

قلت: وما أشار إليه الدكتور البنا يمكن تعميمه -إلى حد كبير- على منهج أهل الأندلس عامة، سواء منهم من كان يميل إلى الكوفيين، أو أولئك الذين اشتهر عنهم نصرة أقوال البصريين؛ فكل منهم مال إلى ما أداه إليه اجتهاده ونظره في الأقوال والأدلة المعتمدة عليها. ولم يقتصر دور الأندلسيين عند ذلك فحسب، بل إن «طبيعة المدرسة الأندلسية المرتبطة بالنصوص، كان لها أثر كبير في أن يخرج النحاة بآراء مبتكرة، فلا شك أن حرصهم على قراءة الدواوين، وعنايتهم بالقراءات قد وقفهم على صور جديدة للتراكيب، مما جعلهم يعيدون النظر فيما سبق من آراء»[3]. فمسيرة الدرس النحوي عند الأندلسيين تتلخص في إنعام النظر فيما وُجد بين أيديهم من آراء، واجتهاد في التعرف على أدلتها والأصول المعتمدة

(١) انظر: المدارس النحوية ٢١٨.

(٢) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٢٤٨

(٣) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٧٨.

عليها، ثم اختيار وترجيح لما بدا منها أقوى، ثم تجاوز الأمر ذلك لابتكار آراء جديدة اعتماداً على ما توافر من نصوص وخبرات جديدة.

[٢] أدلة أخرى:

لئن كان القياس من أهم أدلة الصناعة النحوية بعد السماع، إلا أن ذلك لا يعني خلوّ النحو من أدلة أخرى مهمة، منها استصحاب الأصل؛ وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل. وهو من الأدلة المعتبرة، قال الأنباري: «فمن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل، افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل».

ومن المسائل الواردة بالقسم الأول التي وافق فيها بعض الأندلسيين الكوفيين، وقد استُدل فيها باستصحاب الأصل مسألة: تأنيث الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث؛ حيث أوجب النحاة تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقي التأنيث متصلاً به.كما يجب التأنيث إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته.

واختلفوا في تأنيث الفعل إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث ومتصلاً بالفعل، نحو قولهم: طلعت الشمس؛ فذهب جمهور النحويين إلى إجازة تأنيث الفعل وتذكيره، فيجوز أن يقال: طلعت الشمس، كما يجوز: طلع الشمس[١].

وذهب أبوبكر الأنباري إلى وجوب تأنيث الفعل في هذه الحالة[٢]، وتابعه على ذلك أبو القاسم السهيلي من الأندلسيين[٣].

استدل من أجاز تذكير الفعل مع المؤنث المجازي المتصل بعدة أدلة مسموعة، منها: قول الله –تعالى-: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾[٤]. قال أبو حيان: «لم تلحق

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٨-٣٩، المقتضب ٢/١٤٦، ٣/٣٤٩، ٤/٥٩، شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٠ وما بعدها، ارتشاف الضرب ١/٣٥٣، التصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦١٦، ٦٢٣، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٩٢.

(٣) انظر: نتائج الفكر ١٦٨، الروض الأنف ١/٢٥، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٩١-٣٩٢.

(٤) سورة القيامة، الآية [٩].

علامة التأنيث؛ لأن تأنيث الشمس مجاز، أو لتغليب التذكير على التأنيث. وقال الكسائي: حمل على المعنى، والتقدير: جمع النوران أو الضياءان»[1].

وقوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[2]، حيث ذكر الفعل (كان) مع المؤنث المجازي (صلاتهم). لما كان التأنيث غير الحقيقي، ضعفت العناية به فجاز تذكير الفعل معه[3].

كما استدلوا كذلك بأن المؤنث المجازي في معنى المذكر، فحمل عليه كما حُمل المذكر على المؤنث في قولهم: جاءتني كتاب زيد، أي صحيفته[4].

أما من أوجب إلحاق علامة التأنيث بالفعل إذا اتصل به الفاعل المجازي التأنيث، فقد استدل على ذلك بحمل المؤنث المجازي على الحقيقي، وبحمل تأخير الفاعل على تقدم اللفظ الدال عليه. فكما وجب تأنيث الفعل إذا اتصل بالفاعل الحقيقي التأنيث، فكذلك يلزم الأمر نفسه مع الفاعل المجازي. وكما يؤنث الفعل إذا تقدم عليه المؤنث الحقيقي أو المجازي، نحو: البنت رجعت والأرض أزهرت، فكذلك الأمر نفسه إذا تأخر المؤنث عن الفعل واتصل به، سواء حقيقياً كان أم مجازياً[5].

أما ما استدل به المجوزون لتذكير الفعل إذا اتصل به المؤنث المجازي، فقد رده الموجبون للتأنيث بحمل تلك الشواهد على المعنى، قال السهيلي: «والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً، تقول: طالت النخلة،

---

(١) البحري المحيط ١٠/٣٤٦.

(٢) سورة الأنفال، الآية [٣٥].

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

(٤) انظر: المرجع السابق، والمساعد ١/٣٨٨.

(٥) انظر: نتائج الفكر ١٦٧ – ١٦٨، أبو القاسم السهيلي ٣٩١.

كما تقول: جاءت المرأة؛ اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان»[1].

ثم استدل السهيلي على حمل المؤنث المجازي على المذكر، ببعض الشواهد الأخرى ذُكّر فيها الفعل مع أن فاعله ضمير متصل لغائبة مجازية التأنيث، حيث أوجب النحاة تأنيث الفعل في هذه الحال، ومع ذلك جاء الفعل مذكراً.

فقد نصر السهيلي رأي أبي بكر بن الأنباري اعتماداً على استصحاب الأصل؛ فالأصل في حال اتصال الفعل بالفاعل أن تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ولم يفصل بينه وبين الفعل فاصل.

كما أن من المسائل الأخرى المعتمدة على هذا الأصل (استصحاب الأصل) ما نقله السيوطي عن الأندلسي في شرحه للمفصل، في مسألة: إعراب الضمير المتصل بـ(لولا): حيث ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في نحو (لولاك) و(لولاي) و(لولاه) في موضع رفع، وقد استُعير ضمير الجر لضمير الرفع. في حين ذهب سيبويه إلى أن الضمير في موضع جر[2].

قال الأندلسي: «استدل الكوفيون على أن الضمير في (لولاك) ونحوه مرفوع، بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير، بالقياس عليه والاستصحاب»[3].

كما يمكن الوقوف على قواعد أخرى كثيرة اعتمدها الكوفيون ومن وافقهم فيما سبق عرضه من مسائل؛ من هذه القواعد: التوسع عند وضوح المعنى أولى

(١) نتائج الفكر ١٦٨.

(٢) انظر: الكتاب١ /٣٨٨، معاني القرآن للفراء٢ /٨٥، النكت١ /٦٦٤، أمالي ابن الشجري ١ /١٨٠، ٢ /٢١٢، الإنصاف٢ /٦٦٨، ارتشاف الضرب٢ /٤٧٠.

(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو٣٢٥. وانظر كذلك: معاني القرآن للفراء٢ /٨٥، الإنصاف٢ /٦٨٧.

من التضييق ؛ ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن مالك في مسألة : تقديم المفعول به المحصور بـ(إلا) ؛ حيث أوجب النحويون تأخير المفعول إذا كان محصوراً بـ(إنما)، نحو: إنما أكرم زيد عمراً، واختلفوا في تقديم المفعول به وتأخيره إذا كان الحصر بـ (إلا) ؛ فأجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري من الكوفيين تقديم المفعول به المحصور بـ(إلا)[1]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك[2]، وأبو حيان[3].

وذهب غيرهم إلى وجوب تأخير المفعول به إذا حصر بـ(إلا)، وممن قال بذلك الجزولي والشلوبين[4]، وابن عصفور[5].

قال أبو حيان: «والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد»[6].

وقد ردّ ابن مالك على من قاس الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما) بقوله: «ولم يلزم الكسائي ذلك ؛ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين»[7].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢، تعليق الفرائد ٢٧١/٤، أوضح المسالك ١٢٠/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٢/١، همع الهوامع ٢٦٠/٢ – ٢٦١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، وقد قال ابن مالك في ألفيته:

وما بإلا أو بإنما انحصر ... أخر وقد يسبق إن قصد ظهر

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٩٠/٢ – ٥٩٢، أوضح المسالك ١٢٠/٢، التصريح /٢٨٢.

(٥) انظر: شرح الجمل ١٦٤/١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢.

(٧) شرح التسهيل ١٣٤/٢.

الفصل السابع

أثر الأندلسيين في استعمال المذهب الكوفي

أشرت في مواضع سالفة إلى أن الصلة بين أهل الأندلس والمشرق كانت وثيقة جدا، وقد تظافرت عوامل عدة لتقوية هذه الصلة، منها الرحلة التي كان لها أبلغ الأثر -بخاصة في العصور الأولى من التاريخ الأندلسي- في نقل مختلف فنون العلم والمعرفة السائدة في المشرق إلى الأندلس؛ فما يحدث في المشرق سرعان ما يكون له صدى في بلاد الأندلس، فاشتهرت المصنفات والآراء والمذاهب التي ذاعت في المشرق في أقصى الغرب، نقلاً وروايةً وحفظاً وتعلماً وتعليماً، ثم شرحاً وربما معارضةً ونقضاً. ولم تختص هذه الظاهرة بالعلوم الشرعية من تفسير وحديث وعقائد وغيرها فحسب، بل شملت أيضا الأدب والنحو وغيرها من الفنون الذائعة آنذاك في المشرق.

ويهمني في هذا الفصل الإشارة إلى الكسب الأندلسي في استعمال المذهب الكوفي النحوي؛ وذلك من خلال ما بذله أهل الأندلس من جهود للتعريف بالمصنفات الكوفية النحوية وشرحها، إضافة إلى سعيهم الدؤوب لتحديد آراء الكوفيين وتقويتها ونصرتها، ثم ما كان لهم من جهود في إشاعة المصطلحات الكوفية النحوية.

أولاً: العناية بالمصنفات الكوفية وشرحها:

بدأ اتصال أهل الأندلس بالمشرق -وبالمذهب الكوفي تحديداً- مبكراً، حيث تذكر الروايات أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفي النحوي في الأندلس هو جودي بن عثمان، الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن شيخي الكوفيين الكسائي والفراء، وغيرهما، وظل يدرّس كتاب الكسائي بعد رجوعه إلى الأندلس، وأخذ

عنه جماعة، كما ألف كتابا في النحو[1]. وإذا كنا نجهل ما احتوى عليه هذا الأثر الأندلسي المبكر من آراء، فلا شك أن بإمكان الباحث اعتماداً على الرواية السابقة أن يخمن بأن تأكيد جودي كان كبيراً على ما سمعه من شيوخه الكوفيين من أقوال، مما كان له أثره في التعريف بآراء الكوفيين وأحد كتبهم في البيئة الأندلسية الجديدة.

كما أن من الراحلين إلى المشرق من أهل الأندلس قاسم بن أصبغ، وذلك عام ٢٧٤هـ، وقد لقي أثناء رحلته العلمية علماء مشهورين منهم أبو العباس ثعلب وابن قتيبة، وغيرهما، وانصرف بعلم كثير. وتذكر الروايات عنه أنه كان نبيلا في النحو والعربية، وأنه مال إليه الناس لما رجع إلى بلده[2].

ومنهم أيضاً محمد بن عبدالسلام بن ثعلبة الخشني، الذي عُرف بفصاحة اللسان والبصر بكلام العرب. رحل إلى المشرق، وأقام في رحلته متجولاً خمسا وعشرين سنة، ودخل بغداد، فسمع بها من غير واحد، وأدخل الأندلس كثيرا من كتب اللغة والشعر الجاهلي، إضافة إلى كثير من كتب الحديث. توفي الخشني سنة ست وثمانين ومائتين[3].

ومن الراحلين إلى المشرق أيضا محمد بن أبي علاقة البواب القرطبي، وممن أخذ عنهم في رحلته وأفاد منهم ابن الأنباري ونفطويه[4].

---

(١) توفي جودي عام١٩٨هـ، واسم الكتاب الذي ألفه: منبه الحجارة، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي. انظر: طبقات الزبيدي٢٠٨، التكملة١/٢٤٩، البغية ١/٤٩٠، أبو موسى الجزولي٢٩.

(٢) انظر: نفح الطيب٢/٤٧، بغية الملتمس .

(٣) انظر: طبقات الزبيدي٢٦٨، تاريخ ابن الفرضي٢/١٦، جذوة المقتبس٦٣، بغية الوعاة ١/١٦٠.

(٤) انظر: التكملة٣٦٢.

ومنهم أيضا يحيى بن مالك بن عائذ بن كيسان من أهل طرطوشة، يكنى أبا زكريا، رحل إلى المشرق، قال عنه ابن الفرضي: «حدثني أنه سمع ببغداد من سبعمائة رجل ونيف، وجمع علماً عظيماً لم يجمعه أحد قبله من أصحاب الرحلة إلى المشرق. وسمعته يقول: لو عددت أيام مشيي في المشرق، وعددت كتبي التي كتبت هناك بخطي، لكانت كتبي أكثر من أيامي به...»، توفي أبو زكريا سنة ٣٧٥هـ[1].

وقائمة الراحلين إلى المشرق من أهل الأندلس أكبر من أن يحصيها دارس في موضع محدود كهذا، وكتب التراجم الأندلسية تعج بأسماء هؤلاء الذين حملوا أنفسهم على ركوب الأخطار التي كانت تتطلبها الرحلة آنذاك لتلقي العلم على الشيوخ. والمهم في هذا الموضع الإشارة إلى أولئك النفر الذين عُنوا بنقل المصنفات الكوفية إلى الأندلس وشرحها.

فقد تعاقب بعض النحويين الأندلسيين على شرح كتاب الكسائي؛ فبالإضافة إلى جودي، فقد شرحه مفرّج بن مالك النحوي أبو الحسن المعروف بالبغل[2]. كما شرحه عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم المكفوف، المعروف بدُرَيْوِد، حيث تذكر الروايات أن له شرحاً على نحو الكسائي في ستة أجزاء سُمع عليه[3]. كما شرحه أحمد بن أبان بن سيد: وهو أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي، تلقب بصاحب الشرطة تشريفاً وتكريماً لعلمه ومنزلته. وقد صاحب القالي وروى عنه سائر كتبه ومصنفاته[4].

ولعل هذا التوجه لاعتماد كتاب الكسائي في الأندلس والتعاقب على شرحه، هو ما حدا بخطاب بن يوسف بن هلال الماردي لوضع كتابه (الترشيح) يرد فيه

(١) انظر: تاريخ ابن الفرضي ١٩١/٢.

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٧٣.

(٣) انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، بغية الوعة ٤٤/٢.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٣٠/١، معجم الأدباء ٢٠٣/٢، نفح الطيب ٣٥١/٤.

الآراء التي جاءت في كتاب دُرَيْوِد الشارح لكتاب الكسائي، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير كان ينهج نهج الكوفيين، في حين كان خطاب الماردي ينتصر لسيبويه والبصريين[1].

ولم تقتصر جهود الأندلسيين على تناول كتاب الكسائي بالشرح فحسب، بل تعدى الأمر ليشمل أيضا العناية ببعض كتب الكوفيين الأخرى؛ منها كتاب معاني القرآن للفراء، حيث تذكر الروايات أن أبا العباس التدميري أحمد بن عبدالجليل كان قائما على بعض الكتب منها كتاب معاني القرآن للفراء وكتاب سيبويه ويرى أن ما عداها في الصناعة مطّرح[2].

وممن أفاد من كتاب معاني القرآن للفراء من أهل الأندلس الأعلم في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه[3]. وابن سيده في المخصص حيث ذكر في أول كتابه المصادر التي أفاد منها فقال: «... وغير ذلك من كتب الفراء والأصمعي وأبي زيد وأبي حاتم والمبرد...»[4].

ومن كتب الكوفيين الأخرى التي عُني بها أهل الأندلس كتاب البهي للفراء؛ فممن رواه من الأندلسيين ابن العربي، حيث تذكر الروايات أنه لم يقتصر في رحلته على رواية كتب الأصول والحديث والتفسير فقط، بل روى كثيرا من كتب الأدب واللغة والنحو، ومنها كتاب البهي في النحو للفراء[5].

ومن كتب الكوفيين الأخرى التي اعتنى بها أهل الأندلس كتاب الفصيح لثعلب،

---

(١) انظر بحث: خطاب الماردي ومنهجه في النحو، للدكتور حسن الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٧٩-٨٠، ص١١٨.

(٢) انظر: التكملة٢/٧٠٠، بغية الوعاة١/٣٢١.

(٣) انظر: النكت٤٤. وانظر كذلك: ٥٢٣، ٥٣٣، ٩٨٦، ١٠٦١، ١١٢٦.

(٤) انظر: المخصص١/١٢.

(٥) انظر: الفهرست٣١١، ٣٠٩، ٤١١، ٤١٢، أبو القاسم السهيلي٧٩.

حيث تعاقب كثير من أهل الأندلس على شرحه وربما نقده ونظمه؛ وليس الغرض حصر شروح أهل الأندلس لهذا الكتاب[1]، وحسبنا الإشارة إلى بعض تلك الشروح؛ فمنها: شرح مكي بن أبي طالب القيسي، وشرح ابن السِّيد البطليوسي[2]، وشرح ابن هشام اللخمي، وشرح أبي بكر محمد بن طلحة الإشبيلي، وشرح أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللّبلي المسمى: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح[3]، وغيرها.

وممن نظمه من الأندلسيين مالك بن عبدالرحمن الأنصاري المالقي في منظومة سماها: موطأة الفصيح، وشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي في منظومة سماها: حلية الفصيح.

وما دام الحديث موصولا عن كتب الكوفيين في الأندلس، فلا بد من الإشارة إلى ذلك الأثر البارز الذي أحدثه قدوم أحد أعلام اللغويين المشارقة في عصره، وأعني به أبا علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي، الذي تتلمذ في العراق لأشهر الشيوخ ، وقد كان يميل إلى منهج البصريين، ولكن ذلك «يجب أن لا يحجب عنا وجه الحقيقة الثاني، وهو أن أبا علي كما قرأ وتأثر بشيوخه البصريين في النحو واللغة، كان تلميذا أيضا لغيرهم من الكوفيين، فقد روى عن أصحاب ثعلب وفي مقدمتهم أبو بكر بن الأنباري، وأبو عبدالله نفطويه، كما روى عن أبي عمر المطرز اللغوي الكوفي الذي حدثه بكتب ثعلب، وما ألفه في شرح

---

(١) انظر حول الأعمال التي دارت حول الفصيح: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/٢١٠-٢١٢، وتاريخ التراث العربي لسزكين مجلد٨، ١/٢٥١-٢٦٠، ومقدمة عبدالسلام هارون لكتاب مجالس ثعلب، ودراسة الدكتور عبدالملك الثبيتي لكتاب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، السفر الأول ٩١-٩٥.

(٢) منه نقول كثيرة في المزهر للسيوطي١/٢٢٤، ٤٧٤، ٢/٩٣، ١٩٥ وغيرها.

(٣) حققه الدكتور عبدالملك بن عيضة بن رداد الثبيتي، ونشرته مكتبة الآداب بالقاهرة سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

فصيحه ورد به على البصريين. وروى عن ابن شقير الذي كان يخلط بين المذهبين. ولذلك نراه في كتبه لا يقتصر على الاستشهاد بأقوال البصريين وحدهم، بل أخذ أيضا عن الكسائي، والفراء، وابن الأنباري، وثعلب، وأمثالهم، ويستعير أيضا بعض مصطلحاتهم الخاصة»[1].

فمن كتب الكوفيين التي نقلها أبو علي إلى الأندلس: كتاب البهي للفراء، كتاب اختيار الفصيح لثعلب، كتاب الزاهر لأبي بكر بن الأنباري، وكتاب المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود لابن الأنباري كذلك، وغيرها من المصنفات الكوفية[2].

ومما يجدر ذكره في هذا المقام إعجاب أبي علي بأبي بكر ابن الأنباري الكوفي وثناؤه عليه، فقد وجد القالي في قائمة كتب ابن الأنباري الطويلة زادا معينا له على تأليف كثير من كتبه التي شابهت في عناوينها ومحتوياتها بعض كتب ابن الأنباري، كما كان له في شخصه وعلمه وما امتاز به من الضبط والأمانة والخلق العلمي قدوة حسنة ومثالا يحتذى[3].

ثانياً: تحديد آراء الكوفيين وتقويتها:

لعل من الحقائق التي لا تخفى على الباحث في مجال الدرس النحوي أن من المصادر المهمة -إن لم تكن أهمها مطلقاً- التي عرضت لآراء الكوفيين ومذاهبهم إلى جانب أقوال البصريين هي -بلا شك- المصنفات النحوية الأندلسية. فالباحث في الآراء النحوية عند الكوفيين لا يمكنه الاستغناء عن مصنفات أعلام بذلوا جهدا بارزا في تجلية أقوال الكوفيين، من مثل ابن مالك وأبي حيان والشاطبي، وقبلهم

---

(١) انظر: أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس٩٢-٩٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، مبحث: كتب اللغة والأدب وأسانيدها وروايتها في الأندلس٤٣٩ وما بعدها.

(٣) انظر: المرجع السابق٦٩.

ابن الطراوة والسهيلي وابن السيد وابن خروف وابن عصفور وغيرهم من أعلام النحو بالأندلس.

ولا أجدني مغاليا إذا قلت إن هؤلاء الأعلام وغيرهم من نحويي الأندلس لهم الفضل الأكبر في حفظ آراء الكوفيين بعد أن كادت تندرس ويطويها النسيان. فأي صعوبة تلك التي كانت يمكن أن تواجه الباحث في آراء الكوفيين النحوية لو لم تتيسر له مصنفات من مثل تسهيل ابن مالك وشرحه، وتذييل أبي حيان ومختصره الارتشاف وغيرها من مصنفات الأندلسيين؟

أشير إلى ذلك مع علمي المسبق بأهمية كتب الكوفيين أنفسهم في تحديد آرائهم من مثل معاني الفراء ومجالس ثعلب وكتب ابن الأنباري، إضافة إلى الكتب التي عُنيت بمسائل الخلاف من مثل الإنصاف والتبيين وغيرها. لكن المطلع على هذه المصنفات وكتب الأندلسيين، لا شك أنه واقف على ما تفردت به المصنفات الأندلسية من التوسع في عرض آراء الكوفيين، حتى لا تكاد مسألة من المسائل تخلو من قول لهم. ومن أراد التأكد من ذلك فلا شك أن له في التذييل والارتشاف وأضرابهما غنية.

والأمثلة على هذا الثراء الذي تضمنته المصنفات الأندلسية في عرض آراء الكوفيين، والجهود الكبيرة التي بذلها الأندلسيون في تحديد مذاهب الكوفيين حيناً، وتقويتها والانتصار لها أحياناً، كثيرة في المصنفات النحوية الأندلسية. وإذا كان لا بد من إيراد بعض الأمثلة، فإني مكتف بما يلي:

- يعرض ابن مالك لقول الكوفيين في مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول، وينصره قائلاً عن الأخفش: «وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب»[1].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٨.

- وفي مسألة تقديم المفعول به المحصول بـ(إلا) يعرض أبو حيان لأقوال النحويين في المسألة، ثم يختم ذلك بقوله: «والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد»[1].

وفي المسألة ذاتها يرد ابن مالك قول من خالف الكسائي، من الذين منعوا تقديم المفعول المفعول المحصور بـ(إلا)، قياساً للحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما)، فيقول: «ولم يلزم الكسائي ذلك؛ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين»[2].

- وفي مسألة الاشتغال في المصدر ينقل أبو حيان ما أثبته ابن الحاج في نقده، فيقول: «وفي كتاب النقد لابن الحاج: الكوفيون يجيزون الاشتغال في المصدر نحو: كان جزائي زيدا أن أضربه وكذلك: زيدا ضربته قائما انتهى»[3].

- عرض ابن عصفور لأقوال العلماء في إعراب (من) الواردة في قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[4]، واستحسن ما ذهب إليه الكسائي في هذه المسألة، فقال: «وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون (من) شرطاً والجواب محذوف، فكأنه قال: فعليهم ذلك، ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل، وهذا الذي ذهب إليه حسن جداً»[5].

- عرض السهيلي لآراء النحويين في مسألة رافع خبر (إن)، ونصر قول الكوفيين في المسألة، حيث ذهبوا إلى أن خبر (إن) وأخواتها باقٍ على رفعه الذي

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/١٣٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٠٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية [٩٧].

(٥) شرح الجمل ١/٢٨٥.

كان لـه قبل دخولها عليه، ولم تعمل فيه (إنّ) وأخواتها شيئاً[1]. في حين ذهب البصريون إلى أن (إنّ) وأخواتها ناصبة للاسم رافعة للخبر[2].

ومما استدل به الكوفيون لمذهبهم: ضعف هذه الحروف موازنة بالأفعال؛ فقد نصبت هذه الحروف الأسماء لمشابهتها للأفعال، وإذا كانت كذلك، فهي فرع عن الأفعال، وإذا كانت فرعاً فهي أضعف منها؛ لأن الفروع دائماً أضعف من الأصل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر، جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول؛ إذ لو أُعْمِلت في الاسم والخبر، لأدى ذلك إلى التسوية بينها (أي الفروع) وبين الأفعال (أي الأصول)، وذلك لا يجوز[3].

كما استدل السهيلي لقول الكوفيين كذلك، بأنه لو كانت (إنّ) وأخواتها عاملة في الخبر، لما امتنع أن يلي الخبر عامله، كما هو الحال بالنسبة للفعل العامل في الفاعل والمفعول معاً، يقول: «فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه؛ فلذلك لا يلي (كان) إلا ما عملت فيه، وكذلك نقول: خبر إنّ المرفوع ليس بمعمول لإنّ، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ؛ ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجروراً، لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبته التأخير»[4].

- وفي مسألة دلالة (كأن) على الظن والشك، يوافق ابن السِّيد وابن الطراوة الكوفيين في إثبات هذا المعنى لـ(كأن)، حيث اتفق النحويون على أن (كأن) تفيد

(١) انظر: الأصول ١/ ٢٣٠، مجالس العلماء ١٠٣، الإنصاف ١/ ١٧٦؛ التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٣، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٨، همع الهوامع ٢/ ١٥٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٣١، المقتضب ٤/ ١٠٩، الأصول ١/ ٢٣٠، الإنصاف ١/ ١٧٦، التبيين ٣٣٣.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ١٧٦، التبيين ٣٣٦.

(٤) نتائج الفكر ٢٣٢.

التشبيه، ولكنهم اختلفوا في إفادتها الشك، فأجاز ذلك الكوفيون[1]، في حين ذهب جمهور البصريين إلى أن (كأن) لا تخرج عن إفادة معنى التشبيه، ولا تفيد الظن ولا غيره[2].

ومما استدل به من أثبت معنى الظن والشك لـ(كأنّ) بأنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو: كأن زيداً أسدٌ. أما إذا كان خبرها صفة مشتقة، نحو: كأن زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإن (كأن) في هذه الحال تفيد الشك؛ وذلك لأن الشيء لا يشبَّه بنفسه[3].

قال ابن السيد: «وإذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو صفة فهي للظن والحسبان. قال: والنحويون يقولون: هي للتشبيه، وليس كذلك إلا إذا كان الخبر مما يمثل به الأول، إما أحط أو أرفع نحو: كأنك ملك، فإذا قلت: كأن زيداً قائم، لم يستقم أن يكون تشبيها، لأن الشيء لا يشبه بنفسه»[4].

والأمثلة على هذا النحو أكثر من أن يحاط بها في مثل هذا الموضع. لكن لا بد من التنبيه إلى أن أهل الأندلس لم يحددوا أقوال الكوفيين وما قامت عليه من الأصول والأدلة عند الموافقة والنصرة لها فحسب، بل أيضا عند معارضتها ونقدها وبيان فسادها، وهو ما يلحظه المطلع على كثير من مصنفات النحو الأندلسي، مثل شرح الجمل لابن عصفور وشرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين وغيرها.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩/٢، المغني ٢٥٣، الجنى الداني ٥٧٢، همع الهوامع ١٥١/٢، ابن الطراوة النحوي ١٣٤.

(٢) انظر: الكتاب ١٥١/٣، ٣٣٢، المقتضب ١٠٨/٤، ١١٤، الأصول ٢٣٠/١، وانظر: المراجع السابقة أيضاً.

(٣) انظر: شرح الجمل ٤٤٨/١، شرح الكافية ٣٤٥/٢، المغني ٢٥٣، همع الهوامع ١٥١/٢.

(٤) التذييل والتكميل ١٩٢/٢، وانظر: الارتشاف ١٢٩/٢، المغني ٢٥٣، ابن الطراوة النحوي ١٣٤.

من أمثلة ذلك ما عرض له ابن عصفور في باب البدل، حيث يقول: «وزاد الكوفيون في أدوات العطف: كيف وأين وهلا، واستدلوا على ذلك بأن العرب تقول: ما أكلت لحما فكيف شحما، وما يعجبني لحم فكيف شحم، ولقيت زيدا فأين عمرا، وهذا زيد فأين عمرو، وضربت زيدا فهلا عمرا، وجاءك زيد فهلا عمرو، وقالوا: فمجيء الاسم الذي بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف. قلت: وهذا خطأ؛ لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون: ما مررت برجل فكيف بامرأة؟ ولا يقولون: فكيف امرأة؟ فدل ذلك على أنها ليست بعاطفة، وأن ما بعدها إذا كان مرفوعا أو منصوبا محمول على إضمار فعل، فكأنك قلت: فكيف آكل شحما؟ فكيف يعجبني عمرو؟ وفأني ألقى عمرا؟»[1].

ثالثاً: نشر المصطلحات الكوفية:

أشرت في الفصل الذي خصصته لدراسة تأثر نحاة الأندلس بالكوفيين في المصطلح النحوي إلى الصعوبة التي تعترض الباحث في مصطلحات النحو الكوفي، فبقدر ما كُتب للفكر النحو البصري من سيادة تاريخياً، بقدر ما ابتُلي الفكر النحوي الكوفي بالانكماش[2]. مما كان له تأثيره الكبير في المصطلحات أيضاً، ولعل ذلك هو ما دعا بعضاً ممن تناولوا المصطلحات الكوفية، إلى ترجمتها بألفاظ ومصطلحات النحو البصرية، وممن أشار إلى هذه الظاهرة أبو القاسم الزجاجي حين قال: «وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم، إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها،

---

(١) شرح الجمل ١/٢٢٥-٢٢٦.

(٢) انظر: مصطلحات النحو الكوفي١٦.

لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء، ومن جرى مجراهم، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم»[1].

والمتتبع للمدونات النحوية عند الأندلسيين يقف على عناية خاصة من هؤلاء النحاة بالمصطلح، ليس البصري منه فحسب، بل الكوفي أيضا. ويمكن تلمس جهود الأندلسيين في العناية بالمصطلح الكوفي وتوضيحه ونشره فيما يلي:

(أ) الإقرار بأنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأن المصطلح لا يزيد على كونه علامة دالة على المراد: ولا شك أن هذه الروح عند الأندلسيين كانت المنطلق الذي دعاهم للإفادة ليس من المصطلحات البصرية فحسب، بل من المصطلحات الكوفية كذلك. ومما يؤكد فكرة عدم التعصب عند الأندلسيين وسعيهم للإفادة من كل الجهود المتاحة في هذا المجال، إشارتهم في مواضع كثيرة إلى أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأن المصطلحات ليست لها قيمة في ذاتها، وإنما هي تسميات وعلامات لظواهر نحوية يصطلح عليها أهل الفن؛ يقول ابن عصفور: «لا تثريب في الاصطلاحات، فإذا ذهب ذاهب من النحويين إلى تسمية حرف من حروف الجر فعلاً؛ لشبهه بالفعل، مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة فعلاً، لم يسع لغيره أن يخالفه في ذلك»[2]. ويقول أبو حيان: «وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف، ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا، بل يسميه الفراء وأصحابه محلا، والكسائي يسمي الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح»[3].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ١٣١-١٣٢.

(٢) شرح الجمل ١/٩٦. وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور –دراسة وتقويماً– ١٠٠-١٠١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٢٢٥.

(ب) إيراد المصطلح الكوفي إلى جانب نظيره البصري: فقد درج كثير من الأندلسيين على ذكر المصطلح الكوفي إلى جانب المصطلح البصري، ومن أمثلة ذلك ما سار عليه أبو حيان من ذكر للمصطلحات البصرية والكوفية في بداية الأبواب النحوية؛ كقوله في باب عطف النسق: «تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حد، والنسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقول سيبويه: باب الشركة»[1]. وقوله في باب المضمر: «هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكني، ولا يحتاج إلى حد ولا رسم»[2].

(جـ) توضيح المصطلحات الكوفية والتعليل لإطلاقها: فلم يكتف أهل الأندلس بإيراد المصطلح الكوفي فحسب، بل عمدوا إلى إيضاح المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصطلح، وقد يشيرون إلى المناسبة بين المعنيين، إضافة إلى التعليل لسبب إطلاق المصطلح على الظاهرة المحددة؛ ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن عصفور في باب ضمير الفصل، حيث يذكر المصطلحين البصري والكوفي معللا سبب إطلاق كل منهما، يقول: «وتسمية أهل البصرة له فصلا، خلافا لما سماه أهل الكوفة؛ لأن الفصل عندنا هو البيان، أو لأنه قد فصل بين المبتدأ والخبر وأيضا فإنهم يستغنون عنه بالبدل، والتأكيد، فاستغناؤهم عنه دليل على أنه أريد به التأكيد مع تبيين أن الثاني ليس بتابع للأول»[3].

ثم يقول عن المصطلح الكوفي: «وإنما يسميه أهل الكوفة عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يتبين أن الثاني ليس بتابع للأول. فإن قيل: إنك إذا قلت: أنت القائم، معلوم أن الثاني ليس بصفة للأول. فالجواب: أنه لما اضطر إليه في

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٦٢٩.

(٢) المرجع السابق ١/٤٦٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور٢/٦٥. وانظر: الإنصاف٢/٧٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠.

موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعد) لعلة، حملوا (أعد، ونعد) عليه وإن لم تكن فيه تلك العلة»[1].

ويقول ابن مالك عن هذا المصطلح كذلك: «من المضمرات المسمى عند البصريين فصلا، وعند الكوفيين عمادا... وسمي عماداً لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان»[2].

(د) الإكثار من اعتماد المصطلحات الكوفية دون البصرية: فقد يلتزم بعض النحويين الأندلسيين بمصطلح كوفي في كتابه كله، فلا يذكر الصطلح البصري، وقد يذكره قليلا مراوحاً بينه وبين المصطلح الكوفي؛ والأمثلة على ذلك كثيرة؛ منها ما يلحظ من استعمال مصطلح الخفض بدل الجر، ومعروف أن مصطلح الخفض مصطلح كوفي، وهو يقابل الجر عند البصريين. وقد شاع عند النحاة أن التعبير بالخفض من عبارات الكوفيين، والتعبير بالجر من عبارات البصريين[3]. وإنما سميت حروف الخفض كما قال الزجاجي: «لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين»[4].

وقد شاع استعمال هذا المصطلح عند كثير من الأندلسيين؛ ولعل مرد ذلك اقتناعهم بصحة دلالة هذا المصطلح على المعنى المقصود؛ وممن استعمله من الأندلسيين: أبو بكر الزبيدي[5]، ومكي بن أبي طالب القيسي الذي يقول – مفسرا قول الله تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[6]: «رحمة: مخفوضة

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٧.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٨٢.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٩٣.

(٥) انظر: أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة ١٦٧-١٦٩.

(٦) آل عمران، الآية [١٥٩].

بالباء وما زائدة للتوكيد، وقال ابن كيسان: ما نكرة في موضع خفض بالباء، ورحمة بدل من ما أو نعت لها»[1].

كما استعمل المصطلح نفسه ابن خروف الذي يقول في باب حروف الخفض: «تقدم أن الخفض من خواص الأسماء. وله أدوات، حروف وأسماء، ظروف وغير ظروف. ومنها ما يلزم الإضافة، ومنها ما لا يلزمها... والأصل في الخفض للحروف مظهرة ومقدرة في الإضافة»[2]. كما استعمل هذا المصطلح كذلك ابن عصفور، إلا أنه راوح بينه وبين الجر، يقول: «والخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء: حروف الجر، والإضافة، والإتباع، فأما الإتباع فقد تقدم حكمه، فيبقى حكم الإضافة وحروف الخفض»[3].

كما أن من الأمثلة على ذلك تعبير الزبيدي بمصطلح الكناية عن الضمير في كتابه الواضح؛ فهو «يسمي الضمير كناية في كتابه كله»[4].

(هـ) تفضيل المصطلح الكوفي في بعض المواضع على المصطلح البصري: فقد يفضل الأندلسي المصطلح الكوفي في مواضع معينة على المصطلح البصري، لعلة ما؛ ومن أمثلة ذلك تفضيل مكي بن أبي طالب القيسي مصطلح التمييز — وهو مصطلح كوفي- في مواضع معينة على مصطلح التفسير —وهو مصطلح بصري-؛ فقد ذهب إلى أنه إذا كان التمييز في الأعداد، فالأفضل في الاستعمال مصطلح التمييز، وفي غيره يصح التعبير بالتفسير والتمييز والبيان[5].

---

(١) مشكل إعراب القرآن١ /١٧٨.

(٢) شرح الجمل لابن خروف١ /٤٧٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور١ /٤٦٨. وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور دراسة وتقويماً ١٠٤.

(٤) انظر: كتاب الواضح في علم العربية، ت. أمين علي السيد، قسم الدراسة٩٥.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن١ /١٩٣-١٩٤، ومصطلحات النحو الكوفي٣١.

وما دام الحديث موصولا عن مصطلح التمييز، فيحسن الإشارة إلى ما ذكره أبو حيان من أن الفراء هو أول من سمى التمييز تفسيراً[1].

وممن استعمل هذا المصطلح من الأندلسيين -إضافة لمن ذُكر- الزبيدي، يقول في إعراب (رجلا) من قولك: هؤلاء أحد عشر رجلا: «ونصبت رجلا على التفسير لأنك حين قلت: هؤلاء أحد عشر، لم يعرف ما هذا المعدود، حتى قلت: رجلا، ففسرت المعدود»[2].

كما استعمله كذلك ابن خروف، الذي يقول: «وتفسير المركب والمعطوف بواحد منصوب... وتفسير المائة والألف بواحد مخفوض؛ لأنه اجتمع فيه ما فُسر بالجمع المخفوض، والمفرد المنصوب»[3]. ويقول: «وقد جاءت صفةُ المفرد مفسَّرة على المعنى في مثل ما ذكرنا... وقد جاءت المائة مفسَّرة بجميع... وكذلك مفسَّر الألف في موضع جمع»[4].

هذه الأمثلة وغيرها كثير مما هو مبثوث في المصنفات النحوية الأندلسية تدل بجلاء على ما أسهم به أهل الأندلس من جهود مقدرة لتوضيح آراء الكوفيين وتجليتها، وبيان أصولها التي أسست عليها. إضافة إلى عنايتهم بالمصطلح الكوفي مما ساعد على بقائه ونشره بين الدارسين وأهل الفن. وقبل ذلك وبعده ما حظيت به جملة من المصنفات النحوية الكوفية من شرح لتقريبها لمن أراد الإفادة منها. وهي علامات بارزة توضح خدمة أهل الأندلس للمذهب الكوفي، إلى جانب عنايتهم الكبرى كذلك بصنوه المذهب البصري.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢/٥٢٠.

(٢) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة ١٧٢.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٢/٦٣٤-٦٣٥.

(٤) المرجع السابق ٢/٨٣٤.

الخاتمة

ليس من غرضي في هذه الخاتمة سرد ما عرضت له في ثنايا هذا البحث ؛ إذ قد حاولت الإشارة إلى ذلك في المقدمة. وسأكتفي بدلا من ذلك بالإشارة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتي لهذا الموضوع فترة غير قصيرة من الزمن.

لعل أول ما يستوقف الباحث في تاريخ العلوم بالبلاد الأندلسية، ما يلحظه من شغف أهلها الكبير بالعلوم عامة، وبعلوم اللغة بخاصة. فقد بدأت عناية الأندلسيين بالدرس اللغوي مبكرا، ثم لم يزد مرور الزمن ذلك إلا رسوخاً وتأكيدا ؛ فإتقان النحو من المواصفات المهمة التي على أساسها تتحدد قيمة العالم ومكانته عند أهل الأندلس، يقول المقري – واصفاً مكانة النحو عند الأندلسيين- : فهم « قد يطلقون على النحوي واللغوي اسم الفقيه، لأنه عندهم من أرفع السمات. والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو – بحيث لا تخفى عليه الدقائق- فليس عندهم بمستحق للتميز، ولا سالم من الازدراء»[1].

والمتتبع للدرس النحوي بالأندلس لا شك واقف على طابع كثيرا ما ميز المتخصصين في هذا المجال بالأندلس أكثر من غيرهم، وأعني به طابع الشمول والحفظ ؛ والمقصود بالأول أن العالم النحوي بالأندلس لم يكن خالصا للدرس النحوي فقط، فلا يتقن غيره من الفنون، فالنحوي الأندلسي قد يكون إلى جانب إتقانه النحو فقيهاً أو قاضياً أو محدثاً أو قارئاً أو فرضياً ...، وغالبا ما يكون شاعرا ؛ والمتتبع لتراجم النحاة بالأندلس لا شك واقف على هذه الظاهرة ؛ ومن أمثلة ذلك

(١) نفح الطيب ١/ ٢٠٦.

ما ذكره الزبيدي عن أبي صالح المعافري: «كان فقيها على مذهب مالك رحمه الله، وكان متفننا في النحو والشعر والعروض وضروب الآداب»[1]. ويقول عن ثابت السرقسطي وابنه قاسم: «كانا من أهل العلم بالعربية والحفظ للغة، والتفنن في ضروب العلم، من علم الدين وغيره»[2].

أما الحفظ فهي إحدى الخصائص المهمة التي تميز بها أهل الأندلس، فلم يقتصروا على حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية فحسب، بل تجاوزوا ذلك ليشمل حفظهم دواوين العرب وأشعارهم، إضافة إلى كثير من أمهات الكتب في مختلف الفنون، والأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة، مبثوثة في كتب التراجم والرجال.

ولعل مما ساعد على هذه الظاهرة تلك الطريقة التعليمية التي عُرف بها أهل الأندلس؛ حيث عُرف عنهم قيامهم على شواهد العرب وأمثالهم والتفقه في الكثير من التراكيب، فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم. وهي طريقة حريّ بأهل الاختصاص أن يفيدوا منها في العصر الراهن، علها تكون حلا لما ابتُلي به الناشئة والمتعلمون عامة، من ضعف لغوي يكاد يكون مستحكما.

من النتائج الأخرى المهمة التي يمكن أن يقف عليها المتابع للدرس النحوي بالأندلس، أهمية الرحلة في نقل العلوم من المشرق (المنبع والمصدر) إلى المغرب؛ فقد كان لكثير من المشايخ والعلماء الأندلسيين رحلات علمية، يدفعهم إليها الحرص على ملاقاة مشاهير الشيوخ المعاصرين، والتتلمذ لهم، ونيل الإجازات، والحصول على الأسانيد العالية، إضافة إلى الاستكثار من الشيوخ. ومما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن الرحلة بدأت بوتيرة عالية، حتى لا يكاد يعرف أحد من العلماء المشهورين في القرنين الثاني والثالث للهجرة إلا وله رحلة إلى المشرق،

---

(١) طبقات الزبيدي ٢٧٢.

(٢) المرجع السابق ٢٨٤.

وما يعنيه ذلك من مكابدة المشاق والمخاطر. ثم ما لبث هذه الظاهرة أن خفت شيئا فشيئا، مما يوحي باستغناء بلاد الأندلس بعلمائها، والاكتفاء بهم عن غيرهم من علماء المشرق. حتى عُرف بعض المشهورين ممن لم يسجل لهم التاريخ خروجا من الأندلس، مثل الزبيدي وابن سيده وغيرهما. ولعل مما ساعد على هذه الظاهرة أيضا وصول بعض العلماء المشارقة المشهورين إلى الأندلس، حاملين معهم نصيبا وافراً من العلوم والمؤلفات المشرقية، لعل من أشهرهم أبو علي القالي.

من النتائج الأخرى المهمة التي حاولت التأكيد عليها في ثنايا البحث، أن المذهب الكوفي النحوي لم يكن فقط أسبق إلى البيئة الأندلسية من المذهب البصري كما تؤكد ذلك الروايات التاريخية فحسب، بل إن تأثير هذا المذهب في البحث اللغوي والنحوي في الثغر الأندلسي لم يتوقف ولم يتلاش مع مرور الزمن، ولم يحل شيوع المذهب البصري في الأندلس دون تواصل تأثير المذهب الكوفي، فقد كان هذا التأثير يبرز حينا حتى لكأنه هو المؤثر الأبرز، ويخبو أحيانا حتى يكاد يختفي، مما يغري بعض الدارسين للحكم بتلاشي هذا التأثير، ولكن سرعان ما يظهر من نحاة الأندلس من يكذب هذا الزعم.

وغني عن البيان ما تواطأت عليه كتب التراجم من التأكيد على أن المذهب الكوفي النحوي كان الأسبق ولوجاً للساحة الأندلسية، بوساطة جودي بن عثمان. ولا أعلم غرضا علميا مقنعا يبرر ما حاوله بعض الدارسين من الالتفاف على هذه الحقيقة التاريخية، وتجاوزها لادعاء أنه من غير الممكن – عقلاً- أن يتأخر الأندلسيون في التعرف على أعظم كتاب مدون في النحو العربي، والمقصود به كتاب سيبويه. فعدم تصريح الروايات التاريخية بسبق كتاب سيبويه للأندلس لا يجب أن يعني – في نظر هؤلاء- تأخر عناية الأندلسيين بهذا الكتاب لمصلحة كتاب الكسائي أو غيره من كتب النحو الأخرى. والذي أراه أن تأخر وصول الكتاب إلى الأندلس ليس بمنقص من قدره، أو أن مجرد سبق كتاب الكسائي معلٍ لشأنه موازنة

بكتاب أبي بشر. ولكن التجرد والموضوعية موجبان للتسليم بما يصح من الوقائع التاريخية الثابتة، دون محاولة لفرض الآراء الشخصية التي تفترض أشياء، وترى أنه من الواجب أن تكون في ساحة الواقع.

ولا بد من التأكيد على أنني لم أتتبع كل المسائل التي تابع فيها الأندلسيون النحويين الكوفيين أو بعضهم، وليس بوسع الباحث الاستقصاء مهما بذل من جهد، ولكن حسبي أني أوردت جملة من المسائل في القسم الأول من هذا البحث، يمكن من خلالها رسم صورة واضحة عن مدى تأثر أهل الأندلس بالمذهب الكوفي النحوي.

على أنه مما يجب التنبيه عليه ضرورة الحذر عند إطلاق الأحكام؛ كأن يدعي باحث أن نحويا من النحويين لم يوافق الكوفيين إلا في عدد محدد من المسائل. ثم يتضح بعد ذلك أن متابعات هذا العالم للكوفيين أوسع مما حدده الباحث، كما حدث مع الباحث سليمان بن علي الضحيان، في دراسته لكتاب (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور)؛ حيث جزم بأن ابن عصفور لم يوافق الكوفيين إلا في مسائل معدودة، تبين لي أن متابعات ابن عصفور للكوفيين أكثر مما نص عليه الباحث.

ومع أن الأندلسيين أعجبوا كثيرا ببعض كتب البصريين، وعلى رأسها (الكتاب) لسيبويه؛ وتفننوا في دراسته وحفظه وشرحه وتدريسه؛ إلا أن ذلك يجب أن لا يخفي عن الباحث – كما ذكرت ذلك في ثنايا البحث- أن الأندلسيين لم يكونوا متعصبين في دراستهم للجهود السابقة، فقد درسوا ما وصلهم من جهود بعقلية واعية ونقدية، فقبلوا ما قواه الدليل عندهم، ورفضوا ما قام الدليل على خلافه عندهم؛ دون تقيد بمذهب من المذاهب؛ فقد تجد أكثر الأندلسيين انتصاراً لسيبويه يرد قولا لأبي بشر وينصر قول من خالفه؛ لما بان له من أن الدليل مع المخالف، والعكس صحيح. لذلك وجب الحذر من إطلاق صفة البصرية

أو الكوفية على هذا النحوي الأندلسي أو ذاك، إلا إذا كان القصد وصف التوجه العام الغالب على هذا العالم أو ذاك.

ثم إن الأندلسيين لم يقتصر دورهم على شرح ما ورد إليهم من علم مشرقي، بل سعوا في الوقت ذاته بعد استيعاب ما وصلهم إلى المشاركة الإيجابية في التراث النحوي العربي، فكانت لهم إضافات مهمة، وبرزت لهم آراء واتجاهات، ولم يمنعهم تلمذتهم للمشارقة من أن يستدركوا عليهم بعض ما فاتهم من القواعد وما يتعلق بها من الأدلة، عندما رأوا أن الأمر يقتضي منهم الاستدراك. ومما دعم ذلك ما اتصف به الأندلسيون من ميل جارف للاستقلال، ووضوح بارز للشخصية، والعمل الجاد ليكون لهم طابعهم الخاص الذي يميزهم عن غيرهم.

ومما يجب الإشارة إليه كذلك أن التأثر بالكوفيين، لم يظهر عند من تابع أعلام الكوفة في مسألة فرعية أو أصولية فقط، بل ظهر أيضا -وربما بشكل أبرز عند المتأمل- عند من وقف موقف المعارض من أهل الكوفة، فتناول آراءهم بالمناقشة والرد. فمع أن الشلوبين وابن عصفور مثلا يعدان من أقل الأندلسيين متابعة للكوفيين، ومن أكثرهم حماساً للدفاع عن آراء البصريين، إلا أنني أعتقد أن هذين العلمين لم يكونا أقل تأثراً من غيرهم من أعلام الأندلس ممن شهر عنهم مشايعة الكوفيين والانتصار لهم.

من النتائج المهمة التي اتضحت لي من خلال هذه الدراسة كذلك، وهي مما يستوجب إعمال نظر ودراسة متأنية، وجود توجهين بارزين عند أهل الأندلس، عُرف الأول منهما بشدة احترامه للجمهور، في المسائل الفرعية والأصولية، في حين لم يتوان الثاني في التعويل على فكره واجتهاده، وإن كان لا يرى ذلك متعارضا مع احترامه للسابقين. والإشارات على هذه الظاهرة كثيرة عند الأندلسيين، منها تمثيلاً لا حصراً:

- ما ذكره الخفاف عن ابن طلحة: «قلت: هذا الذي جلبه الأستاذ أبو بكر بن طلحة ليبطل به قول أبي القاسم -وأظنه لابن الطراوة؛ إذ هو مغرى بكلام ابن الطراوة، حتى إنه يجعل نفسه وابن الطراوة قسماً على حدة، وكل النحويين قسماً آخر...»[1].

- ما ذكره الشلوبين عن المتأخرين في قوله: «...قلنا هذا التمادي في كسر القوانين وادعاء خلافها فعل المتخلفين لا يبالون بكسر القوانين...فنقول له: كذلك استمرَّ في تخلفك وكسر القوانين أبدا فيما يمر بك على غير مذهبك، واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب»[2].

- تصنيف ابن مضاء كتاب: تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه: تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، ولما بلغ ابن مضاء ذلك قال: نحن لا نبالي بالكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان[3].

- ما ذكره الدكتور البنا -رحمه الله- من موقف ابن خروف وابن الضائع وغيرهما من ابن الطراوة في قوله: «ابن خروف وابن الضائع حملا على ابن الطراوة وجهلاه وعقبا عليه، ومضى النحاة على ذلك، فما تجد في كتبهم إلا ما أغرب فيه ابن الطراوة حتى لكأنه لم يقل في النحو غيره، وسر موقفهم في الحقيقة يرجع إلى حملته على النحاة عموما، وإلى التنبيه على ما يعتقد أن سيبويه قد توهم فيه، فأثار بذلك ثائرتهم»[4].

---

(١) المنتخب الأكمل ٢/٦٣٧، وابن طلحة النحوي ٣٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٦٠-٨٦١.

(٣) انظر: البغية ١/٣٢٣، الديباج ٤٨.

(٤) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٦٦.

- ما ذكره الدكتور عياد الثبيتي عن ابن طلحة في قوله: «ذلك أن الرجل كان كثير الخلاف لما عليه الجمهور إذا استقام -في نظره- الرأي، وأسعفت الحجة، فناصبه النحاة العداء»[1]. كما قال عنه: «وكان ابن طلحة يعاود النظر في كتب السابقين فيقبل ما استقامت حجته، وقوي دليله، ولا يتردد في رد ما يستبين ضعفه، وكان سلفه في ذلك أبا الحسين بن الطراوة؛ إذ كان ابن طلحة يميل إلى نحو ابن الطراوة، ثم غلب ذلك عليه فشرد عن الجمهور؛ ولذا لم يذكره تلميذه الشلوبين في شرح الجزولية إلا في بضعة مواضع رادا مذهبه في جميعها»[2].

في حين قال عن الشلوبين: إنه «تصدر للتدريس مبكرا، وكان معنيا بآراء قدماء النحاة، عاكفا على إقراء كتبهم، كَلِفا برد اعتراضات المتأخرين، مبالغا في الازدراء بهم»[3].

- وقد أشار أحمد الزواوي لهذه الفكرة ذاتها، مع أن عبارته لم تخل من بعض الإشكالات التي تستوجب بعض الوقفات لا يتسع لها المقام، يقول عن مناهج الأندلسيين: «إن مناهج علمائها خضعت لموقفين اثنين:

الأول: موقف اتسم بالتقدير والاحترام لعلماء المشرق وبحوثهم، واعترف لهم بالفضل والرئاسة في علم اللغة والنحو، وفي إطار هذا الموقف مارس أصحابه نشاطهم العلمي، وفي ضوئه برزت اجتهاداتهم التي أضيفت إلى ما تضمنته المصادر الأصلية للنحو العربي، ومن ثم لم يتجرأ أحد من أصحاب هذا الاتجاه على الطعن في سيبويه ومن سار على نهجه، من علماء المدرسة العقلية. ولم يحاول نقض الأسس المنهجية أو رفضها، باعتبارها عناصر ثابتة في الدراسة اللغوية، وإنما أسهموا في تطويرها.

(١) ابن طلحة النحوي ٤٢.

(٢) المرجع السابق ٤٣.

(٣) المرجع السابق ٤٣.

الثاني: موقف امتاز بمحاولات للاجتهاد وفرض الشخصية الأندلسية، ولكن أصحابه تجاوزوا مطالب الاجتهاد في العلم، إلى الطعن والقدح في سيبويه وأتباعه، واتجهت المحاولة إلى رفض بعض الأصول التي ارتضاها النحو العربي بصفة عامة، والبصريون بصفة خاصة.

ولقد فرض الاتجاه الأول الرباحي وثبتت أركانه مدرسته ومدرسة أبي علي القالي. ونقله إلى المغرب علماء كثيرون أنبههم أبو بكر الخدب، وابن هشام اللخمي، والعبدري وابن خروف، ...

أما الموقف الثاني فظهرت بوادره أواخر القرن الرابع، واستمر ضئيل الأثر خلال القرن الخامس، وبلغ ذروته مع بداية القرن السادس، على يد أبي الحسن المعروف بابن الطراوة، وتلاميذه»[1].

ولا أجدني مبالغا إذا قلت إن هذا التوجه قد بدأ في الحقيقة مبكرا منذ عهد الزبيدي، ويظهر ذلك جليا في تأليفه لكتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات.

ولعل من نوادر ما يمكن أن يقف عليه الدارس للحياة اللغوية والاجتماعية في الأندلس، تلك الصيحة المفزعة التي كان يطلقها الناطقون بغير العربية، والتي يمكن عدها صدى معكوسا لما عليه الأمر عندنا في وقتنا الراهن، وهي بلا شك غنية بالاعتبار لمن أراد أن يعتبر. ومن أفضل من صور ذلك ألفارو في مقالته عن اللغة اللاتينية: «إن الشبان المسيحيين المتميزين بمواهبهم لا يعرفون أدبا سوى الأدب العربي أو لغة سوى العربية، وهم يدرسون الكتب العربية بنهم وافتنان، ويجمعون منها مكتبات كاملة مهما تبلغ تكاليفها، وهم يتغنون بمحاسن الأدب العربي في كل مكان، فإذا ذكرت لهم الكتب المسيحية أشاحوا معرضين وقالوا: إنها لا تستحق اهتماما، يا للحسرة! لقد نسي المسيحيون لغتهم وما تكاد تجد

(١) أبو موسى الجزولي ٣٣.

واحدا في كل ألف يستطيع أن يكتب إلى صديقه رسالة بلغة لاتينية سليمة. فإذا كان الأمر كتابة العربية فما أكثر من يستطيعون التعبير عن نفوسهم بتلك اللغة في براعة عظيمة، بل هم ينظمون أشعارا تتفوق في صحتها الشكلية على ما ينظمه العرب أنفسهم»[1].

هذا ما يسره الله لي ووفقني له، والحمدلله أولاً وآخراً.

---

(١) الحركة اللغوية في الأندلس ٣٣.

الفهـــــارس

فهرس الآيات

(مرتبة بحسب ترتيب السور في القرآن، وترتيب الآيات داخل السور)

الصفحة	رقمها	الآيــــة
٣٤٨	٢٣٣	﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ...﴾
٢١٣	٢٣٤	﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا...﴾
٥٤٤	٢٥٣	﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ...﴾
١٠٤	٢٥٨	﴿...قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ...﴾
٥٨٠	٢٧١	﴿...وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ...﴾
١٨٦-١٥٢	٢٧٥	﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ﴾
٦٣٩-٢٧١	٢٨٠	﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ...﴾
		سورة آل عمران
٦٦٨	٦	﴿...لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾
٥٦٤	٥٢	﴿...مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ...﴾
٩٥٨-٤٠٢-٣٩٨	٩٧	﴿...وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ...﴾
٤٣١	١٠٦	﴿...فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ...﴾
٥٢٦-٥٢٥	١٥٣	﴿...فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ...﴾
١١٧	١٨٥	﴿...وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ...﴾
		سورة النساء
٦٩٣-٤٧٠	١	﴿...وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ...﴾
٥٦٤	٢	﴿...وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ...﴾
-١٥٦-١٥٤ ٧٣٥ -١٥٧	٣	﴿...فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ...﴾
٢٢٣-١٥٩	١٦	﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا...﴾

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿...مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ...﴾	٤١	٥٣٢
﴿...فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ...﴾	٥٢	٢٩٠
﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ...﴾	٥٣	٦٦٥
﴿...أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ...﴾	٥٤	٥٥٨
﴿...أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ...﴾	٩٥	٧٠٩
﴿فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا...ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ...﴾	١٠٧	٦٥٨-٥٦٠
﴿...هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ...﴾	١١٩	٤٥٩
سورة الأنعام		
﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ...﴾	٢٥	١٨٣
﴿...فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ...﴾	٩٥	٦٠٥
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ...﴾	١٣٧	٩١١-٨٦٠-٦١١
﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾	١٣٩	٤٩٧-١٨٧
﴿...لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾	١٥٢	٢٩٧
﴿ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ...﴾	١٥٤	١٩٠-١٧٧-١٤٧
سورة الأعراف		
﴿ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ...﴾	١٧	٥٢٢
﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا...﴾	٤٨	٤٣١
﴿...فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ...﴾	٥٣	٧٥٦
﴿أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنكُمۡ...﴾	٦٣	٥٤٩

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ...﴾	٨٦	٥٤٥
﴿... وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾	١٠٢	٣٤٥
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ...﴾	١٠٥	٥٤٤
﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ...﴾	١٧٠	٢١٠
﴿...وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ...﴾	١٨٥	٣٤٧
﴿...يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا...﴾	١٨٧	٥٣٥
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ...﴾	١٩٤	٢٨١
سورة الأنفال		
﴿...كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ...﴾	٦	٣٣٧
﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً...﴾	٣٥	٣٩٢-٩٠٧-٩٤٨
﴿...نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	٤٠	٦٥١
﴿...تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ...﴾	٦٧	٦١٧-٨٦١
سورة التوبة		
﴿...وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ... مُّدْبِرِينَ﴾	٢٥	٥٠٢-٧٣٠
﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي...﴾	٤٩	١٨٤
﴿...وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ...﴾	٦١	٤٢٤
﴿...وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِي خَاضُوٓا...﴾	٦٩	١٤٨
﴿...لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ...﴾	١٠٨	٥٧٣
﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ...﴾	١١٤	٥٣٨
﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ...﴾	١١٧	٢٨٣-٨٤١

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة يونس		
﴿...وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ...﴾	١٦	٣٦٢-٣٦٣
﴿...دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ...﴾	٢٢	٤٣٠
﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ...﴾	٤٢	١٨٣
﴿...فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾	٥٨	٧٤٣-٨٣٦-٨٩٥
﴿...ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ...﴾	٩٠	٣٩٥
﴿...وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا...﴾	٩٩	٥٠٢
سورة هود		
﴿...أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ...﴾	٨	٢٦٣
﴿فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ...﴾	١٤	٥٢٨
﴿...أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾	٢٨	١١٢
﴿...وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ...﴾	٤٢	٤٣٠
﴿...وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ...﴾	٥٣	٥٣٨
﴿...لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم...﴾	٨٩	٤٤٠
﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ...﴾	١٠٧	٢٥٣-٤٢١
﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا...﴾	١٠٨	٣٢٨-٥٠٩-٩٤١
﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ...﴾	١١١	٣٤١
﴿...ذَٰلِكَ وَعۡدٌ غَيۡرُ مَكۡذُوبٖ﴾	٦٥	٦٣٩
سورة يوسف		
﴿...وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ﴾	٣	٣٤٥

الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿...مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	٢٥٣
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ...﴾	٣٨	٣٨٤
﴿...أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ...﴾	٤٦	٢٠٧
﴿...إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾	٤٧	٥٣٥
﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا...﴾	٦٥	٢١٨-٩٠٠
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	١٦٥
﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا...﴾	٧٥	٦٤٧
سورة طه		
﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا...	١٥	٢٨٤
﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾	١٧	١٦١
﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾	٤٤	٢٩٦-٢٩٩-٦٨٤
﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم...﴾	٦٣	٣١١-٩١٧
﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾	٦٧	٢٤٣
﴿...وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ...﴾	٧١	٥٨٣
سورة الأنبياء		
﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾	٢٦	٧٠٦
﴿...بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا...﴾	٦٣	٦٦٤
﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ...﴾	١٠٨	٣٣٧

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ..﴾	١١١	٣٧٢
سورة الحج		
﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ..﴾	١٩	١٥٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟...سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ...﴾	٢٥	٢٠٢-٣١٨
﴿...سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ..﴾	٣٧	٥٥٨
﴿...وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ...﴾	٤٠	٦٢١
﴿...قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ..﴾	٧٢	٢١٦
﴿...وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	٧٧	٢٩٨
سورة المؤمنون		
﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ..﴾	٥-٦	٥٦١
﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	٢٢	٥٤٤
﴿..عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾	٤٠	٥٣٢
﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ..﴾	٥٥-٥٦	٢١٠-٨٤٦
﴿قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا...﴾	١١٤	٣٤٤
﴿أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا..﴾	١١٥	٣٣٧
سورة النور		
﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا...﴾	٢	٢٢١
﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ...﴾	٣٠	٥٨٢
﴿..يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ..﴾	٣٥	٧١٠

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾	٣٣	١٥١-٨٣٨-٩٠٧
﴿...وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾	٦٧	٤٩٧
سورة غافر		
﴿..لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ..﴾	٣٦-٣٧	٧٥٤-٩٠٨-٩٢٨
﴿...وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	٨٠	٦٩٦
سورة فصلت		
﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ..﴾	١٦	٤٢٦
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا...﴾	٢٩	١٦٠
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ...﴾	٤١	٣١٨
سورة الشورى		
﴿...وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	١٧	٣٧٣
﴿...وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ...﴾	٥٢-٥٣	٦٠٤
سورة الزخرف		
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ...﴾	٨٤	١٧٨
سورة الجاثية		
﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾	٣	٧٠٢
﴿...لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٤٠٤
سورة محمد		
﴿...وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ..﴾	٣٨	٥٤١

الآيــــة	رقمها	الصفحة
سورة الانشقاق		
﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾	١٩	٥٣٢
سورة البلد		
﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا﴾	١٣-١٥	٦٢١
سورة الشمس		
﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا...﴾	٥-٦	١٥٦
سور القدر		
﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾	٥	٢٠٢
سورة القارعة		
﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾	١-٢	٢٠٩-٨٤٦
سورة التكاثر		
﴿ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾	٤	٧٦٠
سورة الهمزة		
﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ﴾	١-٢	٦٥٨

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس أقوال العرب المنثورة

القـــول	الصفحة

حرف الهمزة

القــول	الصفحة

القـول	الصفحة

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

القـــول	الصفحة

فهرس الأشعار

قافية الراء

البيت		الصفحة

قافية الزاي

قافية الميم

قافية النون

ثبت بأهم المراجع

المراجع المخطوطة والرسائل الجامعية:

- أبو جعفر بن الزبير وآراؤه ومنهجه في النحو والتصريف، رسالة ماجستير، إعداد فوزية بنت دقل العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام ١٤١٤هـ.
- أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس وجهودهم في شرحه، رسالة دكتوراه، إعداد محمد خليفة الدفاع، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، سنة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م، رقم: ٢٣٧٣.
- الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة الدكتوراه، أمين علي السيد، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، رسالة ماجستير، محمد عمار درين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، سنة ١٤١٥هـ.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، نسخ فلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحمل الأرقام الآتية على الترتيب (٧٣٢٣ ، ٧٣٢٤ ، ٧٣٢٥ ، ٩٧٢٦ ، ٧٣٢٩ ، ٥٩٩٤) الأجزاء ٣، ٤، ٥ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، دراسة وتقويما، رسالة ماجستير، إعداد: سليمان بن علي الضحيان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، رقم: ٧٣٨٣٥، سنة: ١٤١٥-١٤١٦هـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي برقم (١٩٦ - ٢٠٠) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧.
- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، الجزء الثاني، نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم ٥٧٠٤ ، مصورة عن نسخة قليج علي.

- المسائل النحوية والتصريفية في كتاب إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج لابن ملكون الإشبيلي، دراسة وتقويماً، رسالة ماجستير، إعدد الحمزاوي أحمد بن محمد، كلية اللغة العربية بالرياض، عام ١٤١٣هـ رقم ٧٣٨٤٢.
- منهج ابن خروف وآراؤه النحوية والصرفية، رسالة ماجستير إعداد الحافظي محمد، كلية اللغة العربية بالرياض، عام ١٤٠٧هـ-١٤٠٨هـ رقم ٧٣٧٧٣.
- نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة، رسالة دكتوراه، عبدالرحمن محمد السيد، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، رقم: ٥٨٩٢٨، سنة: ١٩٦١م.

المراجع المطبوعة:

- القرآن الكريم .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ابن الحاج النحوي، للدكتور حسن موسى الشاعر، دار القلم، دمشق ط الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، نعمة رحيم العزاوي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، سنة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد. ط. أولى، سنة ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، نشر المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٣٨٤هـ.
- أبو عبدالله القرطبي وجهوده في النحو واللغة في كتابه: الجامع لأحكام القرآن، د. عبدالقادر رحيم الهيتي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٨٦م، دار البشير عمان، مؤسسة الرسالة بيروت.

- أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس، عبدالعلي الودغيري، ط. الأولى، مطبعة فضالة، المغرب، سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدة. ط أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تأليف: محمد بن حمد الدمياطي الشافعي، طبع في مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي بمصر، سنة ١٣٥٩هـ.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- أخبار النحويين البصريين، تأليف: أبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٤هـ.
- أدب الكاتب تصنيف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط الرابعة طبع مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس، ط أولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، طبع دار المعارف دمشق ١٤٠٢هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق).
- أساس البلاغة، تأليف: الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، بيروت ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي، تحقيق د. طه محسن، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبع مطبعة الترقي دمشق، ١٣٧٧هـ.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف: عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٥هـ.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ٣٢١هـ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بمصر.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تأليف: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة عبدالله النشرتي، نشر دار المريخ بالرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، طبع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي أبي سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الخامسة دار المعارف القاهرة.
- الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د. تمام حسان، دار الثقافة بالمغرب، ط أولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأضداد، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، نشر: د. أوغست هفنر (ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م.
- الأضداد، تأليف: عبدالملك بن قريب الأصمعي، نشر أوغست هفنر (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م.
- الأضداد، تأليف: محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت ١٩٦٠م.

- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن الكريم المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، طبع مطبعة نهضة مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- الإغراب في جدل الإعراب، تأليف: أبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، طبع مع لمع الأدلة.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د.ت.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لأبي الحسين بن الطراوة، تقديم وتحقيق د. عياد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- الإفصاح في شرح الأبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق: د. محمود فجال، مطبعة الثغر، ط أولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ١٩٧٣م.
- الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الفكر، بيروت.
- أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي ت ٥٨١هـ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١ سنة ١٣٩٠هـ، مطبعة السعادة بمصر.
- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي الحسن العلوي، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، ط الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، الناشر مكتبة الخانجي مصر.

- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون. الطبعة الأولى، طبع بمطبعة المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ١٣٨٢هـ.
- الأمالي النحوية «أمالي القرآن الكريم»، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأمثال، تأليف: الإمام الحافظ أبي عبيدالقاسم بن سلام، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، ط الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري، تحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض، مطبعة البابي الحلبي، ط الأولى ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط. أولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الأندلس، قرون من التقلبات والعطاءات، مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، د. ت، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ط. محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ت.
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تأليف: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط الأولى، دار القلم دمشق، دائرة العلوم والثقافة بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١ سنة ١٣٨٩هـ، مطبعة دار التأليف، القاهرة.

- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ٦٤٦هـ، تحقيق: د. موسى بناى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت ٣٣٧هـ، تحقيق: د. مازن المبارك، طبع دار النفائس، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، بيروت.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة، بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة، مراجعة صدق محمد جميل، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الباي الحلبي وشركاه بمصر، ط الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.
- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيدالثبيتي، ط الأولى، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد سنة ١٩٨٣م.
- بغية الملتمس، للضبي، ط مدريد سنة ١٨٨٤م.
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى، ١٣٨٤هـ، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ابن الطراوة النحوي، تحقيق ودراسة، د. عياد عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، راجعه مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط الرابعة ١٣٩٥هـ الناشر مكتبة الخانجي بمصر.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، لبنان.
- تاريخ بغداد، تأليف: الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ١٣٤٩هـ - ١٩٣١م.
- تاريخ علماء الأندلس، تأليف أبي الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي، تحقيق د. روحية عبدالرحمن السويفي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- تاريخ العلماء النحويين، للقاضي أبي المحاسن التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، ط الأولى ١٤٠١هـ، مطابع دار الهلال للأوفست الرياض، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تاريخ الفكر الأندلسي، آنخيل جنثالث بالنثيا، نقله من الإسبانية حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية. دون تاريخ.
- تاريخ النحو وأصوله (القسم الأول: النحو بين البصرة والكوفة)، د. عبدالحميد السيد طلب، الناشر مكتبة الشباب بالمنيرة، د.ت.
- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط الثالثة، المدينة المنورة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التبصرة في القراءات السبع، للإمام المقرىء أبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، ط الثانية، مطبوعات الدار السلفية رقم ٢٦، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبصرة والتذكرة، لابن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط الأولى ١٤٠٣هـ، دار الفكر، دمشق (من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى).

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تصنيف العلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، المكتبة العربية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، مطبوع مع المنصف لابن جني.
- التصريف الملوكي، تأليف: ابن جني، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى النعسان، وتعليق: أحمد الحاني ومحيي الدين الجراح، دار المعارف للطباعة، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة القاهرة، ط أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد، تأليف: الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن المفدى، ط الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير الرازي، نشر عبدالرحمن محمد، القاهرة ١٣٥٧هـ.
- تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة بيروت، ط أولى ١٩٧٥م.
- تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف.
- تفسير الطبري، طبع مصطفى البابي الحلبي، ط الثانية ١٣٧٣ هـ.

- التكملة: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط الأولى، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية الرياض، نشر جامعة الرياض.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، ط الأولى، دار التراث العربي للطباع والنشر، القاهرة.
- تهذيب إصلاح المنطق، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط الأولى منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تهذيب اللغة، تأليف: أبو منصور الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- التيسير في القراءات السبع، تأليف: الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتويرتزل، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
- الجامع لأحكام القرآن الكريم، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، طبع مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الجمل في النحو: المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تأليف: أبي القرشي، تحقيق: د. محمد علي زيد الهاشمي، طبع بمطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الجمهرة في اللغة، تأليف: أبي بكر محمد بن دريد، مؤسسة الحلبي، القاهرة.
- الجني الداني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن ١٣٩٦هـ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين بن علي الإربلي، المطبعة الحيدرية ١٣٨٩هـ -١٩٧٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية د.ت.
- حجة القراءات، للإمام أبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبع مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، مراجعة: محمد علي النجار، ط الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، ألبير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط. ١٩٦٧م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى إمام، طبع مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
- الحماسة، لأبي تمام الطائي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، طبع مطابع دار الهلال للأوفست ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م (من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
- الحماسة البصرية، لصدر الدين بن أبي الفرج بن حسين البصري، تعليق: د. مختار الدين أحمد، ط الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
- الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، طبع المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى.

- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، ط ثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، د.ت، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، عبدالقادر رحيم الهيتي، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، سنة ١٩٨١/١٩٨٢م.
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون)، د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين بيروت، ط ثانية آذار (مارس) ١٩٨٢م.
- الخلاف بين النحويين، دراسة- تحليل- تقويم، د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ط. ثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- دراسات في العربية وتاريخها، لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين، ط الثانية، الناشر: المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح دمشق، ١٣٨٠هـ.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره، دار قتيبة، ط أولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة، طبع دار الحديث القاهرة.
- الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري، رضا عبدالجليل الطيار، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الدرر اللوامع، لأحمد بن أمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، نشر مكتبة القاهرة بمصر، ط. الأولى، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعي حلب، ١٣٩٠هـ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، شرح سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة بيروت، د.ت.
- ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء إسلاميون)، ط الثانية، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: عبدالكريم الدجيلي، ط الأولى ١٣٧٣هـ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط الثانية مطبعة المعارف بغداد، ١٣٨٤ هـ.
- ديوان الأشهب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء أمويون) ط الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م.

- ديوان الأفوه الأودي، ضمن الطرائف الأدبية، تحقيق عبدالعزيز الميمي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٣٧م.
- ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى ١٩٩١م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق د. عزة حسن، منشورات دار الثقافة دمشق، ط الثانية ١٩٧٢م.
- ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان تميم بن أبي مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ديوان جرير، شرح محمد إسماعيل الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- ديوان جميل، جمع وتحقيق وشرح: د. حسين نصار، ط الثانية ١٩٦٧م، دار مصر للطباعة، الفجالة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حسنين، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبدالعزيز الميمني، الدار القوية للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان بيروت، ط الأولى ١٩٨٢م.
- ديوان الراعي (شعر الراعي النميري) دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، ضمن كتاب «مجموع أشعار العرب» ط الثانية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- ديوان زهير بن أبي سلمى (شعر زهير بن أبي سلمى) صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، طبع مطبعة دار الكتب ١٣٩٥هـ- (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر، بيروت.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، طبعة دار الجمهورية بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان عروة بن الورد، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ١٩٦٦م.
- ديوان العجاج، تحقيق د. عزة حسن، بيروت ١٩٧١م، وتحقيق آخر للدكتور عبدالحفيظ السطلي، المكتبة التعاونية، دمشق ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث٢، دون تاريخ.
- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، دار الكتاب العربي بحلب، ط الأولى ١٩٦٩م.
- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة، دراسة علمية محققة على ست نسخ مخطوطة، محمد سعيد مولوي، ط الثانية، المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ.
- ديوان عمرو بن معديكرب، صنعة هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٠م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: د. فوزي عطوي، دار صعب، بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان الفرزدق، شرح عبدالله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ديوان كثير عزة، جمع وشرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، ط الأولى منشورات مكتبة النهضة بغداد، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي (شعر الكميت بن زيد) جمع وتقديم: د. سلوم، مطبعة النعمان النجف الأشرف، بغداد ١٩٦٩م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إبراهيم جزيني، منشورات دار القاموس الحديث بيروت، مكتبة النهضة بغداد.
- ديوان المجنون، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة.
- ديوان المرار (شعر المرار الفقعسي الأسدي)، دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ضمن القسم الثاني من (شعراء أميون) بغداد ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ديوان مسكين الدارمي، جمع د. عبدالله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، طبع دار البصري ١٣٨٩هـ.
- ديوان النابغة الجعدي، نشر المكتب الإسلامي، ط الأولى ١٣٨٤هـ.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة: علاء الدين آغا، من منشورات النادي الأدبي الرياض ١٤٠١هـ، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.
- ديوان النعمان بن بشير الأنصاري، عني بنشره وتصحيحه أبوعبدالله محمد بن يوسف السورتي، المطبع الرحماني، مصر ١٣٣٢هـ.
- ديوان أبي نواس، ضبط معانيه وشرحها وأكملها: إيليا الحاوي، ط الأولى منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨٣م.

- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان يزيد الثقفي، دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء أمويون) القسم الثالث، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٤٠٢هـ.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- رصف المباني شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، ط. دار القلم بدمشق. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الرماني النحوي، د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٤م.
- روح المعاني للألوسي، طبع دار الفكر ١٣٩٨هـ.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تعليق: طه عبدالرؤوف سعد، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، بغداد ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط الثانية، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- سر صناعة الإعراب، تأليف: إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط الأولى، دار القلم دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سنن الترمذي المطبوع مع تحفة الأحوذي، المطبعة السلفية بالمدينة المنورة.
- سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة.
- سنن أبي داود، إعداد عزت الدباس، دار الحديث، حمص ١٩٦٩م وما بعدها.
- سنن النسائي (شرح السيوطي)، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن المكتبة التجارية، القاهرة ١٣٤٨هـ.
- شرح أبيات سيبويه، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. وهبه متولي عمر سالمة، ط الأولى، مكتبة الشباب، القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دائرة العلوم والثقافة بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح ويوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- شرح أدب الكاتب للجواليقي، تحقيق مصطفى صادق الرافعي، طبع دار الكتاب العربي.
- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبدالستار فراج، القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٣م.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مطبعة المدني.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- شرح الألفية، لابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، الطبعة السادسة عشرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- شرح الألفية، لابن الناظم، أبي عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد ابن مالك صاحب الألفية، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي، لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط الأولى، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح التحفة الوردية في علم العربية، لزين الدين عمر بن مظفر بن عمر الصديقي المعري المعروف بابن الوردي، تحقيق د. صلاح رواي، ط الأولى دار الثقافة العربية القاهرة.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ط الأولى، مكتبة الانجلو المصرية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شرح التصريح، تأليف: خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح التصريف الملوكي، صنعة ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط الأولى، طبع في مطابع المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح الجمل، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ١٤٠٠هـ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة، شرح الإمام أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، ط الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤م.
- شرح الشافية للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شواهد الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تأليف: عبدالله بن بري، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطبعة الأميرية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح شواهد الشافية، لعبدالقادر البغدادي، حققه وضبط غريبه وشرح مبهمه: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تصحيح وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، تأليف: أبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي القرطبي، دراسة وتحقيق: عبد ربه عبداللطيف، ط الأولى، مطبعة حسان، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الكتاب، لأبي سعيد السيرافي، طبع المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ، على حواشي كتاب سيبويه.
- شرح الكافية، لرضي الدين الإستراباذي، ط الثانية، ١٣٩٩هـ- دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، ط الأولى، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. هادي مطر، طبع بمطبعة الجامعة بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح اللمع صنعة ابن برهان العكبري الإمام أبي القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي، تحقيق: د. فائز فارس، ط الأولى مطابع كويت تايمز ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
- شرح المفضليات، لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، ط الأولى، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، درسه وحققه د. تركي بن سهو العتيبي، الناشر مكتبة الرشد الرياض، ط. أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، ط ثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الصحاح، تأليف: أحمد عبدالغفور عطار ط الأولى، ط الثانية، القاهرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٣١٦هـ - ١٩٥٦م، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- صحيح البخاري، طبع عيسى البابي الحلبي.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط الأولى ١٣٧٤هـ.
- صحيح مسلم بشرح النووي، ط الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- طبقات فحول الشعراء، تأليف: ابن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى ١٣٧٣هـ، مطبعة السعادة بمصر.
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، بحث في المنهج، د. عبدالله بن حمد الخثران، نشر النادي الأدبي بالريا، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- العربية ليوهان فك، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي مصر ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- العقد الفريد: تأليف: أبي عمر أحمد بن عبد ربه، تحقيق: محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للإسفراييني، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، نشر جامعة اليرموك ١٤٠٠هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أخرجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.
- الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور، دار المعارف القاهرة.
- الفصول الخمسون، لابن معطي، زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبدالمعطي المغربي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز آبادي، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- في أصول النحو، تأليف سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط الثانية ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، للدكتور معيض بن مساعد العوفي، ط الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، ط الأولى مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع جدة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، المطبوع مع رغبة الآمل للمرصفي، مكتبة دار البيان بغداد، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أوده فيه مهذبا، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض، ط الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- كتاب الكتاب، لابن درستورية، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. عبدالحسين الفتلي، ط الأولى، مؤسسة دار الكتب الثقافية، حولي الكويت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ط الأولى ١٣١٦هـ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.
- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي، تحقيق د. محمد محمد أحيد ولد مايك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ط. الأولى، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- الكشاف، للزمخشري، طبعة طهران.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط الأولى ١٤٠٤هـ، مطبعة الإرشاد بغداد.

- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان الأردن، ط. الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- ابن كيسان النحوي، حياته - آثاره - آراؤه، د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- اللامات، لابن فارس، تحقيق: شاكر الفحام، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والأربعون، الجزء الرابع، رمضان ١٣٩٣هـ.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط الثانية ١٤٠٥هـ دار الفكر، دمشق.
- لباب الإعراب لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، ط الأولى، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- لسان العرب، لابن منظور، إعداد وتصنيف يوسف خياط، ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت.
- اللمع، لابن جني، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩هـ.
- لمع الأدلة، تأليف: أبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط أولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: هدى قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة المدني بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحتوي على متن الشافية وشرحها للجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة، عالم الكتب، ط الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق أحمد صادق الملاح، القاهرة ١٣٩٩هـ.
- مختصر في شواذ القرآن الكريم، من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- المخصص، لأبي الحسن علي بن سيده، دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السادسة.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان، ط. أولى ١٩٨٧م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ط. ثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي بيروت، ط ثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث، للفراء، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، مطبعة قاصد خير بمصر ١٩٧٥م.

- المرتجل في شرح الجمل، تأليف: ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المزهر، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط الأولى، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو، تأليف: أبي البقاء العكبري، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، ط الثانية، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط الأولى، مطبعة المدني القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى).
- المستقصى من أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- مشكل إعراب القرآن للقيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبدالله بن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- المطرب من أشعار أهل المغرب، أبو الخطاب عمر بن دحية، تحقيق إبراهيم الأبياري وزميله، بيروت، دون تاريخ.
- معاني الحروف، تأليف أبي الحسن الرماني، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، دار الشروق جدة، ط الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، المطبعة العصرية في الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق د. عبدالأمير الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م (وهو نسخة مصورة عن الطبعة الأولى المحققة).
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري، تصحيح المستشرق الكبير: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان.
- مع الأخفش الأوسط في معاني القرآن (قضايا النحو بينه وبين الكوفيين)، جمع وتعليق وتوثيق د. جمال عبدالعاطي مخيمر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م القاهرة.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، القاهرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: الذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي عبدالله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
- المفصل في علم العربية، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، د.ت، ط الثانية، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت.
- المفضليات، تأليف: أبي المفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، الطبعة السابعة دار المعارف، القاهرة.
- المقاصد النحوية، للعيني، طبع على حاشية خزانة الأدب، المطبعة الأميرية بيولاق، الطبعة الأولى.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ١٩٨٢م، المطبعة الوطنية، عمان الأردن.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية، لأبي الحسين عبيدالله بن أبي جعفر الإشبيلي، تحقيق ودراسة: د. علي سلطان الحكمي، ط الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط الرابعة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- من تاريخ النحو، تاريخ ونصوص، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دون تاريخ.
- المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- المنقوص والممدود للفراء، والتنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف - مصر.

- منهج الأخفش في إعراب القرآن، د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق ودار العلوم ببيروت، ط أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية للدكتور عبدالأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي ببيروت، ودار التربية ببغداد، ط أولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- منهج السالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : سدني جليزر نوهافن ١٩٤٧م .
- الموشح، للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٥م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، تأليف: د. خديجة الحديثي دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨١م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق : د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط الثانية، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط الثالثة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبدالله رفيده، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الأردن، ط. ثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، القاهرة.

- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، سنة ٢٠٠٠م.
- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.
- الواضح في علم العربية، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق د. أمين علي السيد، دار المعارف بمصر، ط ١٩٧٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، د. عبدالعال سالم مكرم، في الجزء الأول، وانفرد الثاني بتحقيق بقية الأجزاء، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- همع الهوامع للسيوطي، دار الفكر.

فهرس الموضوعات

الموضــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

مطابع الجامعة

مطابع الجامعة

ردمك : ٩٩٦٠-٠٤-٦٧١-٠ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٤-٦٧٣-٧ (ج٢)